البنوك التجارية الدولية
وأزمة المديونية العالمية

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد وعلم الإدارة
جامعة كيل - المملكة المتحدة

مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة

(اني رأيت أنه لا يكتب انسانه كتابا في يومه الا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، و لو زيد كذا لكان يستحسن و لو قدم هذا لكان أفضل ، و لو ترك هذا لكان أجمل و هذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر) .

كتاب (عصر المأمون)

المقدمة

لقد شهد العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الأحداث والتغيرات والتحولات الاقتصادية. وكان من أهم تلك الأحداث الاقتصادية انهيار نظام النقد الدولى فى ١٥ أغسطس ١٩٧١، إتباع سعر الصرف العوم فى ١٩٧٣ وتخفيض قيمة الدولار الامريكى، اتباع العديد من الانظمة الاقتصادية لسياسات تحرر اقتصادية وانتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفاع أسعار البترول أكثر من مرة. ولقد حدث كل هذا فى عقد واحد وهو عقد السبعينات. ولكن العملية التى جذبت الانتباه أكثر من غيرها - فى ذات العقد ايضا - هى نمو وتفاقم المديونية الدولية بصفة عامة، بكافة المقاييس سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبى وكذلك بمعدلات تاريخية غير مسبوقة.*

ولقد كثر الحديث وعقدت عشرات الاجتماعات على كافة المستويات داخليا أى داخل البلدان المدينة والبلدان الصناعية المتقدمة، أو خارجيا على المستوى الدولى فى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية المختلفة، دول عدم الانحياز، المنظمات الاقليمية، المحادثات الثنائية بين دول الجنوب - الجنوب، أو بين دول الشمال - الجنوب، و على مستوى قادة الدول الغنية السبع فى العالم الصناعى وحتى على المستويات الشعبية داخل الدول المدينة بالذات ... الخ فمشكلة المديونية العالمية فرضت نفسها - فى الواقع - على كل بساط بحث أو محادثات.

والاهتمام بمسألة المديونية يعود الى طبيعتها الشمولية والمتشابكة إذ أن دول العالم أصبحت مرتبطة بدرجة أكبر عن ذى قبل بمراحل ومن ثم ما يحدث فى منطقة أو دولة قد يؤثر كثيرا على غيرها من الدول، لا سيما وأن الديون تمثل آلية من الآليات التى تربط فيما بينها كما أن لقضية الديون آثارها الممتدة على المستوى

* ومع تفاقم مشكلة المديونية، نجد أنها شملت دولا مصدرة للبترول ودولا مستوردة للبترول كما قد شملت دولا غنية بما لديها من موارد طبيعية أخرى، وكذلك دولا فقيرة لعدم توافر الموارد الطبيعية، ومن ناحية ثالثة، امتدت المديونية لتشمل دولا قطعت شوطا كبيرا على طريق التصنيع وكذلك دولا مازالت فى قاع الدول المتخلفة.

الاقتصادى والاجتماعى وحتى السياسى ومن هنا يشعر بها الجميع فى داخل الدول وفى خارجها، هذا فضلا عن ان هذه الآثار ممتدة عبر الزمن لتؤثر على أجيال وأجيال. ولذا لم يكن مستغربا أن تحظى بما حظيت به من إهتمام ومتابعة.

فالدول النامية فى معظمها ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ مدينة لجهات مختلفة وليس لجهة واحدة، فهى مدينة لحكومات (ديون ثنائية)، كما أنها مدينة لهيئات دولية متعددة الأطراف، و أيضا مدينة لمصادر خاصة وبالذات البنوك التجارية وبأحجام كبيرة. ولقد عرقت البلدان المدينة وخاصة الكبرى منها فى بحر الديون حتى الأعناق، مما أصاب إقتصاديات الكثير منها بالاختناق ومواجهة مشاكل عديدة فيما يتعلق بكيفية السداد ومن أين لارتفاع اسعار الفائدة، الرسوم.. الخ.

ولذا تعددت التسميات التى أطلقت، لتوصيف 'الموقف، إذ أطلق البعض عليها أزمة الديون، والبعض الآخر، فخ الديون أو مصيدة الديون، والبعض الثالث صدمة الديون، والبعض الرابع، القنبلة الموقوتة، إلى آخر المسميات التى تعبر عن حالة التصاعد المستمر للمشكلة وما يكتنفها من حالة من القلق وعدم الاستقرار والترقب فى العالم جميعه.

ومن أطراف الجدل الذى دار حول قضية المديونية والوضع المتأزم، أن ارتفعت التساؤلات: من المسئول عن الأزمة؟ هل الأطراف الدائنة؟ أم الأطراف المدينة؟ وما هى الآليات المختلفة التى أفرزت الوضع الذى تم الاعلان عنه فى أغسطس ١٩٨٢، من قبل المكسيك وتبعتها العديد من الدول الاخرى، بالاعراب عن عدم القدرة على خدمة ديونها؟ وصار كل طرف يلقى اللوم والمسئولية على الطرف الآخر.

وفى خلال هذا الجو ومن قبله ـ كثرت الكتابات وتعددت حول الجوانب الرسمية للمديونية الدولية، أى حول القروض من مصادر رسمية. إذ كثرت الكتابات والدراسات عن القروض الثنائية أو المساعدات الرسمية الحكومية، أسبابها، أهدافها، شروطها وأثارها المختلفة. كما كثرت الكتابات عن دور الهيئات الدولية،

وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتقديمها التمويل للبلدان النامية، وإسهامها فى سد العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول، واستحداث العديد من التسهيلات فى هذا الشأن، وشروط الصندوق وتدخلاته فى السياسات الاقتصادية للدول النامية. الخ وترتب على ذلك أنه عند الحديث عن مسألة المديونية، خاصة فى منطقتنا العربية تنصرف الأذهان الى أن المقصود بها المديونية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ولكن للمديونية طرف هام هو البنوك التجارية من الدول المتقدمة الصناعية والتى قدمت مئات البلايين من الدولارات للدول النامية. فهذا الجانب الهام لم يلق الكثير من تسليط الأضواء عليه بالدرجة الكافية، خاصة من الكتابات باللغة العربية. ولذا آثرنا اختيار دراسته وبحث الدور الذى اضطلعت به البنوك التجارية فى تطور قضية المديونية الدولية خلال عقد السبعينات، الى أن وصلت الى الاعلان عن الأزمة وهذا الاختيار ـ كما ذكرنا ـ يرجع الى خلو المكتبة العربية من الدراسات الشاملة فى هذا الموضوع ثم الى سبب آخر هام وهو أن البنوك التجارية الدولية، قد لعبت دورا متعاظما فى تطور المديونية العالمية وكان لها بصمات ملموسة على التحولات التى شهدتها هذه القضية، فى الحجم والهيكل.. الخ. كما سنرى ان شاء الله.

ولذلك فالفرضية المحورية التى يدور حولها هذا البحث هى: أن البنوك التجارية الدولية النشاط لعبت دورا كبيرا ورئيسيا فى تطور قضية ديون الدول النامية، ولقد أدى هذا الدور الى دفع الأمور الى ما عرف فيما بعد باسم أزمة المديونية الدولية.

نطاق البحث :

لا يخفى أن موضوع المديونية الدولية هو موضوع واسع النطاق، متشابك و متعدد الأطراف. ولذا فان محور البحث كما ذكرنا ـ هو التركيز على دور البنوك التجارية الدولية النشاط فقط فى التحولات التى شهدتها هذه الأزمة خلال عقد السبعينات، ومدى الصلة بين هذا الدور وما سمى بالأزمة فى ١٩٨٢. ويقصد بالبنوك التجارية دولية النشاط فى هذا البحث البنوك التى تمارس نشاطا اقراضيـــا

لدول العالم الثالث، سواء أكان ذلك من داخل أوطانها الأم، سوق الاقراض الدولى بمعناه الواسع أى من اوروبا، آسيا، أو جزر البهاما.. الخ، أو حتى من فروعها أو البنوك التابعة لها فى داخل الدول المدينة ذاتها. فالقروض فى النهاية مستحقة لهذه البنوك الدولية. على هذا فالبحث يدور حول كافة النقاط المتعلقة بدور هذه البنوك أساسا.

ولا يخفى أن محاولة قصر البحث على هذه الجزئية قد اسفر عن مشاكل عديدة للباحث فى مقدمة هذه المشاكل ندرة ما كتب عنه باللغة العربية من جهة، ومن جهة أخرى، عدم توافر المراجع باللغات الأخرى فى المكتبات المصرية، مما دفع الباحث الى السفر بشكل مكثف عبر فترة زمنية طويلة إلى المراكز الأجنبية، كالمكتب الثقافى الامريكى، المكتب الثقافى البريطانى، مكتب الأمم المتحدة، الجامعة الامريكية ومراسلة بعض دور النشر الأجنبية وشراء بعض الكتب الأجنبية منها، وكذلك مراسلة كافة الهيئات الدولية تقريبا المعنية بهذا الموضوع للحصول على بعض منشوراتها.

منهج البحث :

لقد إقتضت طبيعة هذا البحث أن نعتمد أساسا على استقراء الواقع وتحليله تحليلا مفصلا، ثم إستنباط بعض القواعد العامة المتعلقة بموضوع البحث فى نهاية الأمر. هذا وان كان البحث لا يخلو من اعطاء لمحة تاريخية عن أزمة الاستدانة العالمية بشكل عام وسريع.

ولقد حاولت فى هذا البحث التوفيق ـ بقدر الامكان ـ بين اعتبار الدقة والتأصيل العلمى للموضوع والبساطة غير المخلة فى آن واحد. ونسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى تحقيق ذلك.

خطة البحث وتقسيماته :

مع التسليم بأنه قد توجد أكثر من خطة بديلة لدراسة أى موضوع، الا أننا - تمشيا مع المنهج السابق، قمنا بتقسيم هذا البحث الى فصول اربعة، حاولنا ان نلم من خلالها بكافة الجوانب التى يمكن ان يكون لها تاثير على دور البنوك التجارية فى قضية المديونية الدولية. ولقد كان من الطبيعى أن نكتب فصلا تمهيديا حاولنا فيه اعطاء خلفية أساسية عامة حول الديون الدولية، وبعض الجذور التاريخية لها، ثم أهم الملامح التى تميز تطور هذه القضية، وأخيرا محاولة ابداء رأى حول طبيعتها. وفى الفصل الثانى سلطنا الضوء على بعض المحاولات لتقديم تأصيل نظرى لبواعث البنوك التجارية للاقراض الخارجى وعبر حدودها الوطنية وبصفة خاصة تجاه الدول النامية. وتأسيسا على ذلك إستعرضنا وجهة النظر الاشتراكية و وجهة النظر التى حاولت إبراز أثر المنافسة الإحتكارية، وتلك الخاصة بابراز أهمية السوق، الجدل الخاص بتوزيع المخاطر، والجدل الخاص بالوساطة المالية، ثم محاولة الربط بين الائتمان الخارجى للبنوك ومصالح الدول الأم، وأخيرا بعض البواعث المتفرقة.

وبعد هذه الآراء النظرية، قمنا فى الفصل الثالث، بالتركيز على العوامل والمتغيرات، التى اثرت تاثيرا محسوسا وملموسا على تطور دور البنوك فى قضية المديونية الدولية. وعلى هذا تم القاء نظرة على تطور البنوك ذاتها ونموها من حيث الحجم والعدد، التنظيم الداخلى للبنوك وأهم ما يميزه اثناء السبعينات، الرقابة والاشراف على جهاز منح الائتمان فى الدول المتقدمة داخل هذه البلدان، وفيما بينها بعضها البعض، التطورات العميقة التى شهدها سوق العملات الدولية وما شهده من إبتكارات خلال عقد السبعينات، مثل القروض الجماعية، القروض الممتدة، سعر الفائدة العائم، الكنسورتيوم بين البنوك.. الخ. ثم بعض الظروف الدولية المحيطة والتى هيأت الدور للبنوك. وأخيرا فى الفصل الرابع، حاولنا التركيز أكثر وأكثر من خلال البيانات المتاحة على تحليل كيف ساهمت البنوك فيما حدث فى أغسطس ١٩٨٢، والاعلان عن أزمة المديونية الدولية. على هذا درسنا الخصائص التى تميز القروض المصرفية، تحليل ممارسات البنوك الفعلية

وموقفها من قواعد العمل المصرفى السليم، ثم تسابقها المحموم لاقراض دول العالم الثالث، الشروط الصعبة التى فرضتها البنوك على قروضها، خاصة ما يتعلق بسعر الفائدة، الرسوم، القروض قصيرة الأجل، وكيف أدى كل ذلك إلى اصابة الاقتصادات النامية الى ما يشبه حالة الجفاف.

وفى النهاية، حاولنا فى الخلاصة، جمع اطراف الموضوع بصفة عامة، والتوصل الى بعض التوصيات العامة واقتراح موضوعات بحوث تدور حول ذات القضية.

وأخيرا نسأل الله العلى القدير أن أكون قد وفقت من خلال هذا الجهد المتواضع فى أن أضيف إضافة بسيطة الى مكتبتنا العربية فى هذا الموضوع، كما انى أتحمل وبمفردى كل المسئولية عن اى نقص أو قصور قد يوجه الى هذا البحث. والله سبحانه وتعالى من وراء القصد.

المحتـــوى

رقم الصفحة

مقدمـــة ١

الفصـــل الأول : حـــول قضيـة الديـون الدوليـــة ٧

- نظرة عامة على تطور قضية المديونية ....
- أهم ملامح تطور المديونية الدولية ....
- طبيعة قضية الديون ....

الفصـل الثانـى : المحددات النظرية للاقراض المصرفى الخارجى ٣٧

- المقدمـة ....
- الجـدل الاشتراكـى ....
- المنافسـة الاحتكاريـة ....
- تعظيـم الأربـاح و العائـد ....
- توزيـع المخاطـر ....
- الوساطة الماليـة الدوليـة ....
- العوامـل الرسميـة ....
- دوافـع أخـرى ....

الفصـل الثالـث : البنـوك الدوليـة و قضيـة المديونيـة ٦٣

- المقدمـة ....
- خصائـص البنوك الدوليـة ....
- الهيكـل التنظيمـى للبنـوك الدوليـة ....
- الاشـراف على البنـوك التجاريـة ....
- تطـور الاستثمارات المباشـر و المساعدات الرسمية

رقم الصفحة

- سوق الاقراض المصرفى الدولى ————
- القروض الجماعية المصرفية الدولية ————

الفصل الرابع : البنوك و أزمة الديون الدولية ———— ١٢٧
- المقدمة ————
- خصائص الديون المصرفية ————
- الممارسات الفعلية للبنوك ————
- الفائدة على القروض و الرسوم على القرض ————
- شروط القروض المصرفية : الفائدة - الرسوم - أجل الديون ————

الخلاصة ١٩٨

قائمة المراجع : ٢٠١

الفصل الأول

حول قضية الديون الدولية

يمكن القول إستنادا الى التاريخ والواقع ان قضية الاستدانة والدائنية ليست بالظاهرة الجديدة، ولكنها تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ وبصفة خاصة مع تطور دور النقود فى الحياة الاقتصادية وتحول الاقتصادات من اقتصادات عينية بسيطة إلى إقتصادات نقدية تلعب النقود فيها دورا محوريا أو مركزيا. لقد ارتبطت مسالة الديون بالنشاط الانسانى والرغبة فى النمو والتوسع فى النشاط التجارى والانتاجى من جانب بعض الدول خلال العديد من القرون، إذ يزعم البعض أن الصيرفة الدولية International Banking تعود الى الوراء حتى عهد حمورابى، فلقد ورد أن البابليين كانوا يجمعون الأموال من الأثرياء، ويقرضونها الى التجار لتمويل التجارة فى السلع والبضائع فى تحركاتها عبر أقاليم الدول المجاورة. وبالمثل أيضا شهدت بلاد اليونان خلال فترة الاصلاح فى العالم القديم قيام البنوك أو ما كان يقوم بعملها بتلقى الودائع ومنحها القروض. وفى ظل الامبراطورية الرومانية أيضا وجدت الوسائل المالية التى إكتسبت صفة المشروعية مثل الكمبيالات Bills of Exchange والتى تم إستخدامها فى تدعيم وتشجيع التجارة الدولية، بالاضافة الى استخدامها كأداة للصرف، اى إستخدامها كوسيلة لنقل الحقوق المصرفية من مكان لآخر. ثم توقف إستخدام هذه الأدوات المالية خلال عصور الظلام Dark Ages ، ولكنها عاودت الظهور مرة أخرى فى عصر النهضة فى إيطاليا، حيث تشهد الوثائق التاريخية أن مدن ايطاليا خاصة الساحلية منها شهدت نشاطا كبيرا من جانب البنوك نتيجة اشتغال هذه المدن بالتجارة الدولية بدءا من القرنين الثانى عشر والثالث عشر (Kettell & Magnus, 1986 : Chap: 3)

الحقيقة أن تحركات رأس المال انما ارتبطت بالنشاط الانسانى داخل الجماعة الواحدة وايضا بين الجماعات بعضها البعض، كما أنها ازدادت مع التوسع فى النشاط التجارى خاصة قرب نهاية العصور الوسطى فى القرن الخامس عشر وبدء عصر التجاريين والكشوف الجغرافية وما لازمها بعد ظهور سياسات تدعو الى تكوين الدولة القوية من خلال تشجيع التجارة فى سبيل الحصول علـى المعـادن النفيسـة Precious Metals ، من ذهب وفضة والتى كانت تلعب دور النقود أساساء أى أنه كان هناك تلازم بين تيارى التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، واستمر راس المال فى تحركه عبر حدود الدول آخذا أشكالا وصورا مختلفة وهادفا الى تحقيق أغراض متباينة حسب حاجات وأولويات الدول المصدرة لرأس المال، وان كان العامل المشترك بينها جميعا هو الرغبة فى الحصول على اكبر قدر من المعادن

النفيسة لتحقيق التراكم الرأسمالى وزيادة قوة الدولة،هذا الهدف ـ بالاضافة الى غيره من العوامل ـ أدى فى نهاية الأمر الى حدوث تحولات كيفية فى اقتصادات الدول التى حققته مما أدى الى ظهور الرأسمالية الصناعية، وأصبح التجار تجارا وصناعا ويسخرون التجارة لخدمة الصناعة. وإستمر الأمر فى تطوره حتى ظهرت الثورة الصناعية فى انجلترا كنتيجة للتحولات الكيفية التى شهدها المجتمع الانجليزى ثم إنتشرت الى بقية اجزاء القارة الاوروبية ـ تلك التحولات وتطور الرأسمالية الصناعية استتبعه تطور مماثل فى حركة رأس المال داخليا لتمويل المشروعات الجديدة،وظهر دور الائتمان التجارى بارزا ليلعب دورا رئيسا فى هذا الصدد، وأيضا خارجيا حيث نجد أن راس المال قد عبر الحدود الى خارج أوطانه بحثا عن المواد الأولية الخام اللازمة للصناعات الجديدة وعن المواد الغذائية الزراعية لانجلترا ولغيرها من البلدان الاوروبية. ولقد إتخذ خروج رأس المال صورا وأشكالا شتى وكان يقف ـ تاريخيا ـ وراء الكثير من الأحداث التى شهدها العالم فى النصف الثانى من القرن الماضى وأوائل هذا القرن.

ولقد كانت لندن London تمثل المركز الرئيسى لتحركات رأس المال الدولى لسنوات بل لعقود عدة، فكانت السوق الرئيسى لرأس المال الدولى خلال الثلث الأخير من القرن الماضى وحتى الحرب العالمية الأولى فى أوائل هذا القرن (١٨٧٠ ـ ١٩١٤). اذ كانت انجلترا تصدر ما يقرب من ٥ ٪ من ناتجها القومى الى بعض دول العالم، ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١٠ ٪ قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وكانت فرنسا تلى انجلترا فى هذا الخصوص إذ كانت تصدر من ٢ ـ ٣ ٪ من ناتجها القومى خلال نفس الفترة.

ويلاحظ على تحركات رأس المال السابقة أنها لم تكن قروضا ائتمانية وانما كانت ـ أساسا ـ تأخذ شكل الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى الدول المتلقية لها Portfolio Investment ، حيث كانت تأخذ صورة شراء سندات وأسهم.

ويجب أن نسجل هنا، أن التحركات الرأسمالية السابقة أيضا، انما تمت تلبية لمصالح الدول الدائنة وهى الدول المصدرة لراس المال إذ كانت تستهدف تأمين

حصول هذه الدول على المواد الخام الضرورية واللازمة لمصانعها. ومن ثم لا غرابة ان نجد ان معظم تلك الاستثمارات انما اتجهت الى مجالات انتاج تلك المواد سواء الاستخراجية أو التعدينية وايضا الى قطاع الزراعة بغرض الحصول على المواد الغذائية. ولقد تبع ذلك اتجاه جانب كبير من هذه الاستثمارات (حوالى الثلثين) الى مجال الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لنقل هذه المواد من اماكن إنتاجها الى موانىء التصدير. ولقد تميزت الاستثمارات فى المجالات السابقة بطول أجلها لدرجة أنها كانت تبلغ عشرات السنين. ويشهد على صحة ما سبق أيضا أن حوالى ٧٠ ٪ من الاستثمارات السابقة انما اتجهت صوب البلدان الغنية بالمواد الأولية والغذائية مثل دول امريكا الشمالية، استراليا وبعض دول امريكا الجنوبية كالبرازيل والأرجنتين. كما كانت البواعث السياسية تقف وراء التدفقات من بعض هذه الاموال، كتلك الأموال التى ذهبت الى الهند ومصر. وأيضا لأهداف إقتصادية مثلما كان الحال بالنسبة للحصول على القطن الخام من مصر. ولقد لعبت تلك السياسة دورا محوريا فى نهب الفائض الاقتصادى من الدول النامية وتكوين التخلف فيها، إذ ظلت ولفترات طويلة تعيش على هامش التحركات و التحولات التى كان يشهدها العالم وحرمت من ثم من التراكم الرأسمالى والتحولات الغنية بما كان يمكن أن يمكنها من المساهمة والمشاركة فى تشكيل الاقتصاد العالمى على قدم المساواة مع غيرها من الدول.

ومع قلة رأس المال الذى اتجه صوب البلدان الضعيفة اقتصاديا الا أنها واجهت صعوبات عديدة فى تسديد ديونها نظرا للشروط المجحفة التى كانت تفرض عليها. فعلى سبيل المثال اضطرت دولة كالبرازيل لرهن جميع ايراداتها من الجمارك فى تسعينات القرن الماضى نتيجة ازمة الديون التى مرت بها، كما حظر عليها القيام باصدارات جديدة فى تلك الفترة. والواقع ان التاريخ حافل بالامثلة العديدة للدول التى وقعت رهنا للديون فى القرن الماضى وعلى التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية والمالية لدرجة أن الأمر قد وصل الى حد تحرك البواخر والسفن الحربية من أجل إرغام بعض الدول المدينة على سداد ديونها وفى بعض الدول انتهى الأمر بالاحتلال العسكرى المباشر للسبب ذاته. وعلى ذلك يمكن القول بان عملية الاستدانة الدولية ليست جديدة إذ شهد القرن الماضى تطبيقات صارخة لها.

ولقد شهدت فترة ما بين الحربين تحركات لرأس المال الدولى عبر الحدود الدولية ولكنها شهدت تغيرات تمثلت فى حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا كمصدر رئيسى لرأس المال، هذا فضلا عن أن التحركات الرأسمالية كانت تحركات بين حكومات أى كان المقرضون والمقترضون حكومات وليس تمويلا خاصا كما كان خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ولقد شهدت تلك الفترة بدورها بعض المشاكل فيما يتعلق بمسألة عدم سداد الديون، حيث توقف العديد من البلدان النامية خاصة فى أمريكا الجنوبية عن سداد ديونها مثل بوليفيا فى عام ١٩٣١ وتبعها معظم دول القارة بعد ذلك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات وتحولات كثيرة على كافة الأصعدة السياسى، الاقتصادى، والعلمى والفنى. فعلى الجانب السياسى حصل العديد من البلدان النامية على إستقلاله بعد سنوات طويلة من الاحتلال والنهب الاستعماريين، كما تم ميلاد العديد من المنظمات والهيئات الدولية لكى ترعى نظام ما بعد الحرب. يضاف إلى ذلك ان الفترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة قد شهدت تحولات اقتصادية Economic Metamorphosis عديدة وجوهرية على المستوى الداخلى وعلى المستوى الدولى ومن ابرز تلك التحولات اقامة نظام نقدى دولى بزعامة الاقتصاد الامريكى وسيادة الدولار الأمريكى ايضا.

والحقيقة التى تكشف بجلاء ان الدول التى حصلت على استقلالها وجدت أن هوة سحيقة كما وكيفا تفصل بينها وبين البلدان المتقدمة وأنها حبيسة دوائر التخلف بكافة أنواعها(١). فالتخلف الذى تكون تاريخيا فى البلدان النامية قد خلق من الشروط الموضوعية ما يعمل ويحافظ على بقاء الحال على ما هو عليه فى هذه البلدان، وذلك طالما اقتضت مصلحة القوى الفاعلة والقادرة على المسرح الدولى ذلك، وكلما كان ذلك ممكنا وظلت البلدان النامية تقبل الاستمرار فى ذلك الوضع دون بذل محاولات جدية ومستمرة لفك بل ولكسر تلك الحلقات الخبيثة والخروج منها.

(١) انظر فى معنى التخلف وابعاده المختلفة الكتابات العديدة فى ادب التنمية الاقتصادية ومنها كتابى (مدخل لدراسة التنمية الاقتصادية) الجزء الأول، مكتبة العالمية، المنصورة، ١٩٨٨.

وللحق نسجل أيضا أن العديد من البلدان النامية قد بذل جهودا ضخمة من أجل إحداث تنمية إقتصادية فيها لتسد وتدعم التنمية السياسية لما بينهما من تلازم وتأثير متبادل، الا أن معظمها لم يستطع أن يخرج من طوق التخلف وظل حبيسه، أى مازالت الشروط الموضوعية للتخلف تفرض نفسها على هذه البلدان، ولقد كان ومازال لهذا الوضع أعمق التاثير على مشكلة المديونية. فالدول النامية حصلت على استقلانها لتجد نفسها أيضا فى عوز، وتعانى من نقص شديد فى كافة مقومات التنمية سواء المقومات البشرية المدربة والقادرة، المقومات العلمية والتكنولوجية الضرورية للتقدم والتطور، إلى القدرة على التنظيم والربط بين كافة قطاعات الاقتصاد وبحيث يكون كل قطاع فى خدمة الآخر، وفوق هذا كله تفتقر الى المقومات المالية اللازمة للحصول على كل تلك الموارد وتدعمها وتطورها من أجل تحقيق التنمية المنشودة وتطلعات وآمال Aspirations شعوبها نحو حياة أفضل ومستقبل أكثر ضمانا وإستقرارا.

وهنا وجدت معظم قيادات هذه البلدان أنها يجب عليها إجراء عدة إختيارات اذا ما أرادت أن تحقق ما تهدف اليه. والواقع أن كل الخيارات المطروحة أمام تلك القيادات فى مثل هذا الوضع لم تكن هينة أو سهلة بل لكل خيار مبرراته وآثاره على المدى القصير وأيضا على المدى الطويل وقد يمتد لآجيال وأجيال.

ففيما يتعلق بكيفية تدبير الموارد المالية اللازمة والضرورية للاستثمار من أجل التنمية يمكن تلخيص ما يمكن للقيادات الاختيار فيما بينه إلى خيارين اساسيين:-

الأول: العمل على تعبئة الموارد المحلية القائمة، وبذل الجهد الدؤوب على تحريك الموارد المحتملة وتطويرها بفعالية وتوجيهها نحو إحداث تنمية فعلية وحقيقية تستهدف مقابلة مطالب الغالبية العظمى من شعوبها ورفع مستوى المعيشة فيها. وهذا الخيار يعنى بالقطع جعل الاعتماد على الموارد المحلية الفعلية والممكنة هو الأساس فى عملية التنمية، كما يعنى حسن توجيه واستغلال تلك الموارد وتسخيرها فى سبيل الوصول الى الهدف المنشود. وجعل الاعتماد على الموارد المحلية هو الأساس فى عملية التنمية يعنى صراحة عدم الاكتفاء بالموارد الفعلية المحققة فعلا فى ضوء التركيبة السياسية والاجتماعية القائمة وانما يجب تعبئة الموارد الممكنة والمحتملة وتوجيهها بهدف احداث تنمية حقيقية، أى ليس فقط الاكتفاء بالفائض

الفعلى، وإنما العمل على تعبئة الفائض المحتمل وحسن توجيهه، ويعنى هذا الخيار أيضا جعل الاستعانة بالموارد الأجنبية عن طريق الاقتراض أو الاستثمارات الأجنبية أو غير ذلك من قبل العامل المساعد وليس الأساس. وهذا الخيار هو ما يمكن ان نطلق عليه الخيار الصعب Hard option

الثانى: الخيار الثانى، يتمثل فى السعى الى الحصول على الموارد اللازمة لسد الفجوة بين الموارد المالية المحققة فعلا واحتياجات الاستثمار المطلوبة من مصادر خارجية. وهذا الخيار ينصرف أساسا الى الاقتراض الخارجى والحصول على موارد أجنبية، أى عن طريق الاستدانة من مصادرها المتعددة سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف، أو من مصادرها الخاصة أم من المصادر العامة وهو ما يمكن أن نطلق عليه الخيار السهل Soft Option

وهنا نجد ان التركيبة الاجتماعية والسياسية لمتخذى القرار فى الغالبية العظمى من البلدان النامية فى ظل ظروف التخلف قد فضلت الخيار الثانى وهو السعى لملء الفجوة فى الموارد عن طريق الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية سواء بالاقتراض الائتمانى، إصدار السندات أو عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة المباشرة.... إلخ.

ويجب أن نسجل ان الخيار الثانى السهل الذى تم تبنيه من قبل الغالبية العظمى من البلدان النامية، قد اتبع فى ظل الوقوع تحت تأثير الفكر الاقتصادى الغربى الذى ساد لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان المحتوى الأساسى Main thesis للفكر الغربى لا يفرق بين النمو والتنمية، ويدور حول أن التصنيع يمثل عماد التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية، وأن التصنيع يلزمه موارد مالية ضخمة وامام ندرة هذه الموارد، فيصبح الحصول عليها من الخارج أمرا لا مفر منه. ليس هذا فقط، بل نجد أن المسألة أعمق من ذلك، حيث انتهجت البلدان النامية نهجا فى مجال التصنيع يعتمد على تصنيع سلع مماثلة للسلع الأجنبية، خاصة تلك التى كان يتم إستيرادها من قبل. وهنا نجد ان البلدان النامية إحتاجت إلى إستيراد التكنولوجيا الأجنبية وبالأسعار المرتفعة والتى يتم احتكارها من قبل عدد قليل من البلدان الأجنبية وتتركز فى أيدى عدد قليل من الشركات

خاصة الامريكية، إحتاجت الى استيراد السلع الأساسية والسلع الوسيطة وحتى معظم المواد الأولية ذات المواصفات المحددة والتى تتفق مع التكنولوجيا الأجنبية، احتاجت الى الاستعانة بالمهارات الأجنبية - الى غير ذلك من الموارد اللازمة لانتاج السلع المماثلة للسلع التى كان يتم إستيرادها.

وهنا نجد أن البلدان النامية بدلا من ان تتجه إلى نمط فى التصنيع يتجه أساسا لاشباع حاجات الغالبية العظمى من شعوبها نجدها قد إتجهت الى نمط لانتاج بعض السلع التى تشبع حاجات فئة قليلة من سكانها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نجد ان نمط التصنيع بدلا من أن يحد من الاعتماد على الخارج وتخفيف الضغط على الموارد المتاحة وايضا على ميزان المدفوعات فيها، نجده قد عمق Accentuated بل وزاد Accelerated من حدة الاعتماد على الخارج ومن المصاعب التى يواجهها ميزان المدفوعات وعلى الموارد المحلية القائمة والمتاحة.

مرة اخرى أن هذا النمط من التصنيع إنما قد عمق الحاجة الى الموارد المالية الأجنبية، وهو يتمشى مع الخيار السهل الذى اختارته التركيبة السياسية والاجتماعية لمتخذى القرار فى هذه البلدان. أى أن معظم البلدان النامية قد جعلت من الاعتماد على الموارد الأجنبية الاساس فى سعيها نحو التنمية ليس هذا فحسب، بل أيضا إستخدمت تلك الموارد فى السعى نحو إشباع حاجات اقلية السكان فيها ومن ثم فلا هى أشبعت حاجات الغالبية ولا هى خففت من الاعتماد على الخارج. وترتيبا على كل ذلك لقد ظلت هياكل وأركان التخلف جاثمة فوق صدور هذه البلدان. وإستمرار ذلك الوضع وإستمرار شروطه الموضوعية، يعنى إستمرار الحاجة الى الغير قائمة اى جعل باب الاستدانة مفتوحا على مصراعية. وهو باب إذا ما فتح فمن الصعب اغلاقه أو التحكم فيه. وعليه فلقد حرمت البلدان النامية فى معظمها من العمل على تعبئة مواردها المحلية، وحرمت من معرفة ذاتها، وإمكاناتها ومن معرفة ماذا لا تملك أو ماذا تملك ويحتاج تطوير؟، ماذا يمكن لها أن تملك؟ وماذا من المحتم أن تستورده؟ وبأى قدر؟ الى غير ذلك من مقومات التنمية التى تعتمد على الذات أولا.

وطالما أن ذلك كان كذلك وارتكنت الدول النامية إلى الخيار السهل وهو الاستعانة - أساسا - بما لدى الغير نجد أن المساعدات الرسمية مثلت المصدر الرئيسي والأساسي للحصول على راس المال الاجنبي، خاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات، حيث كانت القروض والمنح من تلك المصادر تنمو بمعدل سنوي قدره ٣ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٥. وأيضا شهدت ذات الفترة نموا في الاستثمارات الاجنبية المباشرة، خاصة عن طريق الشركات الدولية النشاط، وإن كان الاقبال على فتح الباب أمامه خلال العقدين المذكورين كان بحذر شديد نظرا لمشاعر الخوف المتوارثة من الماضي عن أثر هذه الاستثمارات وعلاقاتها بالسيادة كما شهد هذان العقدان ايضا نموا في فتح ائتمان التصدير. (البنك الدولي، ١٩٨٥: ٣٠).

وهنا يجب أن نذكر ان كلا من الدول الشرقية والغربية مثلت مصدرا للمساعدات الرسمية تجاه البلدان النامية. ولقد صاحبت تلك المساعدات شروط سياسية واقتصادية حدت من الاستفادة منها في تحقيق الاهداف التنموية التي سعت اليها البلدان النامية ابتداءا. لذلك لا ندهش كثيرا، أن نجد أن الكثير من الدول التي كانت قد حصلت على المساعدات الرسمية واجهت العديد من المشاكل، مثل الارجنتين التي بمناسبة الرغبة في جدولة ديونها تم إنشاء ما يسمى أو ما يعرف اليوم بنادي باريس عام ١٩٥٦م كما لم تستطيع البلدان النامية التي إعتمدت وأفرطت في الاعتماد على الخارج ان تكتسب وتولد قوة الدفع الذاتي لعملية التنمية فيها.

ويلاحظ ايضا على المساعدات الرسمية سواءا كانت ثنائية. حكومات - حكومات أو متعددة الاطراف من البنك الدولي أو من صندوق النقد الدولي، علاوة على الشروط أنها محدودة ولا تكفي سوى قدر قليل من حاجة البلدان النامية الى التمويل. فلقد وصل اجمالي مديونية البلدان النامية العامة والمضمونة من سلطات عامة والخاصة والالتزامات التجارية والمسحوبات من صندوق النقد الدولي الى ٣٨ بليونا من الدولارات الامريكية عام ١٩٦٤، ووصل معدل خدمتها الى ٤ بلايين دولار في ذات العام وهو ما كان يمثل حوالي ١٤٪ من مجموع صادرات هذه الدول (صدقي مراد وفؤاد مرسي ١٩٦٧: ٤٢٣).

ثم شهدت قضية الديون تحولات كثيرة منذ بداية السبعينات. ولقد توافقت تلك التحولات مع التغيرات العميقة التى شهدها نظام النقد الدولى فى عام ١٩٧١، حيث انهار نظام بريتون وودز Bretton Woods باعلان الرئيس الامريكى نيكسون فى أغسطس من ذات العام فصمم العلاقة العضوية بين الدولار والذهب وأيضا فى عام ١٩٧٣ حيث بدء الاخذ بنظام الصرف المتغير Floating exchange rate ليحل محل نظام الصرف الثابت Fixed Exchange rate والذى ظل ساريا منذ انشاء صندوق النقد الدولى. كما شهد عقد السبعينات العديد من التغيرات فى الاقتصاد العالمى وتبعه تغيرات فى اقتصادات العديد من الدول النامية وفى سياستها الاقتصادية أيضا. ولن نتعرض لتلك التحولات إذ ان ذلك يناسبه بحث آخر.

وهنا يجب ان نذكر ان من أهم التحولات التى شهدها عقد السبعينات ـ والتى ينصرف اليها بحثنا اساسا ـ وحتى أوائل الثمانينات هو ذلك التحول المتعلق بقيام المصادر الخاصة وبصفة أخص المصارف التجارية الدولية بالدور المحورى والرئيسى كمصدر للتمويل ومنح الائتمان تجاه البلدان النامية ولتحل محل المصادر الرسمية فى هذا الخصوص.

ولكننا قبل الدخول الى تحليل دور البنوك التجارية الدولية فى قضية الديون الدولية. يجب ان نسلط الضوء على بعض أهم التطورات التى لحقت بقضية المديونية خلال الفترة الماضية وحتى أوائل الثمانينات. والغرض من ذلك هو أن تكون تلك التطورات بمثابة خلفية أساسية لهذا البحث :ـ

١ ـ من أهم خصائص الديون هو أنها تشهد تزايدا مستمرا وتضخما شديدا فى حجمها منذ الخمسينات وحتى الآن. وهذه الخصيصة تصدق على القروض من مصادر رسمية أو من مصادر خاصة وسواء كانت عامة أو خاصة، فلقد ارتفع حجم الدين طويل الاجل بالنسبة للبلدان النامية من ٦ ـ ٨ مليار دولار فى عام ١٩٥٥، ١٩ مليار فى عام ١٩٦٠، ٣٨ فى عام ١٩٦٤ ، و ٦٨ مليارا فى عام ١٩٧٠ ثم أكثر من عشرة أضعاف ذلك فى عام ١٩٨٢ واذا ما تمت اضافة الديون قصيرة الآجل، وديون الدول التى لا تقدم تقاريرا بالبنك الدولى وتسهيلات صندوق النقد الدولى

لازداد حجم الديون ليصل باكثر من ٩٠٠ بليونا (البنك الدولى ١٩٨٥: ٣٤، وجدول ٢ - ٦ ص١٩).(١)

ويلاحظ أن معدل تزايد الديون تفاوت خلال سنى عقد السبعينات و بداية الثمانيات. فلقد بلغت جملة ديون البلدان النامية التى كانت ترسل بتقارير الى البنك الدولى (١٠٧ دولة حسب تقرير ١٩٨٦/٨٥) فى عام ١٩٨٢ حوالى ٧٣٦,٩ مليارا من الدولارات لامريكية بعد ان كانت ٥٧٠,٥ فى عام ١٩٨٠ اى بزيادة قدرها حوالى ٢٩ ٪. وحسب نفس التقرير نجد أن الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ مثلت فترة الذروة من حيث ازدياد المديونية، اذ نجدها قد قفزت من ٣٨٧,١ الى ٥٧٠,٥ أى بزيادة قدرها ٤٧,٣٠ ٪. ولا تقتصر الزيادة على الجزء الثانى من عقد السبعينات، بل شهد النصف الاول زيادة ايضا ٤٤ ٪ بالنسبة للديون طويلة الاجل. وربما يرجع ضخامة معدل الزيادة نظرا لبدئها من رقم صغير نسبيا فى ١٩٧٠ وأيضا نظر التخلل النصف الأول من السبعينات الارتفاع الاول لاسعار البترول وما اعقبه من تحقيق وفورات مالية ضخمة لدول الاوبك وجد معظمها طريقه الى سوق الاقراض الدولى من ناحية، وإلى إزدياد حاجة الكثير من الدول النامية الى راس المال لتمويل فاتورة الاستيراد والتى ازداد حجمها بعد هذا الارتفاع. واستمرت الديون فى التزايد حتى وصلت بأكثر من عشرة اضعاف خلال عام ١٩٨٢. انظر جدول (١).

ونسجل فى هذا البند أيضا أن نسبة الارتفاع فى الديون قصيرة الأجل كانت اكثر ارتفاعا من الديون طويلة الأجل، خاصة بالنسبة للفترة ٧٨ - ١٩٨٠، اذا زادت الديون القصيرة بنسبة ٧٢٪ فى حين إزدادت الديون طويلة الاجل بنسبة ٤١٪ فقط.

(World Bank, World Debt tables, 1985 / 86:2)

٢ - وتتسم الديون فى البلدان النامية ان حجمها الكلى كان يتزايد بمعدل

---

(١) انظر ايضا سيلفا كوليمتاريس، ١٩٨٨ : ١١.

اكبر واسرع من معدل التزايد فى الناتج القومى. ولقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة الدين / الناتج القومى بصفة مضطردة منذ أوائل السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تقريبا، الأمر الذى يحمل فى طياته انعكاسات خطيرة على مستوى معيشة الافراد ومستقبل التنمية فى هذه البلدان. اذ نجد أنه حسب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٥ ان هذه النسبة قد تضاعفت بحوالى ٤،١ مرة خلال الفترة المشار اليها اذ فى عام ١٩٧٠ بلغت النسبة ١،١٤ ٪، ٢١ ٪ فى عام ١٩٧٨، ٢٦،٣ عام ١٩٨٢، ٣٢،٨ فى عام ١٩٨٤، هذا بالنسبة للديون العامة والمضمونة فقط. وتصبح الصورة اكثر خطورة اذا ما أضفنا الديون الخاصة وغير المضمونة، حيث تزداد النسبة بدرجة كبيرة.

وربما يعود هذا الوضع الى ما يعرف عن الديون بصفة عامة من انها تتكاثر ذاتيا هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية الى التزايد بصفة مطلقة فيها لأسباب عديدة، خاصة تلك الديون من مصادر خاصة، ومن ناحية ثالثة، أيضا لعب التدهور فى اسعار المواد الأولية وفى صادرات الدول النامية من هذه المواد ـ التى تمثل المكون الأساسى من صادراتها ـ دورا أساسيا فى ازدياد حجم الناتج القومى بمعدلات منخفضة وبطيئة (البنك الدولى، ١٩٨٥: جدول ٢ ـ ٦ : ٣٩.

W.D.T, 1985/86

٣ ـ ويلاحظ على ديون العالم الثالث ميلها الى التركز فى بعض المناطق الجغرافية من العالم اكثر من غيرها. اذ تميل هذه الديون الى التركيز فى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. أكثر من هذا تميل تلك الديون الى التركيز فى عدد محدود من دول تلك المنطقة وهى ما تسمى بالدول الأثقل او الأكثر مديونية فى العالم. فدول قارة امريكا الجنوبية بالاضافة الى دول الكاريبى ككل كانوا يمثلون ٤٥٪ من المديونية الدولية فى عام ١٩٨٢، بعد أن كانت تلك النسبة ٤٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ و ٤١ ٪ فى عام ١٩٧٨، وهو ما يكشف بجلاء ان الديون كانت تميل الى التركيز مع مرور الوقت فى تلك المنطقة من العالم. كما ان أكثر الدول مديونية فى العالم توجد فى أمريكا الجنوبية، اذ يلاحظ ان الدول الثلاث وهى البرازيل والمكسيك والارجنتين كانت تمثل حوالى ٣٠ ٪ من اجمالى الديون العالمية فى عام ١٩٨٢، وحوالى ثلثى مديونية دول القارة والكاريبى فى ذات العام. كما يوضح الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١)

الوزن النسبى لديون أمريكا الجنوبية ودول الكاريبى

بالنسبة للديون العالمية فى سنوات مختارة ٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٢

	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢
أ ـ الديون الدولية	٣٨٧ر١٠١	٥٧٠ر٤٧٢	٧٣٦ر٨٦٩
ب ـ ديون أمريكا الجنوبية والكاريبى	١٦١ر٥٢٥	٢٤١ر٥٨٨	٢٣٠ر٥٠٩
النسبةو المئوية ل ب / أ	٤١ ٪	٤٢ ٪	٤٥ ٪
(١) ديون البرازيل	٥٣ر٤١٥	٧٠ر٠٢٥	٩١ر٠٣٥
(٢) ديون المكسيك	٣٥ر٦٦٢	٥٧ر١٤١	٨٥ر٨٣٠
(٣) ديون الأرجنتين	١٣ر٢٧٣	٢٧ر٣٠٨	٤٣ر٦٣٤
الاجمالى	١٠٢	١٥٤ر٤٧٤	٢٢٠ر٤٩٩
نسبة ١ + ٢ + ٣ / أ	٢٦ر٣	٢٧	٢٩ر٩
نسبة ١ + ٢ + ٣ / ب	٦٣ر٣	٦٣ر٩	٦٦ر٧

المصدر: النسب السابقة والأرقام تم تجميعها من عدة جداول فى

W.B, W.D.T, 1985 / 86 : 250.

ولا شك أن تركيز المديونية العالمية على النحو السابق يترك آثارا خطيرة بالنسبة لكل من الدائنين والمدينين على السواء ويجعل قضية المديونية شديدة الحساسية لأى تغيرات أو تطورات تحدث فى تلك المنطقة من العالم، كما انه يحمل آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة بالنسبة لتلك الدول المدينة ذاتها بما يلقى بظلال كثيفة على مستقبل التنمية فيها من تدهور فى مستوى المعيشة مثل التضخم الجامح الذى يعصف باقتصاداتها من حين لآخر والذى أسفر عن تغيير أكثر الدول مديونية وهى البرازيل، الأرجنتين عملتيهما فى ١٩٨٦ ولكن دون جدوى، اذ عاد التضخم مرة اخرى ليبلغ عدة مئات فى المائة. هذا بالطبع بالاضافة الى عوامل أخرى تسهم فى ازدياد معدلاته.

٤ ـ ومع ازدياد حجم الدين الكلى على البلدان النامية ـ على النحو السابق ـ يزداد عبء هذا الدين الذى يثقل كاهل هذه البلدان إذ أن للديون أعباء مباشرة واخرى غير مباشرة. فالعبء المباشر يتمثل فى الفائدة واجبه الدفع بالاضافة الى اقساط اصل الدين وهما معا يطلق عليهما خدمة الدين. أما العبء غير المباشر وهو يكمن فى الآثار ذات المضمون الاقتصادى والاجتماعى الذى تخلفه هذه الديون والتى تستمر لفترات طويلة. وطبقا للجدول رقم (٢)، من الملاحظ ان خدمة الديون قد ارتفعت بمعدل متزايد خلال الفترة من ٧٧ ـ ١٩٨٢، وسواء أكانت بصفة مطلقة أم بصفة نسبية أى بالنسبة لحجم الديون، إذ نجد ان البلدان النامية المدينة قد دفعت حوالى ٦ بليون دولار خدمة لديونها عام ١٩٧٠، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل الى ١١ بليونا عام ١٩٧٣ (رمزى زكى، ١٩٧٦: ٥١٥) ثم طبقا للجدول المرفق استمرت المدفوعات السنوية تتزايد حتى وصلت الى ٣٩,٨ بليونا عام ١٩٧٧، و تضاعفت ثلاث مرات تقريبا لتصل حوالى ١١٩,٥ بليونا عام ١٩٨٢ وحده. هذا فى حين ان الديون المنصرفة سنويا ظلت ثابتة تقريبا تدور حول ١٢٥ بليونا فى العام. وفى داخل مدفوعات خدمة الدين نجد ان مدفوعات الفوائد كان لها نصيبا كبيرا وتطور بنسبة متزايدة تفوق نسبة الزيادة فى الاقساط لدرجة أنها اصبحت تمثل المكون الأساسى المدفوعات الكلية لخدمة الديون. هذا التطور فى الفائدة من ١٥,٤ بليونا عام ١٩٧٧ الى ٦٨,٩ بليونا عام ١٩٨٢ وهى زيادة تساوى ٤٥٪ تقريبا، أدت الى زيادة الوزن النسبى لعبئها بالنسبة للديون الاجمالية المنصرفة من

جدول رقم (٢)

مدفوعات خدمة الديون طويلة وقصيرة الأجل بالنسبة

للبلدان النامية(١) خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٢، ببلايين الدولارات الامريكية

السنة / البيان	الدين المنصرف (١)	المدفوعات الكلية(٢)			نسبة أ ٪ ـ ١	نسبة ب ٪ ـ ١	صافى ما تحصل عليه البلاد النامية
		الاجمالى	اقساط (أ)	فوائد (ب)			
١٩٧٧	١٢٤ر٤	٣٩ر٨	٢٤ر٤	١٥ر٤	٣٢	١٢ر٣	٨٤ر٦
١٩٧٨	١٣٢ر٤	٥٧ر٢	٣٥ر٧	٢١ر٥	٤٣	١٦ر٢	٧٥ر٢
١٩٧٩	١٢٠ر٤	٧٥ر٣	٤٣ر٨	٣١ر٥	٦٢	٢٦	٤٥ر١
١٩٨٠	١١٠ر٤	٨٧ر٩	٤٣ر٨	٤٤ر١	٧٩ر٦	٤٠	٢٢ر٥
١٩٨١	١٢٢ر٩	١١٠ر٢	٤٩ر٧	٦٠ر٥	٨٩ر٦	٤٩ر٢	١٢ر٧
١٩٨٢	١٤٨ر٦	١١٩ر٥	٥٠ر٩	٦٨ر٩	٨٠ر٤	٤٦ر١	٢٩ر١

المصدر: محسوب من احصائيات ماخوذة من:

IMF, World Economic out look, 1986 : table 51

ـ مع ملاحظة أن ارقام ١٩٧٧ ماخوذة من نفس المصدر ولكن لعام ١٩٨٤.

(١) لا تشمل السعودية، الكويت، دولة الامارات، قطر، عمان، ليبيا، العراق، وايران.

١٢,٣ ٪ عام ١٩٧٧ الى حوالى ٤٦,١ ٪ عام ١٩٨٢، أى حوالى نصف الديون المنصرفة تبتلعها الفوائد بمفردها، وترتيبا على ذلك نجد أن صافى ما تحصل عليه البلدان النامية من قروض قد شهد هو الآخر انخفاضا مستمرا من ٨٤,٦ بليونا عام ١٩٧٧ الى ١٢,٧ بليونا عام ١٩٨١. وان كان عام ١٩٨٢، قد شهد بعض الارتفاع ولكن لظروف استثنائية لما شهده ذلك العام من أحداث ومحاولات جدولة وانقاذ البنوك الدائنة.. الخ. لا شك ان هذا العبء يمثل قيدا يكاد يكون حديديا ليس فقط على عملية التنمية فيها ولكن ايضا بالنسبة لتطلعات وآمال شعوبها فى مستوى معيشة يكفل لها حياة كريمة.

٥ ـ وينعكس التطور السابق فى تزايد حجم المديونية أيضا على مدى العبء الذى يتركه على كاهل سكان البلدان النامية المدينة، على أساس متوسط نصيب الفرد من الدين Per-capita debt فلقد ارتفع هذا المتوسط من ١٣٠ دولار للفرد عام ١٩٧٨، ليصل الى ١٨٢ دولارا عام ١٩٨٠، ثم ٢٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ ـ أى الزيادة بنسبة ٤٠٪، ٧٥٪ على التوالى (البنك الدولى: ٨٥/١٩٨٦، ١٩٨٧، جدول ١ ـ ٤ : ٢٩٠).

٦ ـ وترتبط قضية إزدياد عبء الديون وعبء خدمتها بمسالة الشروط المصاحبة لها. اذ تتكون الشروط ذات الطبيعة الاقتصادية تاركين ما عداها من شروط الى موضع آخر ـ من عدة عناصر، مثل حجم القروض التى تستطيع الدولة النامية الحصول عليها، هل كبيرة أو صغيرة فى المرة الواحدة؟ وهل مطلوب سدادها خلال فترة طويلة أم خلال فترة قصيرة (أجل الاستحقاق)؟. وسعر الفائدة الحقيقى المطلوب السداد على اساسه، هل هو مرتفع ام منخفض؟ وهل هو سعر ثابت أى يحدد مقدما عند التعاقد على القروض أم قابل للتغيير أثناء فترة إستحقاق القرض حسب ظروف سوق الاقراض؟ وهل توجد فترة سماح أم لا ؟ وهل فترة السماح إن وجدت قصيرة أم طويلة بحيث يمكن للدولة المقترضة إستخدام القرض وبالتالى يساهم القرض فى سداد نفسه؟ وأخيرا نجد ان كل هذه العناصر تساهم بلا شك فى التاثير على ما يسمى بعنصر المنحة ونسبته فى كل قرض.

ويمكن القول هنا انه كلما كبر حجم القرض وطالت فترة الاستحقاق وفترة السماح وكان سعر الفائدة منخفضا لكان عنصر المنحة أفضل ولكانت شروط القرض بصفة عامة فى صالح الدول المقترضة أو المدينة. وعلى النقيض من ذلك كلما صغر حجم القرض وقصر أجل الاستحقاق وأجل فترة السماح (إن وجدت) وكان سعر الفائدة يتسم بالإرتفاع لانخفض عنصر المنحة وصارت الشروط فى غير صالح الدول المدينة. والواقع أن الشروط المصاحبة للديون تتفاوت بين هاتين الحالتين، وان كان يلاحظ عليها بصفة عامة أنها تسير فى غير صالح البلدان النامية المدينة.

ويكشف الجدول رقم (٣) الذى قدمه البنك الدولى للتعمير والتنمية عن ذلك، ان الاتجاه العام للشروط التى تصاحب القروض يكون عادة فى غير صالح البلدان النامية المقترضة. إذ أنه فى الوقت الذى تزداد فيه اسعار الفائدة الحقيقية منذ بداية السبعينات تقريبا من حوالى ٣,١٪ فى عام ١٩٧٠ حتى ٥٪ عام ١٩٨١، أى بحوالى ٢٪ زيادة، وهو ما يضيف عبئا ثقيلا على كل البلدان المدينة، كما سنرى فى الفصل الأخير ـ ان شاء الله، نجد ان بقية مكونات الشروط تميل الى الانخفاض سواء اكان ذلك بالنسبة لفترة الاستحقاق، فترة السماح أو عنصر المنحة.

وهنا يجب أن نسجل أن التحسن الذى يبدو فى الجدول عن عام ١٩٨٢، إنما هو تحسن فى حقيقته ظاهرى، يعكس بعض محاولات الجدولة التى تمت فى ذلك العام، والتى أدت الى تمديد أجل بعض القروض وإطالة فترة السماح. الا أن الواقع كان غير ذلك كما سنوضحه بعون الله بمناسبة تناول دور البنوك التجارية الدولية بالتحليل فيما بعد، كما نسجل أن سعر الفائدة هو عام بالنسبة للديون من كافة المصادر ولكنه فى حقيقة الأمر مرتفع كثيرا بالنسبة للديون من مصادر خاصة.

٧ ـ يضاف الى ما سبق من تدهور فى شروط الاقراض بالنسبة للدول النامية هو ان القروض ذات سعر الفائدة المتغيرة أو العائمة اصبحت تتزايد بصورة كبيرة للغاية. ولا شك ان التغير فى هيكل الفائدة هذا، ليس فى صالح البلدان النامية حيث كان يسمح بأن يعكس التغيرات التى تحدث فى سوق الاقراض الدولى على الأوضاع فى البلدان النامية، وهنا نجد البلدان النامية تتحمل اعباءا وربما تساهم فى

جدول رقم (٣)

تطور متوسط شروط القروض من مختلف المصادر

في سنوات مختارة (٧٠ ـ ١٩٨٢)

الشروط / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
سعر الفائدة	٣ر١	٤ر٦	٤ر٦	٤ر٧	٥	٤ر٤
فترة الاستحقاق	٢٧	٢٣ر٦	٢٣ر٤	٢٢ر٤	٢٣ر٨	٢٨ر٢
فترة السماح	٧ر٧	٦ر٢	٥ر٦	٥ر٨	٥ر٩	٦ر٨
عنصر المنحة	٥٢ر٥	٣٨ر٧	٣٨ر٤	٣٨ر٧	٣٨	٤٤ر٤

Source : World Bank, World Debt tables, 1985 / 86

فى حل مشاكل فى البلدان المتقدمة الدائنة والمقرضةلا يد لها فيها، حيث نجد أن التغيرات فى سوق الاقراض الدولى، انما تعكس ـ أساسا ـ تغير الأوضاع فى البلدان الصناعية وما يترتب عليها من تغير فى السياسات الاقتصادية والنقدية. والجدول رقم (٤) يعكس التطور فى القروض على اساس سعر الفائدة العائمة كنسبة مئوية من الدين العام فى سنوات مختارة ٧٤ ـ ١٩٨٢.

ويكشف لنا الجدول المشار إليه ان القروض ذات سعر الفائدة العائمة، فى تزايد دائم بالنسبة لكافة البلدان النامية حيث ازدادت بمقدار أكثر من الضعفين والنصف (٢,٦ مرة) خلال فترة التسع سنوات فقط هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى نجد أن الزيادة كانت اكبر بالنسبة للدول المقترضة الرئيسية حيث بلغ مقدار الزيادة ٢,٨ مرة تقريبا، ومن ناحية ثالثة يجب أن لا نغفل ما اشير اليه أسفل الجدول، من ان هذا التطور مقصور على الدين العام المستحق والمنصرف ولا يشمل الديون الخاصة، والتى تكون فى معظمها من المصادر الخاصة والتى تتسم بالتغير فى سعر فائدتها، الأمر الذى يجعلنا نتوقع إزدياد النسب المشار اليها كثيرا باضافة ذلك النوع من الديون.

ومن ناحية رابعة، يلاحظ فى مقابل ما سبق أن هذا النوع من القروض يمثل اهمية أقل بكثير بالنسبة للدول الافريقية وكذا بالنسبة للدول الاسيوية منخفضة الدخل. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الدول المقترضة الرئيسية وكذا الدول المصدرة للبترول والمستوردة له وبعضها داخل فى الدول المقترضة الرئيسية ولا شك، تجد مصدرها الرئيسى للاقتراض فى سوق الاقراض الدولى حيث تمثل المصادر الخاصة وبصفة أخص البنوك التجارية المصدر الرئيسى. هذا فى حين ان الدول الافريقية والآسيوية منخفضة الدخل تأتى قروضها من المصادر الرئيسية ـ غالبا ـ سواء اكانت ثنائية أو متعددة الأطراف كالهيئات الدولية، نظرا لضعف جدارتها الائتمانية بمنطق سوق العملات الدولية. ومن ابرز الأمثلة على الدول المقترضة الرئيسية والأثقل مديونية فى العالم البرازيل، المكسيك، الارجنتين فى أمريكا اللاتينية، نيجيريا وكوت دوفوار فى أفريقيا، وكوريا، الفلبين، وماليزيا فى دول شرق آسيا، وتمثل البنوك التجارية المصدر الاساسى لاقراض تلك البلدان (البنك الدولى، ١٩٨٧، جدول أ ـ ١٢ : ١٩٦).

جدول رقم (٤)

قروض بسعر فائدة معوم كنسبة مئوية من

الدين العام فى سنوات مختارة ٧٤ ـ ١٩٨٢

المنطقة / السنة	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
كافة البلدان النامية	١٦ر٢	٢٣	٢٧ر٣	٣١ر٨	٣٣ر٢	٣٦ر٧	٣٨ر٧	٤٢ر٧
آسيا منخفضة الدخل	صفر	صفر	٠ر٤	٠ر٦	١ر٨	٢ر٩	٣ر٧	٣ر٩
افريقيا	٨ر٥	٨ر١	٦ر٧	٦ر٨	٧	٩ر٤	٩ر١	٧ر٦
الشرق الأوسط								
مستوردة النفط	١٨ر٥	٢٦ر٦	٣٠ر٣	٣٥ر٢	٣٦ر٥	٤٠ر٢	٤١ر٤	٤٣ر٧
مصدرة النفط	٢٣ر٩	٣٠ر٤	٣٤ر٩	٤٠ر١	٤١ر٧	٤٥ر٢	٤٨ر٣	٥٤ر٦
المقترضون الرئيسيون	١٨ر٤	٢٦ر٨	٣٢ر٦	٣٩	٤٠ر٥	٤٥	٤٦ر٧	٥١ر٢

المصدر: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم سنة ١٩٨٥ جدول ٢ ـ ٤ صفحة ٣٦

* يلاحظ: ان هذه البيانات خاصة بالدين العام المستحق والمنصرف فقط.

٨ ـ ومن أهم ملامح تطور قضية الديون، التغير الكبير وذو المغزى الاقتصادى الخطير فى هيكلها من حيث المصدر. إذ اخذت المصادر الخاصة، خاصة البنوك التجارية الدولية تكسب وبصفة مضطردة أرضا جديدة كمصدر للاقراض على حساب القروض من مصادر رسمية سواء اكانت حكومية ثنائية او متعددة الاطراف من هيئات دولية مثل البنوك الاقليمية وبنوك التنمية، وصندوق النقد الدولى. فلقد مثلت المصادر الرئيسية حوالى ٧٢٪ من الديون الخارجية العامة طويلة الأجل فى عام ١٩٦٧ (٤٥,٢٪ من مصادر حكومية ثنائية، ١٧,٨٪ مصادر رسمية متعددة الأطراف)، هذا فى حين مثلت المصادر الخاصة حوالى ٢٨ ٪ فقط. وظلت الاهمية النسبية للمصادر الخاصة ثابتة تقريبا حتى عام ١٩٧٠. ولكن بدأت المصادر الخاصة تلعب الدور المحورى فى الاقراض منذ بداية السبعينات ـ كما يكشف عن ذلك معدل نموها وحتى بداية الثمانينات. اذ ازدادت الديون طويلة الأجل من مصادر خاصة بمعدل نمو حوالى ٢٥ ٪ سنويا تقريبا هذا فى حين، كانت الديون الرسمية تتزايد بمعدل حوالى ١٧ ٪ فقط خلال ذات الفترة المشار اليها (البنك الدولى، تقرير ١٩٨٧، جدول ١ ـ ١٠: ١٩٤).

هذا مع ملاحظة ان المعدلات السابقة لا تشمل القروض المتوسطة والقصيرة الأجل والتى تمثل معظم القروض من مصادر خاصة، ولذا يزداد معدل نمو القروض من النوع الأخير بصفة عامة الى ما يفوق الـ ٣٠ ٪.

ولقد أدى هذا الاتجاه فى التطور بالنسبة للديون من مصادر خاصة الى تزايد أهميتها النسبية فى هيكل الديون الاجمالية للدول النامية، من حوالى ٣٢,٤ ٪ عام ١٩٧٣، حتى تضاعفت تقريبا لتصل الى ٦٥ ٪ عام ١٩٨٢، كما تكشف عن ذلك الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٥).

ويجدر بنا أن نشير الى الأهمية النسبية للديون من مصادر خاصة تفوق الأرقام الواردة فى الجدول المشار اليه أعلى، بالنسبة لبعض الدول، اذ على سبيل المثال مثلت هذه الديون أكثر من ٩٠٪ من ديون الأرجنتين خلال ٨٠ ـ ١٩٨٢، ٨٩٪ المكسيك، ٩٧,٦٪ كوستاريكا، ٨٩,١٪ شيلى، ٨٨,٢٪ البرازيل، فى امريكا الجنوبية و فى أفريقيا كانت ٨٢,٩٪ بالنسبة لنيجيريا و ـ ٦٣,٪ بالنسبة لكوت دوفوار خلال

الفترة، هذا مع ان نسبة الديون من مصادر خاصة تعد مرتفعة بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية بصفة عامة، على العكس بالنسبة للدول الافريقية .

واذا يممنا شطر البلدان العربية نجد ان نسبة الديون من مصادر خاصة تعد مرتفعة بالنسبة لبعض الدول كتونس، حيث كانت ٦٠,٩ ٪ تقريبا، ثم ازدادت لتصبح ٧٣,٧ ٪ خلال الفترتين ٧٠ ـ ١٩٧٢، ٨٠ ـ ١٩٨٢ على التوالى، وكذلك الجزائر حيث كانت النسبة ٥٤,١ ٪ ثم تقفزت الى ٨٣,٢ ٪ خلال الفترتين السابقتين. أما بالنسبة لمصر نجد ان الوضع مختلف كثيرا حيث مثلت المصادر الرسمية المقرض الرئيسى لها ومازالت. فلقد كانت النسبة ١٧,١ ٪ ثم ٢٠ ٪ خلال الفترى ٨٠ ـ ١٩٨٢ ثم ١٩٨٥ على التوالى. ونفس الشىء قد يصدق على معظم الدول العربية المدينة الأخرى مثل السودان واليمن.

٩ ـ ومن اهم خصائص المديونية الدولية بالنسبة لدول العالم الثالث، التزايد فى حجم القروض القصيرة الأجل سواء بصفة مطلقة أو بصورة نسبية بالنسبة لغيرها من الديون اذ ارتفع نصيب هذا النوع من الديون بالنسبة للديون الكلية فى البلدان النامية ككل من ٧,٣ ٪ خلال ١٩٧٤/٧٣ الى ٢٠ ٪ فى ١٩٧٨، ٢٣,٤٪ فى ١٩٨٠، ٢٣,٨ ٪ فى ١٩٨١، ٢٣,١ خلال ١٩٨٢. أى أن القروض قصيرة الأجل تقفزت من حوالى ٧ ٪ لتقترب من ربع المديونية الاجمالية. ولا شك ان ذلك يمثل تطورا خطيرا، لما يمثله من اعباء حالة على البلدان المدينة اذ تظل تلهث لتدبير الموارد لسداد هذا النوع من الديون، الذى لا تستطيع إستخدامه استخداما منتجا فى اى مجال وانما يستخدم اساسا لأغراض استهلاكية هذا من ناحية، من ناحية اخرى الجزء الاكبر من هذا النوع من الديون يستخدم لسداد ألتزامات ديون سابقة، وكأن المسألة تتطور لتصبح ديون ـ ديون أى أن الديون أصبحت تمول الديون (البنك الدولى، ٨٦/٨٥ : ٢، صندوق النقد الدولى، ٨٦ : ٨٨).

وتجدر الاشارة الى أن القروض قصيرة الأجل تزداد بصفة عامة بالنسبة للدول التى تعتمد أساسا على المصادر الخاصة للحصول على قروضها و هى الدول التى أشرنا إليها سابقا. كما أن هذا النوع من الديون يزداد بمعدل كبير خلال السنوات الأخيرة من السبعينيات حيث برزت المصادر الخاصة والبنوك التجارية لتكون لها الغلبة على غيرها من المصادر بصفة عامة

جدول رقم (٥)

تطور الوزن النسبى للدين العام الطويل والمتوسط الأجل
من مصادر خاصة بالنسبة للدين الكلى فى سنوات مختارة

السنة	الوزن النسبى
١٩٦٧	٢٨ر١
١٩٧٠	٢٨ر٥
١٩٧٣	٣٢ر٤
١٩٧٦	٥٩
١٩٧٩	٦٣
١٩٨٢	٦٥

المصدر: (١) الارقام حتى ١٩٧٣ من رمزى زكى، ١٩٧٧: ٢٤٣.
(٢) البيانات ٧٦ ـ ٧٩، البنك الدولى، تقرير ١٩٨٤، ص٤٧.
(٣) وبيـــان ١٩٨٢، البنك الدولى، تقرير ١٩٨٧، ص٣١.

ملحوظة: بيانات هذا الجدول تستند الى بيانات ٩٠ دولة نامية فقط، كما انها تشمل الديون العامة والمضمونة من جهات عامة فقط.

بعد إستعراض تطور قضية الديون على النحو السابق يمكن القول بأن قضية الديون هى قضية قديمة متجددة ولكنها ترتدى أثوابا مختلفة فى كل مراحل تطورها وإن كانت أطرافها الرئيسية مازالت هى هى تقريبابصفة عامة. الا أنها أخذت ملامح مختلفة خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة خلال عقد السبعينيات كما رأينا سابقا حيث أصبحت البنوك التجارية والمصادر الخاصة تلعب الدور الرئيسى مما أضاف أبعادا كثيرة للمشكلة كما سنرى خلال الفصول القادمة بعون الله تعالى.

طبيعة قضية الديون :

إختلفت الآراء حول قضية ديون البلدان النامية هل هى قضية سيولة ام قضية عدم قدرة على الدفع أى قضية إعسار أو قضية إفلاس حقيقى كما يقول البعض. وقبل الخوض فى الآراء التى ذكرت فى هذا الخصوص نوضح المقصود بكل ما سبق من مصطلحات قضية سيولة وقضية إعسار أو قضية إفلاس.

يقال أن دولة ما فى حالة أزمة سيولة **Illquidity problem** إذا كانت الازمة المالية التى تمر بها هى أزمة مؤقتة وراجعة إلى أسباب خارجة عن إرادتها بحيث أصبحت فى وضع لا تستطيع معه ان تقوم بخدمة ديونها الخارجية. وهذا يعنى فى كلمات أخرى أن هذه الدولة لو إتخذت إجراءات إصلاح وتكيف وتحسنت ظروف الاقتصاد العالمى لأدى ذلك إلى تخفيض العجز فى النقد الأجنبى لديها ولاستطاعت بالتالى التحكم فى خدمة ديونها بكميات معقولة من التمويل الآجنبى.

وأيضا يقال ان الدولة فى حالة إعسار حقيقى **insolvency** بمعنى عدم القدرة على خدمة ديونها. وهذا يكون راجعا الى كون هذه الدولة تعانى من مشاكل بنيانية وهيكلية تحتاج الى فترات طويلة للتغلب عليها أى أنها تعيش أزمة تنمية حقيقية. ومن ثم لاحل أمامها سوى إسقاط ديونها الخارجية. أو على الاقل جزء كبير من هذه الديون الى الحد الذى يمكنها من السيطرة على الجزء المتبقى. وإيجاد سبيل معقول تستطيع من خلاله خدمة ديونها المتبقية.

وقد تمر الدول النامية فى هذه الحالة أو تلك حسب ظروفها ودرجة تطورها وأدائها الاقتصادى ولكن هل يمكن للدولة ان تفلس بمعنى أن تزيد التزاماتها الخارجية عن مجموع ما تملكه من موارد بحيث تضطر فى نهاية الأمر الى رهن مواردها أو بيعها لسداد ديونها؟

لقد إختلفت الاراء فى هذ الخصوص كما اشرنا من قبل فيرى البعض مثل Kettle & Magnus ان الدولة المقترضة إنما تمر بدورة الدين a debt cycle وهذا يعنى أن الدولة تبدأ فى الاقتراض بحيث يبدأ الدين ينمو اسرع من معدل نمو الدخل القومى أى ارتفاع نسبة الدين / الدخل القومى debt / GNP ratio ومع ذلك فى هذه المرحلة تظل الزيادة فى الناتج القومى كافية لمواجهة نفقات خدمة الدين وزيادة ويستمر الوضع حتى المرحلة الثانية التى تتساوى عندها نفقات خدمة الدين مع الزيادة فى الدخل الناجمة عن استثمار هذه القروض. وهنا تنمو الديون بذات المعدل الذى تنمو فيه قدرة البلد المدين على سداد الدين، حيث يتم خدمة الدين فى مواعيده وفى نهاية فترة الاستحقاق. ولكن فى مرحلة ثالثة إذا تمت الديون بمعدل اسرع من قدرة الدولة على خدمة الدين بحيث اصبحت تكلفة القروض تفوق ناتج الاستثمار الذى إستخدمت فيه القرض هنا فقط يمكن القول أن الدولة أصبحت تواجه مشكلة سيولة. إذا تلجأ الدولة الى الاقتراض قصير الاجل والى السحب من احتياطاتها لمحاولة سداد الديون ويرى الكاتبان ان مشكلة الاعسار الحقيقى تحدث بصفة تدريجية وحينما يزداد سعر الفائدة الحقيقة عن معدل النمو الحقيقى فى إقتصاد البلد. هذا بينما مشكلة السيولة تحدث فجأة وتتوقف على التغير فى شروط التجارة والاحتياجات والاحتياطيات وسعر الصرف.

(Kettle & Magnus, 1986: 17-19)

هذا بينما يزعم W. Cline أن قضية الديون هى قضية سيولة وليست إعسار حقيقى ناجم عن ازمة تنمية دائمة فى هذه البلدان. ويؤسس على هذه النظرة أن برامج الاصلاح والتكيف التى يوصى بها او يفرضها صندوق النقد الدولى تؤدى الى نتائج طيبة بالنسبة لبعض الدول النامية - من وجهة نظره - من ناحية تخفيض العجز فى الميزان التجارى ومن ثم تقليل الحاجة الى الاستدانة، وايضا يرى Cline ان

تحسن المتغيرات الاقتصادية الدولية مثل تحسن الظروف الاقتصادية فى الدول الصناعية المتقدمة ومن ثم ازدياد طلبها على صادرات البلدان النامية، انخفاض أو هبوط اسعار الفائدة العالمية وتحسن اسعار الصرف خاصة بالنسبة للدولار يمكن ان تؤدى الى التغلب على أزمة السيولة التى تعانى منها هذه البلدان (W. Cline, 1984 : 14 - 15) هذا بالاضافة الى ان Cline يرى ان المسالة إذا إعتبرت أنها مسالة نقص سيولة أى عدم توافر السيولة اللازمة فيمكن للاقتراض الاضافى additional borrowing أن يكون فعالا فى مواجهة صعوبات السيولة المؤقتة خلال الاجل القصير. أما اذا كان الامر يتعلق باعسار حقيقى فهنا يسفر الموقف عن بعض الخسائر بالنسبة للدائنين شأن الافلاس الذى يحدث على النطاق الداخلى وقام Cline فى ضوء رؤيته السابقة للمسالة بالربط بين التحسن فى موقف ميزان مدفوعات ١٩ أكبر دولة مدينة خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٦- وهذه الدول تمثل تقريبا ثلثى الديون الخارجية للدول النامية ودول شرق اوربا وحوالى ثلاثة أخماس ديون هذه المجموعة من الدول التى تدين بها للبنوك التجارية - وبين التحسن النسبى فى المتغيرات السابق الاشارة اليها وانتهى الى ان ذلك يقود بالضرورة الى تحسن فى أوضاع الديون الخارجية لهذه الدول. أى أن التحسن فى أوضاع ديون هذه البلدان يرتبط حسب تحليل Cline بمدى التحسن الذى يطرأ على الأوضاع الاقتصادية والنقدية وما يعقبها من سياسات فى البلدان الصناعية المتقدمة.

فى مقابل هذا الاتجاه يوجد إتجاه آخر لدى بعض الاقتصاديين حيث يرون ان ما تمر به البلدان النامية هو مسألة اعسار حقيقى بل أن البعض ذهب أبعد من هذا ليصفها بأنها حالة افلاس حقيقى ويرجع تبرير ذلك من وجهة نظرهم الى أن كل المؤشرات الحالية تؤدى الى القول أن البلدان المدينة فى ظل الظروف الموضوعية المحيطة بها حاليا والتى تعيش فيها لن تستطيع فى المستقبل القريب أو المنظور ان تسدد هذه الديون

(رمزى ذكى، ١٩٨٧ : ١٤٨ ـ ١٥١ & B. Nowzad, 1984, 140)

ويرى رمزى ذكى ان ازمة الديون العالمية ما هى الا إنعكاس هيمنة راس المال المالى الدولى وهو بهذا إنما يتجه إلى اسباب او جذور الازمة. ولذا فإننا نرى ان أزمة الديون هى أزمة إعسار حقيقى طويل الاجل أى إنها أزمة تخلف فى جوهرها

جوهرها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن للمرء القول بان الكتاب الغربيين انما ينظرون لقضية الديون نظرة تجريدية وكأن المسالة مسالة ارقام وتوازن بين سعر الفائدة ومعدل الزيادة فى الانتاج القومى وطالما ان هناك تساوى فلا توجد مشكلة ويظل الباب مفتوحا للحصول على الائتمان الدولى ويظل معيار الجدارة الائتمانية موافقا فى نظرهم. وكأن الدول النامية قد قدر لها ان تظل تعتمد على الموارد الخارجية. ولكن كيف تستطيع دولة أن تحقق تنمية (إقتصادية واجتماعية طالما ان كل زيادة فى ناتجها لقومى يتم ضخه الى الخارج؟ وماذا عن عنصر الزمن اللازم مروره بين الحصول على القرض وتوجيهه الى الاستثمار على فرض ان ذلك يتم فعلا؟ وكيف يتسنى للدول المدنية ان تنمى مواردها فى ظل هذه الأوضاع؟. وكيف يتسنى لهذه الدول ان تخدم ديونها وتنمى ذاتها اعتمادا على مواردها وهى تعتمد كلية تقريبا على ما قد يحدث من انتعاش او انكماش فى الاقتصاد العالمى ومن ثم على شروط التجارة الدولية حجمها، اسعار الفائدة، اسعار الصرف ومدى حاجة اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، لا لما قد يحدث فيها ذاتها؟ كيف يتم ذلك وهى مجرد متلقية للنتائج التى تحدث فى السوق العالمى دون ان يكون لها أن تشارك فيه بفعالية؟: مرة اخرى ان قضية الديون هى بعد حقيقى من ابعاد قضية اشمل وأعم وهى قضية التخلف.

الفصل الثانى

الجدل النظرى

حول محددات الأقراض المصرفى الدولى

THE THEORETICAL DEBATE ABOUT THE MAIN
DETERMINANTS OF INTERNATIONAL BANK LEDING

لقد تعرضنا فى الفصل السابق لاعطاء فكرة عن طبيعة أزمة الديون الحالية، ورأينا اختلاف الآراء حولها وانتهينا الى الرأى الذى يعتقد بأنها ازمة إعسار حقيقى بالنسبة لأغلب البلدان النامية. وأنها تمثل احد ابعاد التخلف الذى تعيشه هذه البلدان بدرجات متفاوتة. كما القينا بعض الضوء على الخصائص العامة لتطور قضية الاستدانة الدولية بصفة عامة مع بعض التركيز التحليلى على فترة عقد السبعينيات من القرن العشرين. وإنتهينا الى ابراز العديد من تلك الخصائص وكان من بينها ازدياد الدور المحورى والقيادى الذى لعبته المصادر الخاصة على وجه العموم والبنوك التجارية دولية النشاط على وجه الخصوص فى نمو و تضخم القروض الدولية خلال الفترة المشار إليها، مما اضفى عليها بعض السمات والابعاد والمضامين التى ستعرض لها فى حينها إن شاء الله تعالى.

ولكن مع بروز دور البنوك التجارية على النحو المشار اليه يبرز التساؤل الذى لم يجب عنه الكثيرون وهو لم اقبلت البنوك التجارية الدولية على الاقراض للبلدان النامية بالشكل الذى تم به ذلك؟ وبالحجم الذى وصلت اليه الديون ؟ وسلكت المسلك الذى سلكته أو تصرفت على النحو الذي تصرفت عليه ما هى الظروف والدوافع التى دفعتها وهيأت لها المناخ الذى استطاعت ان تعمل فيه حتى غرقت البلدان النامية فى فخ المديونية ؟

الواقع ان الاسئلة السابقة تحتاج إلى نظرية تجيب عليها إلا أنه لا يوجد حتى الان مثل تلك النظرية العامة التى تحظى بالقبول العام وتصلح لان تقدم تفسيرا أو تحليلا كاملا للديون الخارجية للبلدان النامية بصفة عامة وللاقراض المصرفى بصفة خاصة وربما يرجع ذلك الى النظرة التى سادت فترة طويلة من الزمن وكانت تعامل التحركات الرأسمالية عبر الحدود معاملة واحدة بصفة عامة، اذ كان يستوى لديها الاستثمارات المباشرة أى اقامة البنوك فروعا لها فى الخارج او الاستثمار فى محفظة الاوراق الاخرى عن طريق شراء الاسهم والسندات او منح الائتمان للدول الاخرى المقترضة والنظرة الموحدة المشار اليها هذه قد تعود هى الاخرى الى كون الشكلين الأولين مثلا الصورة التى سادت ربما حتى الحرب العالمية الثانية والتى بدأت الدول النامية بعدها تحصل على استقلالها تباعا.

وبناء على ما سبق، كان ما يوجد فى الأدب الاقتصادى لا يعدو أن يكون مجموعة من الاجتهادات أو المحاولات التى كان يغلب الطابع عليها الفردى، مثلت جدلا نظريا بغرض تقديم تفسير للنشاط المصرفى من قبل البنوك التجارية من الدول الصناعية المتقدمة تجاه بلدان العالم الثالث. ولذلك لم يكن غريبا ان نجد أن كل محاولة إنما كانت تركز على جانب واحد مهملة بقية الجوانب المتعلقة بالمسألة ذاتها (مسألة الاقراض المصرفى). إذ نجد أن بعض المحاولات تركز على الجانب المتعلق بطبيعة النظام الرأسمالى وأخرى تركز على الجانب التنظيمى للمصارف، وثالثة تركز على دور الحكومة فى علاقاتها بالبنوك ورابعة تركز على البواعث السياسية وخامسة على دوافع المنافسة وسادسة على دوافع النمو وسابعة على الربح الخ كما سنرى بعد قليل.

ولذا سنعرض اهم وأبرز المحاولات التى ظهرت فى الادب الاقتصادى فيما يتعلق بالسؤال المحورى وهو لم أقرضت البنوك الاقتصادية فيما يتعلق بالسؤال المحورى وهو لم أقرضت البنوك التجارية دول العالم الثالث بالشكل الذى تم به ذلك؟

وتستهدف من عرض تلك المحاولات الوقوف على تحقيق عدة أمور:-

١ - ان تمثل الخلفية النظرية لتلك الدراسة.
٢ - معرفة الدوافع الحقيقية Real motives التى تقف وراء إقراض البنوك التجارية الدولية الى هذه الدول.
٣ - معرفة مدى التطابق أو الاختلاف بين الدوافع النظرية والممارسات الواقعية لتلك البنوك كما سنعرض لها على مدار الفصلين الآخريين إن شاء الله، وبالتالى يمكن الحكم على مدى صحة بعض المحاولات السابقة.

أولا:-جدل الاشتراكيين:

يميل أنصار وجهة النظر الاشتراكية الى تحليل دور البنوك كجزء لا يتجزأ من تحليلهم للنظام الراسمالى وتحركات راس المال من خلال ذلك النظام. إذ يرون ان التوسع الدائم والحقيقى هو جزء لا يتجزأ من التركيبة العضوية للنظام الراسمالى.

إذ أن الرأسمالية هى نظام توسعى بطبيعته بل أن التوسع المستمر هو قانون بقاء ونمو وتطور الراسمالية. وهذه الطبيعة اللصيقة بها تشمل كافة أجزائها ومكوناتها سواء فى مجال التجارة و الانتاج أو الصيرفة و البنوك. وإن كان يلاحظ ان التوسع يأخذ أشكالاوصورا رأساليب تتطور وفقا لمقتضيات التطور فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر الفترات الزمنية المختلفة. كما أن كافة مكونات النظام الرأسمالى تلتقى فى هدف واحد ونقطة واحدة بحيث يخدم كل جزء بقية الاجزاء لتحقيق الهدف والوصول الى نقطة الالتة ء وهى التوسع ثم التوسع.

وتصدق النظرة التحليلية الاشتراكية على فترة العهد الاستعمارى إذ استخدم سلاح نقل رأس المال تجاه البلدان المتخلفة كأداة للحصول على وتعبئة الفائض الاقتصادى من هذه الدول تجاه دول المركز، ومن ثم اتجه راس المال الاجنبى ايا كانت صورته الى المجالات التى كانت تسهل تحقيق الهدف المشار اليه خاصة مجالات الزراعة والمواد الأولية والسكك الحديدية والمواصلات لدرجة أن البعض أطلق على تلك الفترة عصر السكك الحديدية Railway age (جيوليو سيلفاكولميتاريس، ١٩٨٨: ١٠) ولقد ذكر لينين فى ذلك الخصوص أن التحالف او الاندماج merging الذى تم بين راس المال المالى Banking capital وراس المال الصناعى Industrial capital أدى الى توليد ما يسمى براس المال التمويلى Finance capital . هذا الراسمال اصبح يسخر فى خدمة كل من الصناعة والتجارة ويستخدم لخدمة كليهما. اذ كان يتم تصدير راس المال من الدول الصناعية (دول المركز) مثل إنجلترا بقصد تمويل صادراتها أى ان راس المال كان يخرج من هذه البلدان وبصحبته سلعها التى تنتجها ولغزو اسواق جديدة ولقد لخص لينين ذلك قائلا:

إن نقل راس المال خارج الحدود اصبح وسيلة لتشجيع نقل السلع خارج الحدود (ميدفيديكوف، ١٩٨٤: ١٥).

ويرى كل من بول باران وبول سويزى Baran & Sweezy أن مشكلة الدول الصناعية المركزية، تتلخص اساسا فى كيفية التخلص من الفائض النقدى لديها وأن الحل لديهم يكمن فى تصدير هذا الفائض النقدى فى مقابل الحصول

على فائض إقتصادى من الدول التى تم تصدير الفائض النقدى لها ولكن بصورة أضخم منها

(R. Luxemburg & N. Bukharin, 1972 : 39)

وتأسيسا على وجهة النظر هذه يرى هؤلاء ان التحركات الراسمالية تاريخيا عبر الحدود كانت ومازالت ضرورة للتوسع فى الانتاج لتمويل التجارة .ولذا فإن البنوك التجارية نظرا لاعتبارها إحدى المؤسسات الرأسمالية الخاصة، فى قيامها بنقل بعض رؤوس الاموال عبر الحدود تخدم ذات الهدف وتنطبق عليها ذات الرؤية فالبنوك التجارية علاوة على ما سبق، دافعها الاساسى للاقراض الخارجى ينبع من طبيعتها الراسمالية ومن ثم التوسع لتعظيم العائد وتحقيق التراكم الرأسمالى حتى ولو كان من مصادر خارجية. البنوك التجارية من خلال توسعها إنما تنفذ جزءا من إستراتيجية الرأسمالية العالمية المالية التى تستهدف طبقا لـ H. Magdoff ارساء حجر الاساس ووضع اللبنة الأولى والباقية فى صرح التبعية الاقتصادية ومن ثم السياسية من قبل دول المحيط تجاه دول المركز وما يترتب على ذلك من غزو فكرى وسياسى واقتصادى.

البنوك التجارية طبقا للراى السابق ، هى وليدة النظام الراسمالى وهى ايضا اداته فى تحقيق اغراضه التوسعية المختلفة ويقول بعض الماركسيين من امثال لينين، روزالكسمبرج هوبسون أن الائتمان بآلياته الجديدة، إنما يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية الصناعية. وهو فى ذلك إنما يجارى ماشهدته الحياة الاقتصادية من تطور من مختلف الجوانب aspects النقدية، المالية، السياسية، والاجتماعية، وأيضا التكنولوجية، خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتذهب آراء روزالكسمبرج إلى حد إعتبار ان القروض الائتمانية المقدمة عن طريق البنوك إنما تشكل آلية من الآليات التى تعمل من خلالها الدول الراسماية الصناعية المتقدمة على استمرار العلاقات القوية والمضمونة مع الدول المستدينة، ومن ثم تستطيع فى نهاية الأمر ممارسة ضغوطها السياسية والتجارية عليها (جورج قرم، ١٩٨٥: ٦٣ ـ ٦٧).

ويرى جوليو سيلفا كولميتاريس ان الاقراض المصرفى هو سلاح تستخدمه الدول الصناعية الراسمالية لتحقيق اغراضها فقديما تم استعمال هذا السلاح لتمهيد الطريق لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى بلدان مثل تونس، ومراكش، اليونان، بلغاريا وكثير من امريكا اللاتينية مثل نيكاراجوا، هندوراس، هاييتى وجمهورية الدومينيكان واستمر استخدام هذا السلاح لكى تتجنب انفصال الدول التابعة عنها /ولم ولن يختلف جوهر هذه العملية - فى رايه - فى نهاية القرن العشرين عن جوهرها فى نهاية القرن الماضى. فالقروض فى رأى كولميتاريس تمثل احد رؤوس مثلث يطلق عليه مثلث الاستغلال والنهب الاستعمارى الجديد بالاضافة الى رأسين آخرين هما الاستمارات المباشرة، التجارة غير المتكافئة ويستشهد كولميتاريس على ان الديون اداة نهب واستغلال وليست أداة لنقل الموارد تجاه البلدان النامية وعلى انها بذلك تنسجم مع النظرة الكلية من قبل البلدان الصناعية المتقدمة تجاه البلدان النامية، بأن أزمة الديون الحالية هى الرابعة فى مسلسل ازمات مديونية بالنسبة لدول امريكا الجنوبية. كانت الازمة الأولى ١٨١٠ - ١٨٢٩ بعد حروب الاستقلال مباشرة، الثانية ١٨٧٠، الثالثة ١٩٢٩ ثم اخيرا ١٩٨٢. أى ان الديون بدلا من أن تسهم فى التنمية ساهمت فى تعميق واستمرار الازمات والعلاقة الوطيدة بين الدائن والمدين، واصبح نمو الاخير وتحرره إقتصاديا معلقا على مشيئة الاول. (جوليو سيلفا كولميتاريس، ١٩٨٨).

الخلاصة يرى الاشتراكيون فى البنوك التجارية الدولية اداة أو آلية من الآليات الراسمالية المتطورة التى تستخدم لخدمة النظام الراسمالى من خلال المساهمة فى حل مشاكله المتمثلة فى ضرورة فتح اسواق خارجية وزيادة التصدير، نقل راس المال الى الخارج. تعميق الروابط مع العالم النامى للحصول على الفائض الاقتصادى وتعبئته تجاهها وغالبا بالشروط وبالكيفية التى تريدها. فالبنوك ليست اداة تنمية وإنما اداة تعوق التنمية من خلال دورها المشار اليه.

ثانيا : المنافسة الاحتكارية :

الواقع ان عامل المنافسة الاحتكارية يلعب دورا كبيرا ومؤثرا فى الانظمة الاقتصادية الرأسمالية. والبنوك التجارية الدولية وليدة هذا النظام وتعمل فى ظله. وهى - أيضا. رغم تعددها نجد أنها تسودها نفس الظاهرة أى ظاهرة المنافسة الاحتكارية اذ يتمتع عدد قليل منها بمراكز شبه احتكارية فى سوق الاقراض الداخلى والدولي. اذ ان العبرة ليست بعدد البنوك ـ فقد تبلغ عدة آلاف ولكن العبرة بحجم وعدد القروض التى تقدمها أى حجم وقيمة النشاط.(١) وعلى هذا نجد ان عامل المنافسة الاحتكارية يؤثر فى عمل البنوك الدولية بل ويمثل احد الاليات التى تؤثر على سياستها الاقراضية ومنحها الائتمان المصرفى بصفة عامة والى البلدان النامية بصفة خاصة، اذأصبح يمثل أحدالدوافع القوية Strong motives التى تقف بل وتفسر ليس فقط الاقراض الخارجى عبر الحدود، وإنما التوسع فى هذا النوع من الاقراض لدرجة الافراط ايضا.

ويمكن أن تعزى أهمية هذا العامل الى الأهمية الكبرى التى يمثلها السوق بالنسبة للبنوك. فالبنك يسعى - شأنه فى ذلك شان غيره من المؤسسات الاقتصادية الراسمالية ـ حثيثا الى تعظيم نصيبه من الاسواق بصفة عامة، وبصفة خاصة اسواق الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. اذ تزيد هذه من فرص نموه وتوسع من نشاطه. على هذا يمكن لاسواق البلدان النامية المتوسطة الدخل ان تقدم فرصا طيبة لنمو البنوك كاريمكن لها ان تقدم البديل alternative حينما تتعرض اسواق الدول الصناعية ذات الدخول المرتفعة لبعض الهزات الاقتصادية التى تؤدى الى إنكماش إستيعابها للائتمان المصرفى.هذا فضلا عن ان أسواق البلدان النامية تتيح للبنوك فرصة جيدة للنمو والتوسع يجب اقتناصها والعض عليها بالنواجز.

فالبنوك ـ كمؤسسة رأسمالية خاصة ـ لديها عقيدة قوية تكمن فى ان النمو المستمر يمثل الفرصة التى تؤهلها لكى تستثمر من خلاله الموارد المختلفة سواء

---

(١) انظر الفصل الثالث الجزء الخاص بالبنوك التجارية الدولية وخصائصها.

البشرية أو الفنية والمالية والنقدية وتلك هى الاساس، إستثمارا جيدا، هذا بالاضافة الى أنها تؤمن بضرورة الحرص والمتابعة لكى تكون دائما الأحسن أو الأفضل Pursuit of excellence والتوسع الخارجى يمثل لديها - ولا شك أحد جوانب تلك العقيدة وذلك الايمان ونجد

Coulbeck يقول فى هذا الصدد ان المنافسة والتوسع كانا ضروريان بالنسبة للبنوك الأوروبية واليابانية والكندية كبيرة، اذا كان لها ان تنمو وتحيا grow and Survive : فى سوق مهيمن عليه dominated من قبل البنوك الامريكية العملاقة U.S giant Banks

(N. Coulbexk, 1984 : 109)

وآخذين الاعتبارات السابقة فى الحسبان ، لا غرابة أن نجد البنوك لا تدخر وسعًا فى سعيها للوصول الى الاسواق الاجنبية خاصة اسواق البلدان النامية. على هذا نجد ان البنوك تراقب نشاط بعضها البعض عن قرب. اذ ترى ان توسع بعضها قد يمثل اضرارا بها إن لم تتبعه بتوسع مماثل، فى نفس السوق أو فى اسواق اخرى. والبنوك تسعى الى تحقيق ذلك من خلال تبنى سياسات وإتباع ممارسات هجومية ونشطة aggressive and active من أجل الترويج promoting لبضاعتها الاساسية وهى القروض الخارجية.

والبنوك بالاضافة الى الممارسات الهجومية، قد تلجأ الى اتباع وسائل دفاعية defensive methods بغرض الدفاع عن اسواقها الخارجية امام زحف بنوك اخرى عليها. ولا يختلف الأمر بالنسبة لها فى حالة ما إذا كانت البنوك الزاحفة تنتمى إلى ذات الدولة اى من بنى وطن البنك الرائد the leader ام تنتمى الى بلدان اخرى من مناطق جغرافية وجنسيات مختلفة. أى أن البنوك قد تجمع بين الاسلوبين فى اسواق مختلفة أو فى أوقات مغايرة وذلك حسبما تمليه عليها ظروف كل سوق ووضعها فيه وايا ما كان الامر فان السياسات والممارسات التى تتبعها البنوك سواء أكانت دفاعية ام هجومية، تؤدى فى النهاية الى التوسع فى الاقراض ومنح الائتمان المصرفى.

ولقد إشتدت فى هذا الخصوص المنافسة بدرجة شديدة بين البنوك الدولية منذ منتصف السبعينيات. ويرجع إشتداد تلك المنافسة الى عوامل عديدة بالاضافة الى ما سبق: بروز البنوك الأوروبية خاصة من المانيا الغربية، وكذلك البنوك اليابانية كمنافس شديد البأس للبنوك الامريكية. فلقد استطاعت البنوك التى دخلت المنافسة حديثا ان تخترق الحاجز وتنفذ الى السوق الامريكى ذاته، بغرض الاستفادة من امكانيات السوق الكبير وما يوفره من مزايا عديدة سواء فى الاقراض أو الاقتراض او الخبرة. كما امتد ميدان المنافسة الى أسواق اقتصادات دول العالم الثالث خاصة تلك متوسطة الدخل ولقد لاقت البنوك الاوروبية واليابانية المساندة والتشجيع من حكوماتها هذا فضلا عن مساندة عملاتها القوية والتى تستمد من قوة اقتصاداتها من ناحية. ومن ناحية اخرى ظهرت البنوك الاقليمية الامريكية Keglonal banks وحاولت ان تشق طريقها الى سوق الاقراض الدولى، رغبة منها فى الاستفادة والمشاركة فى ارباح ومزايا هذا السوق. ولقد ادى ذلك الى الزيادة فى عرض القروض Loan's supply اى ازدياد المنافسة فى السوق مما دفع البنوك القائمة الى الدفاع عن حصتها ومكانتها وعرض تقديم المزيد من القروض للبلدان النامية، حتى ولو بشروط مختلفة عن ذى قبل (UNCTC, 1981 & W. Cline, 1984) أى أن دخول منافسين جدد الى سوق الاقراض الدولى new competitors أدى الى زيادة المعروض من جانبهم من القروض هذا من جانب ومن جانب آخر، زاد عرض القروض من جانب البنوك القائمة ايضا دفاعا عن مصالحها واسواقها التى سبقت ووضعت اقدامها فيها.

يضاف الى ما سبق ان هناك عاملا اضاف بعدا هاما الى عملية المنافسة بين البنوك الدولية. وهذا العامل تمثل فى انه ليس فقط يوجد عدد قليل من البنوك العملاقة التى تتحكم بشكل او بآخر فى الاقراض المصرفى الدولى كما اشرنا سابقا ولكن ايضا لأن مجال المنافسة أو سوق الاقتراض لهذا النوع من القروض بالذات كان محدودا إذ كان يتركز فى عدد قليل من دول أمريكا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا متوسطة الدخل وهى ما يمكن ان تطلق عليه بالنسبة للبنوك الاسواق الواعدة Promising markets وزاد من أهمية تلك الاسواق ومن ثم من حدة التسابق إليها والمنافسة عليها مرور اقتصادات البلدان الصناعية بفترة كساد لفترة طويلة اثرت على استيعابها للائتمان. على هذا كانت البنوك خاصة العملاقة

منها ترى ان فى توسع احد البنوك فى تلك الاسواق انما قد يمثل توسعا على حسابها وتقليلا لفرصها فى النمو.

ولقد ادى العمل تحت تاثير ضغط المنافسة الشديدة
Under the influence of competitive pressure
بالبنوك الى قبولها تقديم قروض للبلدان النامية. ربما لم تكن لتقبل على تقديمها من قبل، او حتى فى ضوء الظروف العادية. إذ مع المنافسة كانت ترى البنوك أنه فى الوقت الذى قد ترفض فيه الموافقة على تقديم قرض لدولة ما من المرجح أن غيرها من البنوك سيقبل على تقديمه وربما بشروط افضل للمقترض من الشروط التى كانت معروضة عليه. لذلك إنتشرت خلال السبعينيات وبالتحديد منذ النصف الثانى منها ـ المقولة الشهيرة:

"If we do not do it, the others will"
(Macesich, 1984 : 27)

ويرى البعض الاخر ان اشتداد حرارة المنافسة بين البنوك العملاقة قد دفع بها الى تجاهل ما تفرضه قواعد الاقراض المصرفى من ضرورة مراعاة الحيطة والاحتراس **(J. Makin, 1984 : 134)**

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل اندفعت تلك البنوك الى مقاومة كل محاولة كانت تبذل من أجل تنظيم وضبط أعمالها فيما يتعلق بالإقتراض الخارجى. وكانت تتذرع بأن مثل تلك المحاولات وما تتضمنه من قواعد، إنما تسفر فى النهاية عن وضعها فى مركز تنافس أضعف من الموقف الذى توجد فيه البنوك التى تنتمى لدول أخرى، خاصة وأن محاولات التنظيم كان يغلب عليها طابع الفردية ولم يكن شاملا **(Delamaide, 1984: 46)**

مما سبق نستطيع استخلاص ان سوق الاقراض المصرفى الدولى كان سوقا تسوده المنافسة الاحتكارية الشديدة **monopolistic** كما ان سوق الاقتراض ايضا كان سوقا محدودا **limited** وأمام سعى البنوك للنمو والتوسع وهو ما يمثل دافعا داخليا **Internal stimulus** وجد دافع آخر خارجى **external stimulus** تمثل فى المنافسة من قبل البنوك الاوروبية واليابانية والكندية للبنوك الامريكية. هذان العاملان بالاضافة الى سعى البنوك الاقليمية والصغرى الى المشاركة فى الارباح ودخول حلبة المنافسة أديا الى التوسع فى عرض القروض المصرفية بدرجة غير مسبوقة فى التاريخ من جانب البنوك الدولية، مما أدى ـ ربما الى الافراط فيه دون مراعاة لقواعد الحيطة والإحتراس.

ثالثا : تعظيم الارباح والعائد :

ترجع جذور هذا الرأى الى المدرسة الكلاسيكية التى كانت ترى ان تحركات رأس المال عبر الحدود الدولية دالة فى إختلاف اسعار الفائدة او العائد الذى يمكن ان يحصل عليه من منطقة أو دولة بعينها بالقياس الى غيرها. وعلى هذا كانوا يقولون بأن راس المال دائما وابدا ينتقل من أماكن وفرته حيث يكون العائد اقل lower - return إلى أماكن ندرته حيث يكون العائد اعلى higher - return

ويرى كثيرون أن هدف تعظيم الربح يمثل احد الدوافع القوية strong motives التى يمكن الاعتماد عليها فى تفسير خروج البنوك التجارية ومنحها الائتمان لدول العالم الثالث. ولما كان الربح يتكون أساسا من الفوائد المرتفعة. بالاضافة الى إستحداث أنواع عديدة من الرسوم التى تتقاضاها البنوك من منحها ذلك النوع من الائتمان او لتدبيره وتنظيمه حتى ولو لم تشترك فيه براسمالها، نجد ان النظرية التقليدية تصدق فى احد جوانبها على ذلك النوع من نشاط البنوك التجارية الدولية.

وهدف تعظيم الربح من قبل البنوك يكشف ليس فقط عن تصرفها المتمثل فى منح الائتمان بل وربما الافراط فيه لدول العالم الثالث، بل ايضا فى تركيز نشاطها فى مجموعة معينة من هذه الدول وهى تلك التى تتسم بارتفاع نسبى فى متوسطات الدخول فيها والغنية بالموارد الطبيعية. اذ ثبت تاريخيا ان معدلات الفائدة فى هذه الدول اعلى من المعدل الذى تحصل عليه البنوك من العمل فى اوطانها الأم، إذ يميل هامش الربح لأن يكون اكثر ارتفاعا فى الدول النامية (Nunnenkamp, 1985 : 563) ومن ناحية ثانية، يتطلب هدف تعظيم الربح إستمرارا فى نمو البنوك. والنمو المستمر continued growth يتطلب السعى الحثيث لزيادة أصولها فى الخارج والمحافظةعلى مكانتها والمساحة التى احتلتها فى سوق الاقراض الدولى، ومن ثم منح المزيد من الاقراض أو الائتمان. إذ أن تحقيق الربح يستلزم النمو المستمر.

فالاخير يكفل زيادة تؤدى الى تعضيد وتقوية مركز position البنوك فى سوق الاقراض والاقتراض خاصة اسواق البلدان النامية مرتفعة الدخول، وبالتالى فيزيد من الثقة فى البنك والقدرة على جذب حجم اكبر من الودائع داخليا وخارجيا. الامر الذى يزيد من قدرة البنوك على الاقراض، وهكذا النمو يدعم النمو، اى تلتحم حلقات الدورة الحميدة بالنسبة للبنوك وهى ودائع-قروض-ارباح- ودائع وهكذا.

اكثر من هذا نجد ان اقتصادات الدول النامية تقدم للبنوك الدولية فرصا طيبة لتحقيق الربح. اذ تتسم صفقات البنوك فى تلك الاسواق بكبر الحجم وخاصة القروض السيادية منها sovereign loans والتى تعقدها مع حكومات البلدان النامية والهيئات العامة التى تنتمى إليها. وهذه الخصيصة تكفل تحقيق ارباح ضخمة من صفقة واحدة قد تبلغ عدة اضعاف الارباح التى يمكن ان تحصل عليها من عدة صفقات صغيرة الحجم عند تعاملها مع الشركات الوطنية داخل الدول الصناعية. فمثلا ١ ٪ هامش ربح spread على قرض قدره مليارات أو مئات الملايين يختلف عن قرض قدره عشرة ملايين أو حتى مائة مليون. هذا فى الوقت الذى يقلل فيه ذلك من نفقات عقد الصفقات المتعددة للحصول على عائد مماثل. ناهيك عن أن هامش الربح يميل الى الارتفاع فى البلدان النامية عنه فى البلدان الصناعية أى ان القرض الكبير الحجم يحقق للبنك ما يسمي بوفورات الحجم economies of scale ، اذ فى الوقت الذى يدر فيه عائدا مرتفعا، يتكلف نفقات اقل. أكثر من هذا يدر القرض الكبير الحجم رسوما ضخمة للمقرض حيث تكون الرسوم غالبا نسبة معينة من حجم القرض. وعلى ذلك ساد الاعتقاد أنه كلما كبر حجم القرض كلما زادت الارباح.

"The bigger the loans, the higher returns, the banks could get"

وفى هذا الصدد يعلق Makin قائلا ان السوق فى البلدان النامية تمثل السوق الذى تسعى اليه البنوك التجارية لتحقيق معدلات مرتفعة من الارباح، خاصة بعد الكساد الذى اصاب اسواق البلدان الصناعية المتقدمة خلال فترة السبعينيات. فالمقترضون كبار الحجم Large - scale borrowers كانوا ضرورة للبنوك ووجدوا فيهم ضالتهم المنشودة (J. Makin, 1984 : 29)

كما نجد أن Brett يقول فى هذا الخصوص:

During these years (1970s), the BIS was constantly expressing its concern with the lack of prdence in banking behaviour, but in a highly competitive industry in which profits could only be made by finding large - scale borrowers, it is difficult to see how else the bankers could have behaved (E.A. Brett, 1985, 232).

مما سبق نستطيع ان نستخلص ان البعض يرى ان البنوك التجارية الدولية، انما تقرض البلدان النامية تحت تاثير دافع قوى وهو الرغبة فى تعظيم ارباحها. ويرجع هذا الى ان اسواق البلدان النامية تتسم بارتفاع معدلات الفائدة فيها، هذا فضلا عن ان القروض التى تحصل عليها هذه البلدان، هى قروض سيادية فى معظمها ولذا تتسم بكبر الحجم، مما يعود بعائد كبير على البنوك المقرضة لكبر الفائدة على القرض الكبير، ولقلة نفقات عقد مثل هذه القروض، وايضا لكبر حجم الرسوم التى تحصل عليها كنسبة من حجم القروض الكلى تحصل عليها مرة واحدة وليس على طول فترة إستحقاق القرض كالفائدة.

رابعا : توزيع المخاطر :

Risk Diversification

ويدور الجدل ان رغبة البنوك التجارية الدولية فى توزيع المخاطر المحتملة والتى يمكن ان نتعرض لها على اكبر عدد من المناطق الجغرافية او الدول، مثل دافعا قويا الى الاقراض الخارجى Lending overseas وعلى ذلك ارادت البنوك ان تنوع قروضها جغرافيا وهو ما يسمى بتوزيع المخاطر جغرافيا

Geographical Risk diversification

وترغب البنوك من ذلك الى خلق نوع من التوازن بين الاسواق التى تعمل فيها بقدر الامكان بدلا من الاقتصار على الاسواق الداخلية. وهذه السياسة قد تحقق للبنوك ميزة تجنبها لمخاطر وضع قروضها فى منطقة واحدة او سوق واحد أى وضع كل بيضها فى سلة واحدة كما تحقق لها ميزة اخرى تتمثل فى الانتفاع من مبدأ التعويض حيث ان التطورات او الظروف الاقتصادية السيئة فى بلد معين أو منطقة جغرافية

جغرافية معينة، قد تلطف أو تخفف منها تطورات او ظروف اقتصادية مواتية فى بلد آخر او منطقة جغرافية أخرى.

(The Economist, March 21, 1987)

وتتضح أهمية هذه السياسة اذا ما تصورنا الغرض العكسى حيث يركز البنك قروضه فى منطقة او دولة بعينها، مما قد ينتهى بافلاس البنك، اذا تعرضت الدولة او المنطقة لظروف إقتصادية او تطورات غير مواتية ولذلك نجد - على سبيل المثال - ان بنك Bank of Canda Koyal ذكر فى تقرير له عام ١٩٧٥، أنه تم اتخاذ العديد من الاجراءات الضرورية للتأكد من توزيع وتنويع حافظة القروض الدولية للبنك جغرافيا (M.Olde, 1981 : 29 - 31) .

ولا تنظر البنوك الى التنويع فى حافظة قروضها، بحيث يمثل كل جزء منها مكونا أساسيا من نشاط البنك على أنها تقيها شر المخاطر التى قد تتعرض لها، وانما ايضا على أنها وسيلة تضمن لها استمرار النمو، حيث تضمن استمرار الحصول على دخل من بعض المناطق أو الدول، فى حالة نضوب الدخل او انخفاضه من اماكن أخرى. (UNCTC, 1981 : 9)، ولقد تأكدت اهمية هذا التفسير من خلال ما تعرضت له اقتصادات البلدان الصناعية من كساد، أدى الى هبوط مستويات الاقراض ومعدلات الارباح كما ازدادت احتمالات افلاس بعض الشركات. أى ارتفعت درجة المخاطر الاقتصادية فى أسواق البلدان الصناعية. هنا - مرة أخرى تجد البنوك فى اسواق البلدان النامية متوسطة الدخل مخرجا لها من مثل هذا الموقف

(Eiteman, 1986 : 480)

والتنويع فى الاستثمارات فضلا عن أنه يؤدى الى توزيع المخاطر الاقتصادية يؤدى الى توزيع المخاطر غير ذات الطبيعة الاقتصادية، كالمخاطر السياسية مثل عدم الاستقرار السياسى والانقلابات العسكرية خاصة فى مناطق معينة من دول العالم الثالث او التعديلات التشريعية المتلاحقة، والتى قد تنعكس على القروض الخارجية بشكل أو بآخر، مثل التشريعات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة ...الخ.

ولكن يجب التنبيه ـ كما يرى البعض ـ ان التنويع لا يعنى التجنب الكلــى للمخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، وإنما قد يؤدى الى التخفيف او التلطيف mitigation من آثارها عند حدوثها (N. Coulbeck, 1984 : 112 - 113)

وفى ايجاز يمكن القول ان بعض الذين تعرضوا للاقراض المصرفى الخارجى، رأوا ان رغبة البنوك فى تنويع محفظة قروضها بما يلطف من امكانية تعرضها لبعض الأخطار المحتملة سواء كانت إقتصادية أو غير اقتصادية، قد مثلت دافعا او مفسرا لخروج هذه البنوك عبر حدودها وتقديمها قروضا لبلدان وحكومات دول العالم الثالث على نطاق كبير.

خامسا : نظرية الوساطة المالية الدولية :

Theory of International Fincial Intermediation

يدور جدل انصار هذه النظرية حول ان الاقراض الدولى المصرفى يمكن تفسيره من خلال القول بان البنوك ما هى الا وسيط بين طرفين،المودعون يمثلون طرفا على أحد جانبى العلاقة فى حين يمثل المقرضون الطرف الآخر على الجانب الآخر. ويقع مركز البنوك فى الوسط بين طرفى هذه العلاقة،أى أن العلاقة بين الطرفين هى علاقة غير مباشرة. حيث لا يعلم أحد الطرفين ما يقع على الطرف الآخر المقابل وإنما قد يعرف جيدا الوسيط الذى يضع أو يودع لديه أمواله أو الذى يقترض منه.

ودور البنوك فى هذا الخصوص يتركز فى تهيئة الظروف التى تؤدى الى التوفيق بين طرفى العلاقة فالبنك يتلقى الودائع فى مقابل دفع الثمن وتوفير الأمان Safety والسيولة بالخصائص والمواصفات والشروط التى تجعلها مقبولة لدى المودعين لكى يتنازلوا فى مقابلها عن ودائعهم،ثم يقوم البنك مرة أخرى باقراض هذه الودائع الى المقترضين، مقابل تحمل هؤلاء بالثمن المناسب وتقديم الضمانات الكافية وبعد توافر شروط معينة تؤكد جدارته الائتمانية. Creditworthiness

والواقع ان البنوك من خلال تجميعها الودائع وإعادة إقراضها للمقترضين إنما تحقق اليقين وتقلل من عنصر المخاطره سواء على جانب الطلب (المقترضون اساسا) أو على جانب العرض(المودعون اساسا).اليقين يتحقق بالنسبة للمودعين من خلال انه كلما كبر حجم الودائع لدى البنوك، كلما ازدادت السيولة المتوافرة لديها وازداد بالتالى قدرتها على منح الائتمان وحجم اعمالها وفرص أرباحها فيزداد مركزها تحسنا وتكون فى النهاية ف مركز مالى أفضل واقوى.ويتحقق اليقين بالنسبة للمقترضين حيث يطمئنون assure أنهم يستطيعون الحصول على التمويل اللازم لهم وقتما يريدون ومن ثم تذلل البنوك مشكلة تدبير الموارد المالية اللازمة بالنسبة لهم.

ويرى انصار نظرية الوساطة، ان البنوك هى المرشد والمنظم للتدفقات المالية بين طرفى العلاقة على ضوء العناصر والمكونات لكل طرف ومدى قوته.

ويركز ايضا انصار هذا الاتجاه على القول بان الاقراض المصرفى يمكن تفسيره فى ضوء عملية الوساطة - بالنظر الى الوزن النسبى لأهمية العوامل والعناصر المكونة لجانب الطلب وتلك المكونة لجانب العرض.

وهنا تكون المسالة الأساسية التى يدور حولها الجدل هى ما اذا كان الطلب يمثل المحدد الرئيسى Main determinant للاقراض المصرفى تجاه البلدان النامية مع كون العرض مرنا بحيث يستجيب لهذا المحدد دون ان يمارس دورا ذا تاثير معين.وفى قول آخر، ما إذا كان هذا الاقراض يعود من حيث الحجم والشكل والوجهة الى عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض بحيث تحدد دولة ما حاجتها من العملات الأجنبية فى ضوء ظروفها الاقتصادية وبما يعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المسئولة فيها ثم تتقدم الى السوق النقدية طالبة الحصول على هذه الكمية من النقود وتحصل على ما تريد.

أما الشق الثانى من المسالة الاساسية، يدور حول ما إذا كان العرض والعوامل المحددة له تمثل المحدد الرئيسى لهذا النوع من الاقراض، بمعنى ما اذا كانت الجهات المقرضة (البنوك) هى المتحكم الرئيسى فى عملية منح الائتمان .

وهذا يعتمد بدوره على مدى توافر العملات الأجنبية أو عدم توافرها ولا شك ان ذلك يمثل القيد الرئيسى Main constraint فى هذا الخصوص. وهنا يحدث نوع من محاولة التوفيق بين الموارد المتوافرة لدى البنك ومدى حجم الطلب الذى تقدمت به البلدان النامية.

وفيما يتعلق بجانب العرض واثره فى الاقراض المصرفى نجد ان البعض يركز على دور سعر الفائدة وكيفية استخدام البنوك التجارية له كأداة للتحكم فى اقراضها تجاه البلدان النامية والعوامل المؤثرة فى ذلك. إذ أن الظروف التى تحيط بالاقراض المصرفى، مثل عدم مرونة العرض، قد تدفع باسعار الفائدة الى اعلى. ومع ارتفاع سعر الفائدة نجد تفاوتا فى تفسير اثره.

اذ يرى رأى، انه مع ارتفاع سعر الفائدة، قد تمتنع البنوك عن التوسع فى الاقراض المصرفى بعد حد معين بل تعمد الى الاقلال من كمية القروض التى تمنحها فى ظل الظروف العادية ولكن السؤال كيف يمكن تفسير ذلك إقتصاديا ؟

وهنا نجد تفسيرا أول، يرى ان البنوك و ان كانت تستهدف تحقيق الربح، الا أن تصرفها فى هذه الحالة لا يحكمه فقط الرغبة فى الحصول على ربح مرتفع من كل عملية على حده، وإنما بالعائد الكلى الذى يحصل عليه البنك. وهذا العائد يعتمد بدوره على قدرة المدين على سداد الدين او توقفه عن الدفع. على هذا ففى حالة إرتفاع سعر الفائدة ارتفاعا شديدا، قد يزداد عبء الديون على المقترضين ومن ثم ازدياد عنصر المخاطرة بدرجة كبيرة. لذا فإن مقتضيات الرشادة على جانب البنوك. وايضا ما يتسق وأهدافها ان تعمد الى تقليل المعروض من القروض للبلدان النامية التى تعانى من مشاكل فى الوفاء بديونها.

كما يوجد تفسير آخر لعدم مرونة العرض مع ارتفاع سعر الفائدة يذهب الى القول بان سعر الفائدة فى حد ذاته ليس هو المحدد الرئيسى لارباح البنوك. اذ أن ارتفاع الفائدة قد يعنى ارتفاع السعر الذى يدفعه البنك للمودعين، كما يعنى ارتفاع السعر الذى يحصل عليه من قيامه بعملية الاقراض. ولكن المعول الأساسى

فى تحديد ربح البنك فى هذا الخصوص، هو هامش الربح marginal or spread وهو الفارق بين سعرى الاقراض والاقتراض فى السوق المصرفية والسوق النقدية. وعلى ذلك فإنه اذا هبط هذا المعدل أو الهامش حتى مع إرتفاع سعر الفائدة بصفة عامة، فهذا يعنى انخفاض معدل الأرباح المتولدة من هذا الهامش وبالتالى فمن المتوقع أن تقلل البنوك من عرضها للقروض.

"An increase in the rate of interest may both narrow the spread and raise the risk that the supply of bank loans schedule will become inelastic with respect to the rate of interest of even backwards above some specific rate of interest.

أما على جانب الطلب، نجد ان التغير فى سعر الفائدة بالارتفاع قد يكون له تاثير مزدوج. اذ قد يؤدى من ناحية اولى، الى الاقلال من الاقتراض من جانب المقترضين ويدفعهم الى اتباع سياسات تستهدف اعادة ترتيب الأوضاع فى اقتصاداتهم الداخلية والعمل حثيثا على تحقيق التوازن فى موازين مدفوعاتهم ،أو على الأقل التخفيف من العجز فيه بدرجة كبيرة. ومن ناحية ثانية، قد تعمد الدول المدينة الى الاسراع بسداد ديونها والنهوض بخدمتها وما يترتب على ذلك من دفع اصل الدين بالاضافة الى الفوائد المقررة سنويا. وهذه السياسة الأخيرة قد تنتهى فى نهاية المطاف إلى اللجوء الى المزيد من الاقتراض من أجل السداد وبالتالى تضخم حجم الديون بالنسبة لها.

ولقد شهدت السنوات القليلة من نهاية السبعينات واوائل الثمانينات ازديادا كبيرا من جانب الطلب وأيضا فى جانب العرض حيث نجد أنه مع ارتفاع اسعار الفائدة الاسمية والحقيقية أيضا، ازدادت معدلات الاقراض المصرفى. وهنا يرى Bird أن العوامل المتعلقة بجانب العرض كان تاثيرها هو الأقوى. اذ ان البنوك - فى نظره - ما هى الا وسيط بين طائفتين من العملاء وانها شديدة الحساسية للتغير فى سعر الفائدة. فإرتفاع الأخير، انما يعنى زيادة اقبال المودعين على الايداع لدى البنوك، مما يؤدى فى نهاية الأمر الى ارتفاع حجم الوفورات والموارد المالية لديها، مما يمثل دافعا قويا لها الى عقد المزيد من الصفقات، بل

والتنافس الشديد فى سبيل انجازها، خاصة الصفقات الخارجية كبيرة الحجم. والبنوك - فى رأيه - مستعدة لتقبل هامش ربح اقل نسبيا فى سبيل الانتشار الكبير وتعظيم الأرباح الكلية التى تحصل عليها من جملة تعاقداتها.

وان كان يجب أن نسجل ان هذا الوضع قد بدأ فى التغير بعد عام ١٩٨١، اذ مع الارتفاع الشديد فى أسعار الفائدة، زاد الطلب على الاقتراض من جانب البلدان المدينة، فى الوقت الذى هبط فيه العرض نسبيا من قبل البنوك. وهذا يرجع الى بدء ارهاصات معاناه بعض الدول ومواجهتها لمشاكل فيما يتعلق بخدمة ديونها، كما بدأت أسعار البترول فى الهبوط وسحبت بعض الدول البترولية جزءا من ودائعها. ومرة اخرى ياتى تاثير جانب العرض القوى ولكن بالسالب هذه المرة، كمتحكم فى التدفقات النقدية تجاه دول العالم الثالث

(G. Bird, 1987 : 230 - 36)

مما سبق يتضح لنا أن العناصر المكونة لجانب العرض كانت هى المتحكم الرئيسى للدور الذى لعبه الوسيط (البنوك التجارية الدولية)، فى الاقراض المصرفى لبلدان العالم الثالث، وأن للعوامل المتعلقة بالطلب أيضا كان لها دور ولكن كان اضعف من دور العوامل المتعلقة بالعرض. وفى النهاية لقد ساهم كلٌ من العاملين فى التوسع فى منح الاقراض المصرفى لهذه الدول خاصة فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات حيث ازداد كل من الطلب والعرض سويا وبمعدلات كبيرة.

سادسا : الحكومة ـ البنوك والقروض الدولية (العوامل الرسمية) :

يرى البعض أن الاقراض المصرفي لا يمكن فهمه أو تقديم تفسير مقنع له دون ان نفهم طبيعة ومدى قوى العلاقة بين البنوك وحكوماتها، خاصة البنوك الكبرى منها، وفي هذا الصدد يوجد في الأدب الاقتصادي اتجاهان لمحاولة تقديم تفسير للاقراض المصرفي في ضوء العلاقة السابقة. المنهج الأول المنهج الليبرالي The Libral Model والمنهج الثاني ، المنهج التجاري The Mercantlist Model وهو ما يشير الى المنهج التدخلي.

يرى انصار المنهج الليبرالي، أن البنوك في سعيها للاقراض الخارجي بصفة عامة وتجاه البلدان النامية بصفة خاصة انما تكون مدفوعة Motivated بهدف تحقيق مصلحتها الاقتصادية الذاتية بغض النظر عن تحقيق او عدم تحقيق مصلحة الدولة الأم. أكثر من هذا يرى انصار هذا الرأى أن البنوك تسعى الى تحقيق مصلحتها الخاصة حتى ولو تعارض ذلك مع المصلحة القومية للدولة التي تنتمى اليها.

وطبقا لهذا المنهج، تخضع البنوك التجارية ممارستها وتصرفاتها الفعلية لمعايير وعوامل اقتصادية بحتة. وهم بذلك ينفون أى اثر لاختلاف جنسيات البنوك على أعمالها وممارستها في مجال الاقراض الدولي. ويهدف انصار وجهة النظر هذه الى نفى الرأى القائل أن البنوك التجارية هى أداة في ايدى حكوماتها تستخدمها لتحقيق مصلحتها وأغراضها السياسية، والاقتصادية... الخ.

(P. Wellons, 1987 : 134 - 37)

على المقابل نجد انصار المنهج الثاني، الذين يرون ان البنوك الدولية، إنما تستهدى في تصرفاتها وممارستها لأنشطتها الى حد كبير خاصة في مجال الاقراض، بمصالح واتجاهات سياسات بلدها الأم. ويرى هؤلاء أن هذا التأثير يبرز بوضوح و بالذات بين البنوك اليابانية، الفرنسية، والألمانية.

يلاحظ هنا ان انصار هذا الراى لا يذهبون الى حد اعتبار البنوك التجارية الدولية، أداة سهلة فى ايدى حكوماتها لتنفيذ سياستها واستراتيجيتها كما قال بذلك انصار وجهة النظر الماركسية.

وطبقا لوجهة النظر الميركانتيلية، يتم تغليب المصلحة القومية للدولة على ما عداها من مصالح أخرى سواء فى ذلك مصلحة أعضائها الاقتصاديين مثل البنوك، أو حتى المصلحة الدولية حتى لو كانت البلدان تنتمى لنفس المجموعة. وفى هذا الخصوص نجد ان David Gisselquist يربط بطريقة غير مباشرة بين الاقراض المصرفى وسعى حكومات الدول الكبرى الحثيث والذى يتميز بالتنافس مع غيرها، بهدف تحقيق فائض فى موازينها التجارية Current - account surplus ولذلك تسعى الحكومات الى ايجاد عمل لشركاتها فى الخارج وتتنافس بشدة على ذلك وتقدم العروض تلو العروض للفوز بهذه الأعمال ومن هذه العروض تقديم القروض المصرفية عن طريق بنوكها. وهذه هى ما يطلق عليها Derivative Loans (UNCTC, 1981 : 9).

ايضا نجد أن قوة العلاقة بين البنوك و حكومات دولها، خاصة البنوك الكبرى منها، يسمح بأن تكون هذه البنوك فى وضع تتطلع أو تستشف على الاقل من خلاله إستراتيجية وسياسة وإتجاهات هذه الحكومات. ومن أهم هذه الاتجاهات، الاهمية التى توليها للدول الأجنبية التى تمثل أهمية كبرى للدولة الأم. من هنا نجد ان رجال البنوك انما يرسمون سياساتهم بدورهم حسبما يتفق واتجاهات الحكومات ومصالح بلادهم. على هذا نجد ان البنوك انما تذهب بأموالها الى حيث توجد مصالح إقتصادية وسياسية طيبة لحكوماتها. فمثلا تذهب البنوك الامريكية بمعظم قروضها الى أوربا الغربية وتركيا، يوغسلافيا بعض دول الشرق الأوسط، آسيا (كوريا الجنوبية، الفلبين) وفوق هذا كله دول أمريكا الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.(١)

---

(١) من اجل مزيد من التفصيل انظر B.J Cohen, 1984 : 109.

وبمعنى آخر يمكن القول بوجود قدر كبير من التنسيق والانسجام فى السياسات الاقراضية التى تتبعها البنوك فى منحها القروض للبلدان النامية ومصالح وسياسات حكوماتها. ولقد عبر عن ذلك دونالد ريجان، حينما كان وكيلا أول لوزارة الخزانة الامريكية، أنه توجد مصالح مشتركة بين الحكومة والبنوك وأن البنوك عند ممارستها لأعمالها، انما تستهدى بمصالح مساهميها، الحكومة والمصالح الاستراتيجية للدولة الامريكية.

وفى هذا الخصوص يلاحظ البعض أن العلاقة بين البنوك والحكومة ليست دائما أحادية الجانب Lop - sided relationship ذات اتجاه واحد من الحكومة ــ البنوك. وانما العلاقة بين البنوك والحكومة انما هى علاقة تبادلية حكومة ــ بنوك والعكس وهكذا.. ويلاحظ أيضا أن هذا التاثير المتبادل قد يكون مباشر وقد يكون غير مباشر فالبنوك قد تحاول التاثير على السياسة الخارجية للدولة الأم من أجل تحقيق مصالحها، وقد تحاول الحكومة - فى المقابل - التاثير على قرارات البنوك بما يتفق ومصالح البلد الأم. فالحكومات عن طريق اصدار قرارات معينة ذات طابع اقتصادى أو مالى يمكن ان تؤثر على المناخ العام الذى فى ظله تتخذ البنوك قراراتها النهائية، المتعلقة بالاقراض. ونفس الشىء للبنوك يمكن أن تؤثر على المناخ الذى يتخذ فيه السياسيون قراراتهم عن طريق التأثير على الخيارات والبدائل المطروحة أمامهم. فالبنوك نظرا لانتشارها وللأهمية الكبرى التى تلعبها فى اقتصادات الدول الرأسمالية اصبحت مشاركة مشاركة فعالة فى رسم السياسة فى هذه الدول. وفى هذا الصدد صرح أحد اعضاء الكونجرس الأمريكى بقوله:

"The large momey centre banks are the true foreign - policy makers of the U.S".

ويهدف اصحاب هذه النظرة الى القول - والرد ايضا على النظرية الماركسية - أن كلا من الطرفين انما يحاول أن يستفيد من وجود الطرف الآخر ليحقق مصالحه وأهدافه. وأن وجود هذه الامكانية لا يعنى جعل أحدهما أداة غير واعية وجامدة فى ايدى الطرف الآخر يستخدمه كيف يشاء ومكان يشاء ووقتما يشاء. اذ أن توزيع الأدوار والمصالح إنما هو امر مخطط ومدروس ومعروف الأبعاد.

لقد وصف أحد رجال البنوك هذه العلاقة بقوله:

"At times... some governments have perceived in commercial bank's international activities as means of advancing specific policy objectives of the state. In other instances, banks have sought and obtained the assistance of their home governments in furthering commercial objectives abroad"
(Wellons, 1987 : 60).

والواقع أن هذه العلاقة التبادلية بين الحكومة والبنوك إنما تعد ضرورية لفهم وتفسير تصرف البنوك خاصة فى مجال اقراضها الخارجى. إذ أن البنوك انما سعت الى الاقراض الخارجى معتمدة الى حد كبير على تشجيع ورضاء حكوماتها الضمنى وأحيانا التصريح عن ممارساتها. واعتمدت البنوك على أن حكوماتها إنما تسعى الى تذليل العقبات التى تعترضها سواء أكان ذلك نقص فى موارد البنوك والسعى الى توفيرها، أو حتى الاسراع لانقاذ هذه البنوك عند تعرضها لأى خطر فى الخارج.

ومن خلال غض الطرف عن ممارسات البنوك وخدمتها لقواعد الحيطة والاحتراس الواجبة، بل والتعبير عن سعادتها لقيام البنوك بدور كانت حكومات هذه الدول تضطر للقيام به كله او على الأقل جزء منه. الواقع ان حكومات البلدان الصناعية قد شجعت الاقراض المصرفى، بل وحثت البنوك على ذلك.

(Lever & Huhne, 1985 : 55 - 57) (1)

ولقد قال السيد / Volcker رئيس البنك الفيدرالى الأمريكى فى مارس ١٩٨٠ فى هذا الخصوص أن:

"International bank lending was the subject of a sympathy of official suasion"

---

(١) انظر أيضا :
G. Macesich, 1984 : 26.
Wellons, 1987 : 54 - 55.

وفى إطار العوامل الرسمية official Factors نجد أن البنوك التجارية قد حظيت ايضا بتشجيع من رجال الهيئات الدولية والمتعددة الأطراف للقيام بعملية الاقراض على مستوى كبير تجاه البلدان النامية. ولقد ازداد هذا التشجيع خاصة منذ أوائل السبعينات وبعد أزمة البترول بصفة أخص. اذ كان هؤلاء يرون فى البنوك الوسيلة المثلى لتلقى ودائع البلدان البترولية ثم اعادة تدويرها مرة أخرى تجاه البلدان النامية. أى ان هذه البنوك كان ينظر اليها على أنها القناة الرئيسية التى يمكن ان تعمل على اعادة التوازن فى موازين المدفوعات الدولية فيقول مدير صندوق النقد الدولى IMF السيد Johannes Witteveen فى أعقاب أزمة البترول عن دور البنوك التجارية.

"Private markets have a basic role to play here, and it is to them that we must look for the main contribution in financing prospective B.O.P DISEQUILIBRIA.

والواقع أن مدير الصندوق انما كان ينطق أو يعبر عن مشاعر وآراء الحكومات فى البلدان الصناعية ذاتها من حيث القاء دور أكبر للبنوك الخاصة لتلعبه على مسرح الشئون الاقتصادية الدولية.

وفى هذا الصدد يقول كل من Kettell & Magnus أن لحكومات الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة واليابان والجماعة الاوروبية دورا هاما ومؤثرا فى لعبة الديون Debt Game ومن خلال سياساتها على النحو السابق ومن خلال أيضا تشابكها مع هيئات الاقراض الرسمية والخاصة والدولية. أكثر من هذا يرى الكاتبان أن هذه الحكومات هى التى تصوغ قواعد اللعبة وتحدد آليات وكيفية تنفيذها. (1986 : 15)

أمام توضيح العلاقة التبادلية فى المصالح بين البنوك وحكوماتها على النحو السابق، إلا يمكن القول بان مثل هذه العلاقة قد دفعت البنوك الى الافراط فى الاقراض المصرفى تجاه دول العالم الثالث؟ وبمعنى آخر ألا يسهم هذا العامل فى تفسير ممارسة البنوك خلال فترة السبعينات ؟

سابعا : دوافع أخرى Other motives

بالاضافة الى ما سبق من عرض لمحاولات تفسير الاقراض المصرفى الدولى عن طريق البنوك الدولية، توجد بعض العوامل او الدوافع الأخرى التى قد تساهم فى شرح أكثر لهذا الموضوع. ومن أهم العوامل التى قيل بها قوة العملة الوطنية National Currency للدولة التى ينتمى اليها البنك. إذ يرى البعض ان قوة العملة الوطنية التى ترتكز ولا شك على قوة الاقتصاد، أمدت البنوك اليابانية والالمانية الغربية بميزة Advantage بالنسبة لغيرها من البنوك. فقوة العملة الوطنية تؤدى الى تحسن فى المركز المالى الدولى International Financial Position للدول ذاتها وتؤدى فى النهاية الى توسيع قاعدة راس المال الضرورية لقيام البنوك بعملية الاقراض الدولى، كما أن قوة المركز المالى الدولى، تؤدى الى استخدام العملة الوطنية كعملة دولية، وعملة لتكوين الاحتياطيات Reserves وعملة التجارة الدولية، ومن ثم الى تقوية مركز البنوك الوطنية. ولقد شهد التاريخ على ذلك بالنسبة للبنوك الامريكية والدولار الأمريكى. وحيث حلت البنوك الأمريكية محل البريطانية بعد أن تنازل الاسترلينى عن عرشه كعملة دولية أولى، خاصة فى امريكا الجنوبية وآسيا (UNCTC, 1981 : 43 والبنط الدولى، ١٩٧٩ : ٤٠ ـ ٤١)

ونفس المنطق يصدق بالنسبة للبنوك الامريكية فى مواجهة البنوك الالمانية الغربية واليابانية، حيث بدأت الأخيرة تدخل حلبة المنافسة الدولية وتتوسع فى الاقراض الدولى، خاصة بعد الأزمات التى تعرض لها الدولار فى اوائل السبعينات وبدأ الين والمارك يأخذان وضعهما كعملتين دوليتين.

ويمكن ان يضاف إلى ما سبق مزايا تتمتع بها البنوك خاصة الكبرى منها، وكان لها اثر الى حد ما فى عملية التوسع فى الاقراض المصرفى الدولى. من هذه العوامل التقدم المذهل فى فنون التسويق العالية المستوى. اذ تضع البنوك اهمية كبرى على هذا العنصر ومن ثم فهى تهتم بالبحوث المتعلقة بالتسويق Market Research وآلياته والعمل على تطويره دائما إذا أرادت البنوك ان تحافظ على

مكانها فى السوق وتعمل على توسيعه فى مواجهة غيرها من البنوك. ومن بين فنون التسويق، التطوير فى وسائل الاعلام والاعلام والدعاية، العلاقات العامة الجيدة مع حكومات البلدان المضيفة، السعى الى الوصول الى العميل ذاته REACHING THE CUSTOMER بدلا من الأسلوب التقليدى المتمثل فى الانتظار حتى ياتى العميل طالبا الاقتراض، ارسال المندوبين.. الخ.

(COULBECK, 1984 : 138 - 146)

ويرتبط بذلك التقدم التكنولوجى الهائل فى الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال بحيث اصبح السوق المالى والنقدى العالمى يعمل طيلة اليوم والليلة، ولقد سهل هذا التقدم عقد الصفقات بسرعة كبيرة لدرجة أن أطلق البعض على فترة السبعينات فترة Telex Banking .

ويرى Lees أيضا أن كبر حجم البنك يضفى عليه ميزة كبرى. إذ أن كبر حجم البنوك وتوافر الموارد المالية والادارية وتكنولوجيا الادارة المصرفية لديه يمكنه من تقديم القروض، القيام بالدراسات والتحليلات المتعلقة بالمقترضين. وبهذا يكون مثل هذا البنك فى وضع يمكنه من الاقراض عبر الحدود وتقديم القروض كبيرة الحجم.

(Odle, 1981 : 23 - 26)

ولا شك أنه فى مواجهة كل العوامل السابقة المتعلقة بالعرض تاتى أهمية جانب الطلب. حيث تعانى البلدان النامية - غير البترولية من نقص الأموال والموارد اللازمة والمتاحة فعلا لمساعدتها على النهضة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. فاتجهت هذه الدول - خاصة ذات معدلات النمو المرتفع والمتوسط منها الى المصادر الخاصة وخاصة البنوك التجارية للاقتراض منها. ولقد ساعد على ذلك الظروف الاقتصادية الدولية وتطوراتها المختلفة اذ هبطت المساعدات الرسمية خاصة الثنائية. ولم تستطع المصادر الرسمية متعددة الأطراف خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية تقديم التمويل الكافى لمواجهة حاجات هذه البلدان. أيضا شهدت هذه البلدان النامية تدهورا فى شروط التجارة الدولية بالنسبة لها، بالاضافة الى هبوط حجم تجارتها بصورة مطلقة. وهذا

يرجع الى ما أصاب إقتصادات الدول الصناعية من كساد أدى الى انخفاض طلبها على منتجات البلدان النامية. هذه العوامل وغيرها أدت الى أن يصبح نقص الموارد أكثر حدة بالنسبة للدول النامية.

الخلاصة: يستند تفسير الاقراض المصرفي من قبل البنوك التجارية الدولية الى العديد من الآراء. والواقع ان أيا من هذه الآراء لا يصلح بمفرده لأن يقدم تفسيرا مقنعا ومرضيا لهذه العملية،وانما يمكن للآراء المختلفة التى قيلت أن تقدم فى مجموعها تفسيرا لها. وذلك نظرا لان كل رأى يحيط بجانب من جوانب الاقراض المصرفى الدولى.

وبالتالى مع جمع هذه الآراء المختلفة مع بعضها انما يسد كل رأى الناحية التى قد يفتقد اليها الرأى الآخر. ولذا فإن أهم هذه الآراء تقول أن البنوك الدولية انما تسعى للاقراض الدولى تجاه دول العالم الثالث، كمؤسسة راسمالية خاصة تستهدف تحقيق مصلحتها سواء بالنمو المتراكم والذى يؤدى الى زيادة أرباحها وتعظيمها، والبنوك تسعى فى نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة القومية للدولة التى تسعى اليها، اذ يوجد انسجام وتوافق فى المصالح - أساسا - بين الجسم (النظام الرأسمالى) وأعضائه (البنوك التجارية وغيرها). والبنوك فى سعيها هذا انما تتنافس مع بعضها البعض منافسة شديدة تدفعها الى تقديم المزيد من القروض والتوسع فى الخارج من أجل المحافظة على نصيبها فى السوق، بل وزيادتها ان امكن ذلك. وهى إذ تعمل على ذلك إنما تستفيد من التقدم فى التكنولوجيا فى الادارة المصرفية، والتكنولوجيا العلمية وتسخرها لتحقيق اهدافها وتحقيق المزيد من القروض والصفقات. ومن بين مصالح البنوك التى تسعى اليها أيضا العمل على التنويع الجغرافى لحافظة نقودها وأموالها، وذلك لخفض درجة المخاطر المحتملة التى تتعرض لها وهذا الهدف انما يدفعها الى الذهاب الى أسواق جديدة ومنح المزيد من القروض لدول العالم الثالث. كل هذا يساعد البنوك على تحسين أوضاعها ومراكزها النسبية ومن ثم قدرتها على اجتذاب المزيد من الودائع وتقديم المزيد من القروض وهكذا.

الفصل الثالث

البنوك التجارية الدولية

و

قضية المديونية

بعد أن تناولنا فى الفصل السابق محاولات التفسير النظرى لقيام البنوك التجارية الدولية النشاط باقراض دول العالم الثالث، انتهينا الى أنه يلزم الجمع بين اكثر من محاولة حتى يمكن الاحاطة باكثر من جانب من جوانب الموضوع، حيث ان كل واحدة منها تركز على زاوية من الزوايا مع تجنب الزوايا الأخرى التى قد تكون جوهرية.

والبحث الرئيسى فى هذا الفصل، إنما ينصب على العلاقة بين البنوك التجارية وقضية المديونية الدولية، بغرض معرفة تطور دور البنوك التجارية فى هذا الخصوص، وتقصى الأسباب التى لعبت دورا مؤثرا تأثيرا قويا ومباشرا على هذا التطور. إذ نلقى الضوء على تطور البنوك التجارية ذاتها من حيث الحجم والامكانيات المالية والفنية، التنظيم الداخلى للبنوك أو ما يسمى بالهيكل الداخلى للبنوك Internal Structure ، كما نتناول الاشراف على البنوك وتطوره سواء أكان محليا او دوليا نظرا لما لكل هذه العوامل من تأثير فى نهاية الأمر على الاقراض المصرفى من جانبها. كما نجد ـ أيضا ـ أنه قد حدث تطور كبير فى سوق العملات الدولية، أو سوق الدولار الأوربى من حيث نموه وحجمه، كما شهد تطورا فى آلياته وفى فنون الاقراض التى تم اتباعها من قبل المصارف العاملة منه، مثل الاقراض الجماعى (Syndicated Loans) وتمديد القروض وغير ذلك، مما كان له اكبر الأثر فى نمو وتضخم القروض المصرفية على النحو الذى آلت اليه. يضاف الى هذا أن التطورات التى شهدها نظام المساعدات الدولية وانكماش المساعدات الدولية الرسمية سواء الثنائية او متعددة الاطراف، قد ادى الى افساح المجال أمام البنوك التجارية الدولية لكى تلعب دورها حتى النهاية.

وإذا كان الجدل النظرى فى الفصل السابق، حاول ايجاد ـ أساسا ـ محددات الشحنة السيكلوجية، التى تدفع بالبنوك الى الاقراض الأجنبى عبر حدودها، ها، فإنا نجد ان هذا الفصل يركز على العوامل الواقعية الموضوعية، التى كان لها تاثير مباشر لأن تلعب البنوك الدور الذى لعبته فى قضية الديون كما سنرى على مدار هذا الفصل بعون الله تعالى.

تطور البنوك :

لقد ظهرت البنوك منذ أمد بعيد لتلقى الودائع واعطاء ايصالات ورقية فى مقابلها. ولقد تطور الدور الذى كانت تقوم به فى هذا الخصوص تطورا مطردا وسريعا، بما يعكس التطور فى الاقتصادات وتحولها الى اقتصادات نقدية وما يصاحبها من تطورات فى الحياة الاجتماعية وازدياد تعقيداتها. كما يرجع هذا التطور في جانب منه الى تطور النظام الرأسمالى الذى نمت فى أحضانه، ولكونها أداة من أدواته ساهمت - ايضا فى تطويره من خلال جمع الأموال وتعبئة المدخرات وتحقيق هدف التراكم الرأسمالى ودفع الانتاج. فلقد ظهرت البنوك الدولية النشاط فى النصف الثانى من القرن الماضى بهدف تمويل التوسع فى التجارة ونقل رؤوس الأموال من أوربا تجاه العالم الجديد، خاصة أمريكا، ولعبت بريطانيا الدور الرائد فى ذلك، حيث مثلت لندن المركز المالي الرئيسى فى العالم. هذا الوضع المتميز لبريطانيا أتاح لبنوكها ان تغزو penetrate المناطق المستعمرة وامريكا الجنوبية فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن. ومن ناحية اخرى كانت البنوك الامريكية قد بدأت تنمو فى نمو الرأسمالية الصناعية فى الولايات المتحدة فى سبعينات القرن الماضى وأوائل هذا القرن، ثم مالبثت أن نمت نموا سريعا بعد الحرب العالمية الأولى.

والواقع أن التطور الكبير فى البنوك كان بعد الحرب العالمية الثانية إذ تطورت بسرعة كبيرة ومذهلة مع الثورة العلمية والتكنولوجية والادارية. كما شهدت البنوك الامريكية نموا كبيرا، بفضل ظهور الاقتصاد الامريكى كأقوى اقتصاد على مستوى العالم، ولكون الدولار اصبح بالتالى العملة الدولية الأولى فى التعامل وكعملة الاحتياطى الدولى. واستطاعت البنوك الأمريكية ان تحل محل البنوك البريطانية التى انعقد لها لواء السيادة فترة طويلة من الزمن. كما ساهم فى نمو البنوك العمل الذى اسند اليها والمتمثل فى تمويل تدويل الانتاج الدولى الذى قادته الشركات العابرة للاقطار TNCS خاصة خلال الخمسينيات والستينات من هذا القرن.

وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسم بالعديد من الخصائص ويأتى فى مقدمتها الانتشار الكبير فى اصقاع كثيرة من العالم، حيث تعددت فروعها الخارجية لدرجة أنها بلغت حوالى ١٥٠ فرعا بالنسبة لبعضها، وهذا النمو فى الخارج إنما يعكس كبر حجم هذه البنوك حيث اصبحت عملاقة Gigantic بكل ما تعنيه الكلمة من معانى، كما يتضح من الجدول رقم (٦)، المأخوذ من قائمة تحتوى على أكبر مائة بنك تجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا الجدول رقم (٧) المأخوذ من قائمة مماثلة تحتوى على أكبر مائة بنك تجارى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفى كلاهما تم ترتيب البنوك حسب حجم أصولها. Ranked by Assets

ويستنتج من الجدولين السابقين ان البنوك التجارية تتسم بكبر الحجم، سواء من حيث اصولها Assets الودائع فيها Deposits ، القروض Loans ، التى تمنحها وحتى معدل نموها خلال الفترة من ٧٢ ـ ١٩٨٢، ونسبة الدخل الصافى بالنسبة لرأس مال المساهمين، خاصة فيما يتعلق بالنوك الأمريكية.

فمن حيث الأصول، نجد أنها تضخمت تضخما شديدا فى بعض البنوك. على سبيل المثال نجد ان بنك سيتى كورب (نيويورك) بلغ حجم اصوله عام ١٩٨٢، حوالى ١٣٠ بليونا من الدولارات الأمريكية، كما بلغ حجم الودائع لديه حوالى ٧٦٫٥ بليونا، والقروض ٨٧٫٧ تقريبا، وهى أرقام كما نرى ضخمة. كما نرى ان بنك أوف أمريكا له أرقام قريبة جدا من الأرقام السابقة هذا بالاضافة إلى أن الأمر ليس مقصورا على البنوك الأمريكية، بل يتعداها إلى العديد من البنوك الأوروبية إذ على سبيل المثال بلغت قيمة أصول وودائع، وقروض البنك الوطنى فى باريس حوالى ١٠٩٫٧، ٩٢٫٢، ٧٩٫٨ بليونا من الدولارات على التوالى فى ذات العام. كما كانت الأرقام المذكورة فيما يتعلق بالبنوك البريطانية تقترب من البنوك الفرنسية خاصة بالنسبة لباركليز بنك، وناشيونال وست منشستر بنك.

وبالمقارنة نستخلص أن الأرقام الضخمة المتعلقة بالأصول أو الودائع أو القروض تفوق بكثير الناتج المحلى الاجمالى فى العديد من دول العالم الثالث - الغير بترولية حتى متوسط الحجم منها وليس فقط الدول الصغيرة. فعلى سبيل المثال، بلغ الدخل القومى فى بعض الدول النامية متوسطة الحجم فى عام ١٩٨٢. مثل مصر ٢٦٫٤٠٠ بليونا من الدولارات، تركيا ٤٩,٩٨٠، باكستان ٢٤٦٦٠، المغرب ١٤٧٠٠ فى عام ١٩٨٢. من الأرقام السابقة يتضح لنا ان اصول بنكا واحدا وهو سيتى كورب تفوق إجمالى الناتج المحلى فى الدول الاربع السابقة مجتمعة، وكذلك الحال بالنسبة لبنك أوف أمريكا. بل ان هذا الناتج لا يزيد كثيرا عن القروض التى أقرضها البنك الأول لعملائه. كما يصدق ذات الاتجاه العام بالنسبة لبعض البنوك الأوربية.

جدول رقم (٦)

اكبر عشرة بنوك أمريكية مرتبة حسب حجم اصولها ١٩٨٢

(الف دولار)

المرتبة	اسم البنك	الاصول	الودائع	القروض	معدل النمو % ٧٢ - ١٩٨٢	الدخل الصافى لراس المال %
١	سيتى كورب	١٢٩ر٩٩٧ر٠٠٠	٧٦ر٥٣٨ر٠٠٠	٨٧ر٦٩٢ر٠٠٠	١٢ر١٤	١٥ر-
٢	بنك اوف امريكا	١٢٢ر٢٢٠ر٨٠٦	٩٤ر٣٤١ر٧٩٥	٧٥ر٨٤٦ر٠٢٢	٨ر٠٣	٩ر٩
٣	شيزمانهاتن	٨٠ر٨٢٦ر٩٠٣	٥٦ر٨٥٧ر٨٤٧	٥٤ر٩٧٣ر٢٦٤	٥ر١٧	٩ر٨
٤	مانيةو فاكنشرز هانوفر	٦٤ر٠٤٠ر٥٥٢	٤٣ر٨٢٤ر٦٧٠	٤٥ر٢٩٣ر١٢٤	١١ر١٦	١١ر٩
٥	جـ . ب مورجان	٥٨ر٥٩٧ر٠٠٠	٣٧ر٩١٠ر٠٠٠	٣١ر٤٧٧ر٠٠٠	١١ر١٥	١٤ر٥
٦	كيميكلى بنك	٤٨ر٢٧٤ر٨٤٢	٢٧ر٩٩٨ر٤١٤	٣٠ر٥٩٧ر٦٦٠	١٠ر٣٩	١٢ر٤
٧	كونتننتال ايلونى	٤٢ر٨٩٩ر٤٢٤	٢٨ر١٧٥ر٠٢١	٣٣ر٣٣٩ر١٦٥	١ر٥٥	٤ر٦
٨	فيرست انتراستيت	٤٠ر٨٨٤ر٢٩٦	٣٠ر٥٤٢ر٠٦٧	٢٣ر٣٩٤ر٩٤١	١٠ر٣٤	١٢ر٤
٩	بنكرز ترست	٤٠ر٤٢٧ر٠٥٩	٢٤ر٤٩٢ر٥٥٩	٢١ر٠٩٨ر٥٩١	٩ر٨٢	١٧ر-
١٠	سيكيوتى باسيفك	٣٦ر٩٩١ر٠٣٤	٢٥ر٨٤٨ر٤٩٨	٢٦ر٠٩٤ر٦٣٢	١٣ر١٥	١٥ر٧

Source : Fortune, June 13, 1983, 158 - 159.

جدول رقم (٧)

اكبر عشرة بنوك تجارية غير أمريكية فى ١٩٨٢

(ألف دولار)

المرتبة	اسم البنك	الأصول	الودائع	القروض	الجنسية
١	البنك الاهلى فى باريس	١٠٩ر٦٩٩ر٥٩٣	٩٢ر١٥١ر٨٤٠	٧٩ر٦٦٩ر٤٧٧	فرنسى
٢	بنك الائتمان الفرنسى	٩٨ر٢٨٧ر٤٩٣	٨١ر٤٣٦ر٩٨٨	٥٦ر٨٥٥ر٧٢٧	فرنسى
٣	كريدت ليوناى	٩٦ر٥١٩ر٢٤٣	٨١ر٧٤٩ر٩٢٦	٧٥ر٤٣٣ر١٦٦	فرنسى
٤	باركليز بنك	٩٥ر٠٣٦ر٤٢٨	٨٢ر٨٢٥ر٤٢٠	٧٠ر٦٩٥ر٢٧٤	بريطانى
٥	دايتش كونجويو بنك	٩٤ر١١٥ر١٨٤	٦٩ر٤٤٢ر٠٦١	٥٢ر٥٥٣ر٥٤٥	يابانى
٦	ناشيونال دست ينشتر	٨٨ر١٥٩ر٩٦٦	٨١ر٢١٧ر١٢٨	٦٦ر٦٢٢ر٤٧٦	بريطانى
٧	فيوجى بنك	٨٧ر٤٠٥ر٠٣٥	٦٤ر٠١٠ر٨٢١	٤٦ر٦٩٣ر٥٧٨	يابانى
٨	سوسيتى جنرال	٨٥ر٥٠٠ر٩٤٢	٧٤ر٤٨٧ر٥٢٢	٦٥ر٠٥٢ر٧٦٢	فرنسى
٩	ميتسوبيشى بنك	٨٥ر٤٢٨ر٩٦٠	٦١ر٥٤٠ر٨٦٧	٤٣ر٩٥١ر٦٨٨	يابانى
١٠	سوميتو مو بنك	٨٥ر١٤٣ر٢٢٤	٦٣ر١١٢ر١٤٣	٤٣ر٩٤٢ر٧٩٩	يابانى

Source : Fortune, August 22, 1983 : 184 - 185.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ بالنسبة للبنوك الأمريكية أنها تتسم بارتفاع معدل العائد بالنسبة لراس ماليا بصفة عامة، إذ كانت هذه النسبة حوالى ١٧ ٪ بالنسبة لبنكرز ترست، وكان يحتل بذلك المرتبة التاسعة من حيث نسبة العائد / رأس المال، اذ نجد أن النسبة المشار اليها وصلت الى ٢٣,٣ ٪ بالنسبة

State Street Boston Corp

والذى احتل المرتبة الأولى فى هذا الشأن، وبذلك نجد أن ظاهرة ارتفاع معدل الأرباح مرتفع بالنسبة للبنوك الأمريكية سواء اذا كان من العشرة الكبار او لم يكن، فى نفس الوقت نجد أن عدد البنوك التى حققت معدلات اقل من ١٠٪ تمثل الأقلية من الـ ١٠٠ بنك المذكورة فى احصاء مجلة فورشن فى عام ١٩٨٣، المشار اليها.

ومن ناحة ثالثة، نجد أن البنوك الأمريكية تتسم بإرتفاع معدل نموها خلال فترة العشر سنوات من ٧٢ ـ ١٩٨٢، إذ بلغ معدل هذا النمو حوالى ٩٪ فى المتوسط، ولقد فاق ذلك بالنسبة لكثير منها حيث بلغ ١٥ر١٣٪ بالنسبة لبنك سيكيورتى باسفيك و ١٤ر١٢٪ لسيتى كورب وهكذا. ويلاحظ على هذه المعدلات أنها تفوق بكثير معدلات نمو الناتج القومى فى الغالبية العظمى من دول العالم الثالث إن لم يكن جميعها، كما تفوق معدلات النمو فى معظم دول العالم الصناعى المتقدم بالنسبة لكثير من البنوك المشار إليها.

ولا شك أن كبر الحجم بكل المؤشرات السابقة، انما يلقى بظلاله الكثيفة ليس فقط على موقف البلدان النامية فى مواجهة تلك البنوك. بل أيضا على ممارسة البنوك فى سوق الاقراض الدولى. كما يشير الى الثقل الاقتصادى والمالى الكبير لها فى اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك لا تدهش كثيرا أن يطلق على هذه البنوك مراكز مالية او نقدية Money Centres

كما يجب ان نسجل أيضا، أن البنوك العملاقة الكبرى تنتمى الى عدد محدود من الجنسيات فى الدول الصناعية المتقدمة ذاتها مثل الولايات المتحدة، فرنسا، اليابان، انجلترا، أى أن أربع دول على مستوى العالم تتواجد فيها البنوك التى تزيد قروضها وودائعها واصولها عن الناتج القومى فى العديد من الدول مجتمعه.

ولكن على مستوى أكبر مائة بنك على مستوى العالم خارج الولايات المتحدة نجد أنها محصورة او مركزة فى عدد قليل من الدول هى اليابان ٢٤ بنكا بمفردها، المانيا الغربية ١٢ بنكا، فرنسا ١١ بنكا، ايطاليا ١١ بنكا، انجلترا ٥ بنوك، وهنا نلاحظ أن اليابان تمتلك بمفردها حوالى ٢٤٪ من أكبر مائة بنك فى العالم الراسمالى كله. وبإضافة الدول الأخرى اليها نجد أن الدول الخمس السابقة تمتلك ٦٣ بنكا من مجموع اكبر مائة على مستوى العالم بخلاف البنوك الأمريكية، هذا فى حين ان الـ ٣٧ بنكا الباقية موزعة على عدد من الدول الأخرى حيث تتراوح ملكياتهم بين ١ ـ ٤ بنكا.

كما يلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا من حيث الحجم داخل المائة أكبر بنوك سواء الأمريكية أو غير الأمريكية. اذ نجد أن البنوك التى تأتى على القمة تتسم بالكبر الشديد فى حجمها بالنسبة للبنوك التى تاتى على القمة تتسم بالكبر الشديد فى حجمها بالنسبة للبنوك التى تليها فى الترتيب. فعلى سبيل المثال، نجد أنه بالنسبة للبنوك الأمريكية، البنك رقم (١) فى القائمة تبلغ أصوله حوالى ١٣٠ بليونا من الدولارات تقريبا، فى حين ان البنك الذى يحتل المرتبة رقم (١١)، تبلغ أصوله حوالى ٣٥,٨٧٦ بليونا من الدولارات أى حوالى ٢٧ ٪ من قيمة أصول البنك الأول، هذا بينما تبلغ اصول البنك رقم (٥٠) حوالى ٥,٧٥٦ بليون دولار والبنك رقم مائة ٣,٢١٥ بليونا. ومن ذلك نستطيع أن نستخلص أنه داخل أكبر مائة بنك امريكى تمثل أصول العشرة البنوك الكبرى فقط ما يقرب من ٥٠ ٪ من اجمالى أصول البنوك الأمريكية المائة الكبرى، هذا فى حين يشترك التسعون بنكا الباقية فى ٥٠ ٪، أكثر من هذا نجد ان درجة التركيز تزداد اكثر وأكثر، إذا علمنا أن أكبر بنكين يمثلان حوالى ٢٠ ٪ من اجمالى أصول البنوك الأمريكية الكبرى. وفى هذا الخصوص نجد أن البنوك غير الأمريكية تشترك مع الأمريكية فى هذه الخصيصة العامة، وان كانت تتميز بأن درجة التباين اقل حدة. وربما يرجع ذلك إلى انتماء البنوك غير الأمريكية لأكثر من جنسية وحيث يتم اختيار أكبر بنك من حيث الأصول فى كل دولة وليس لدولة واحدة كالولايات المتحدة. ولذلك نجد على سبيل المثال، أن أصول اكبر بنك غير أمريكى رقم (١) تبلغ ١٠٩,٦٩٩ بليون دولار والبنك رقم (٥٠) حوالى ٣١,٢٣٤ بليونا (مقارنة بخمسة بلايين لمثيله الامريكى) والبنك رقم (١٠٠) حوالى ١٣,٣٦٤ (مقارنة بثلاثة بلايين لمثيله الأمريكى) وهكذا. (Fortune, June 13, 1983, August 22, 1983)

ولقد صاحب النمو السابق كما سبقت الاشارة، الانتشار الكبير للبنوك التجارية فى مختلف بقاع العالم، لدرجة أن بعض البنوك لها فروع فى اكثر من مائة دولة، وبالنسبة لبعضها فى ١٥٠ دولة، كما بدأ الانتشار الدولى لبعض هذه البنوك مرتبطا بالاحتلال العسكرى، مثلما كان الحال للبنوك البريطانية والفرنسية. أما البنوك الامريكية فلقد بدأت إنشاء فروعها وتسهيلاتها المصرفية فى الخارج فى بداية القرن العشرين. اذ فى عام ١٩١٣، كانت اربعة بنوك لها ستة فروع فى الخارج، وفى عام ١٩٢٠ ازداد عدد الفروع ليبلغ مائة فرع.

وإستمرت البنوك فى نموها وتطورها، الا ان التوسع الكبير شهدته هذه البنوك خلال الستينات والسبعينات من هذا القرن، ويستدل على ذلك من ان عدد الفروع الخارجية قد ازداد من ١٢٤ فرعا فى عام ١٩٦٠ الى ٥٣٢ فى عام ١٩٧٠ الى ٧٦١ فى عام ١٩٧٨. ولقد توسعت ايضا البنوك الاوروبية واليابانية فى سباق تنافسها مع البنوك الأمريكية ومن ثم ازدادت فروعها كثيرا وعلى هذا ازداد عدد فروع البنوك التجارية الدولية حـ الى ٣,٩٤١ فى عام ١٩٧٥، طبقا لبنك التسويات الدولية (UNCTC, 1981 : 1 - 23, 28)

وبالمقارنة بين الاحصاءات التى تنشرها مجلة Fortune[1] خاصة ما ورد فى عددى يونيو وأغسطس ١٩٨٣. نجد أن البنوك اليابانية تتفوق على ما عداها من البنوك الأخرى من حيث العدد، بالنسبة لأكبر مائة بنك فى العالم. اذ كان ترتيب الدول كالآتى: اليابان (٢٢)، الولايات المتحدة (١٩)، ألمانيا الغربية (١١)، فرنسا (٨)، ايطاليا (٨)، انجلترا (٥)، كندا (٥)، والبقية موزعة على عدة دول اخرى. والظاهرة الملفتة للنظر هنا هو النمو السريع فى عدد البنوك اليابانية وأيضا فى حجمها لتحتل ٢٢٪ بمفردها من عدد أكبر البنوك فى العالم، وكذا فى البنوك الألمانية لتحتل ١١٪ من هذه البنوك العملاقة العالمية. وتزداد هذه الظاهرة أهمية، اذا علمنا أن البنوك الالمانية والايطالية واليابانية بدأت فى الزيادة السريعة المشار اليها منذ أواسط السبعينات تقريبا.

لكن مازالت البنوك الأمريكية تأتى فى مقدمة أكبر بنوك العالم من حيث الحجم. اذ نجد أن أكبر بنكين على مستوى العالم إنما ينتميان اليها، وهما سيتى بنك وبنك اوف أمريكا. وللتدليل على كبر الحجم النسبى للبنوك الأمريكية، لا يعدو اكبر بنك سويسرى ان يساوى فى الحجم سوى البنك رقم ١٤ فى الولايات المتحدة وان اكبر بنوك السويد، هولندا، بلجيكا لا تعدو ان تمثل ٢٠٪ من حجم اكبر البنوك الأمريكية.

كما يمكن القول أن الجهاز المصرفى فى بلد متقدم كبلجيكا اقل من حجم سيتى بنك الأمريكى بمفرده. وأخيرا يتسم الجهاز المصرفى فى امريكا بالضخامة، اذ يبلغ عدد بنوكه حوالى ١٤,٠٠٠ بنك وهو ما يفوق ما يوجد فى العالم كله.

يضاف الى ما سبق أن الجهاز المصرفى الأمريكى يتمتع بكفاءة رفيعة المستوى وقدرة دائمة على التجديد والابتكار فى الأساليب المصرفية من حيث جذب الودائع ومن حيث توظيفها أيضا. ولا شك أن هذه العوامل بالاضافة الى الحجم الضخم (لاحظ أن بينهما ارتباطا وثيقا) يمكنان البنوك الامريكية من الصمود أمام المنافسة الاجنبية، وفى هذا المجال، لا يفوتنا أن نذكر قوة الاقتصاد الأمريكى وأنه يمتلك اضخم أصول مالية فى العالم. اذ على سبيل المثال، تفوق الودائع تحت الطلب الموجودة فى شيكاغو وحدها كل الودائع الموجودة فى بلد من أغنى بلاد العالم وهى فرنسا. ولذا لا غرابة ان نجد مع المنافسة من كل صوب وحدب أن البنوك الأمريكية مازالت تقدم أكثر من ثلث القروض العالمية .

(Aliber, 1983 : 245 - 248)

وتتميز البنوك التجارية العملاقة بأنها تمثل احد الأركان التى تقوم اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة عليها، أو تقوم بدور محورى Pivotal Role فيها، فهذه الاقتصادات ـ كما هو معروف تعتمد على الائتمان بدرجة كبيرة سواء بالنسبة للانتاج أو الاستهلاك. والبنوك تقوم بتجميع المدخرات من صغار المدخرين، الشركات والمؤسسات الكبرى وغيرها ثم تضعها تحت تصرف المستثمرين والمستهلكين على السواء. ويلاحظ أن الائتمان لأغراض استهلاكية لا يقل اهمية ـ فى الدول المتقدمة عنه لأغراض انتاجية بغرض تصريف الانتاج وتحريك الاقتصاد، والا كان سيواجه حتما حالة من الكساد. على هذا نجد أن البنوك التجارية تلعب دورا مؤثرا فى تحديد مستوى التوظف والعمالة والانتاج والائتمان والتضخم فى البلدان الرأسمالية.. لذا نجد إنها ذات علاقات وثيقة مع مراكز اتخـــاذ القـــرار Decision - Making CENTRES فى هذه الدول. وتعد أداة ـ فى نفس الوقت ـ فى يد الحكومات تستخدمها فى عرض النقود والائتمان فى الاقتصاد حسب مقتضيات الاحوال. ومن هنا يأتى حرص حكومات هذه البنوك فى المحافظة عليها وحمايتها من الأزمات الحادة التى قد تتعرض لها والعمل على انتشالها منها

(Feinberg, 1984 : 9)

ولا شك أن تطور حجم البنوك التجارية واتسامها بالخصائص السابقة الذكر، قد انعكس على الدور الذى لعبته فى الاقراض المصرفى الدولى. فالخصائص السابقة كفلت توفير الثقة والأمان بالنسبة للتعامل مع هذه البنوك، وترتب على ذلك ازدياد قدرتها على جذب المزيد من الموارد ليس فقط من داخل دولتها الأم وانما عبر حدودها الوطنية أى من لمقيمين فى دول اخرى. أيضا صاحب النمو فى الحجم بمؤشراته العديدة التى سبق ذكرها ـ نمو فى المهارات المساعدة الأخرى والتى تعد أساسية بالنسبة لعملية الاقراض، ادارية كانت أو فنية، مما يمكنها التعامل مع العديد من دول العالم، ربما فى وقت واحد وفى آجال قصيرة.

وللتدليل على ما سبق، إستطاعت البنوك التجارية العاملة فى سوق الاقراض الدولى استيعاب ايداعات الدول البترولية والتى ازدادت كثيرا، بعد التصحيح الأول لأسعار البترول فى عام ١٩٧٣ والتى قدرها صندوق النقد الدولى بحوالى ٥٠٠ بليون دولار (J.Makin, 1984 : 111) كما ذكرت مجلة The Economist أن حجم إحتياطيات البنوك التجارية الدولية قد إزداد حوالى أحد عشر مرة خلال عقد السبعينات وحده. هذا كله، زاد من دور وفعالية أداء البنوك التجارية، ومن ثم إزدياد دورها فى منح الائتمان الدولى، وخاصة تجاه دول العالم الثالث التى مثلت سوقا اكبر نسبيا لهذا النوع من الاقتراض خلال ذلك العقد. إذ نجد أن نصيب البلدان الصناعية فى عام ١٩٧٠، من الائتمان من سوق العملات الدولية بلغ حوالى ٨٧ ٪ ثم أخذ يتراجع نسبيا ليفسح الطريق أمام نصيب البلدان النامية، ليصل الى ٢٨ ٪ فقط خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٧٩.

ولا شك أن كبر الحجم ووفرة الموارد المالية والفنية، تعبىء العامل النفسى وتجعله مهيأ ومستعدا للاقراض الخارجى، اذ يتولد الشعور بالطمأنينة والقدرة على تحمل بعض النتائج الغير مواتية لهذا الاقراض كحالة التأخر عن السداد أو حتى الامتناع عن السداد من قبل البعض، اذ لدى هذا النوع من البنوك الآليات التى تمكنها من استعادة توازنها وتخطى الصعاب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، وفرة الموارد تؤدى الى دفع رجال البنوك الى إستثمار هذه الموارد وتوظيفها فى المجالات الاكثر ربحية، ولا شك أن الإقراض لدول العالم الثالث، يمثل أحد تلك المجالات، وخاصة أن قروضها من الحجم الكبير والمضمون من قبل الحكومات فى هذه الدول.

الا أنه يجب الاشارة الى أنه توجد بجوار البنوك العملاقة مئات من البنوك الأخرى الأصغر والتى تشارك فى عملية الاقراض الدولى ولكن بطرق تختلف عن طرق مشاركة البنوك الكبرى. هذا وإن كان لا يسمع عنها كثيرا، نظرا لأن تلك المشاركة غالبا تتم من خلال البنوك العملاقة (Levere & Hune, 1985 : 29)
أى أن العوامل السابقة المتعلقة بالحجم تمثل ولا شك احد العوامل التى ساهمت فى التوسع فى الاقراض المصرفى خلال عقد السبعينات.

وبالاضافة الى العوامل السابقة، توجد عدة عوامل أخرى، على جانب البنوك ساهمت مساهمة كبيرة فى الاقراض المصرفى بل وللافراط فى منحه، ونناقشها على النحو التالى:

العوامل المتعلقة بالهيكل التنظيمى للبنوك ذاتها وطريقة عملها وهى ما تسمى Internal Structural Factors أو ما يطلق عليه البعض، الخصائص المؤسسية والتنظيمية للبنوك اذ أن البنوك الكبرى، خاصة المنغمس منها فى الاقراض الدولى لها استراتيجيتها الشاملة Global Strategy
وتقوم الادارة العليا فيها بوضع هذه الاستراتيجية حيث تضع الخطوط العامة والرئيسية طويلة المدى للأهداف والممارسات، كما تضع البدائل الممكنة لكل منها، وهى فى كل ذلك انما تنظر الى كل وحدات البنك كوحدة واحدة، تسعى جميعها فى نهاية الأمر الى تحقيق الأهداف العليا.

ومن أهم الأهداف العامة التى تضعها الادارة العليا فى المصارف وتسعى الى تحقيقها ما يلى:

(١) الاحتفاظ بمركز البنك Bank Position كبنك رائد سواء أكان ذلك على الصعيد المحلى أو على الصعيد الدولى، كما تسعى الى تحقيقه وكسب أرض جديدة ان لم يكن البنك قد وصل الى تلك المرتبة.

(٢) النمو الدائم فى أصول البنك، محليا و دوليا .

(٣) السعى الحثيث والعمل الدائم على تحقيق مستوى معين وكاف من الأرباح والمحافظة عليه بصفة مستمرة ما أمكن ذلك.

(٤) متابعة تقديم مستويات ممتازة من الخدمة المالية داخليا ودوليا وتطويرها بصفة دائمة باعتبار أن ذلك يمكن ان يؤدى الى تحقيق الأهداف السابقة.

وبالاضافة الى ذلك تقوم الادارة العليا بوضع الخطط التفصيلية العملية طويلة المدى والتى تتم مراجعتها بصفة مستمرة لتتمشى To Match مع التغيرات والتطورات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية بصفة عامة وفى المجال المصرفى بصفة خاصة. وفى السوق التجارية وحتى فى مجال التكنولوجيا المتعلقة بعمل المصارف.

أما الطرق التنفيذية السنوية العملية Operational TECHNIQUES إنما يضعها رؤساء الوحدات الاقليمية أو قطاعات الأعمال داخل البنوك، ثم يعرضونها على الادارة حسب ترتيب السلم الادارى لاقرارها كما هى أو ادخال ما يرونه ضروريا من تعديلات عليها والمديرون انما يعتمدون فى وضع مثل هذه الخطط على معاونيهم من الموظفين Staff . وهنا يقع على هؤلاء المديرين ـ مديرى الادارات الفرعية أو مديرو القطاعات الفرعية ـ التاكد من الكفاءة الفنية والعملية لأداء هذا الدور الهام والحيوى، حيث ان هؤلاء يعدون ـ بحق ـ الكوادر التى تلعب دورا كبيرا فى تسويق خدمات البنك او خلق مجالات عمل جديدة من خلال تقديم القروض او الخدمات المصرفية الأخرى. (N. Coulbeck, 1984 : 92 - 96)

ويضطلع الموظفون فى البنوك بدور هام ذات تاثير كبير فى الاقراض المصرفى هذا الدور يتمثل فى تجميع وتحليل المعلومات الاقتصادية والمالية عن البلد المدين او البلد طالب الاقتراض. وهنا نلاحظ أن هذا النظام من طريقة العمل فى البنوك انما يمثل طبقا لتعبير Macesich أحد الثغرات التى يمكن ان تؤخذ عليها. حيث إنه عند تحليل المعلومات انما تم الاعتماد على قرارات الموظفين المعنيين بكل بلد والمروجين للقروض وتم استبعاد الفنيين من الاقتصاديين الذين يمكن ان يدعموا مثل هذه القرارات بالتحليلات والدراسات المتأنية، والتى يمكن ان تنفذ الى ما وراء ظاهر المعلومات التى تم جمعها وتحليلها بواسطة مسوقى أو مروجى القروض. ومن هنا جاءت قراراتهم تعوزها أن تأخذ فى الحسبان الكثير من الاعتبارات الاقتصادية كما انه من الواجب لفت الأنظار الى أن المروجين انما مـن

مصلحتهم عقد اكبر عدد واكبر حجم ممكن من صفقات القروض. إذ ان تقييم هؤلاء وتقييم آدائهم ومكافآتهم وترقياتهم انما يتم من خلال حجم وعدد القروض التى يمنحونها أو يساهمون فى عقدها. إذ أنه كان كلما كبر حجم وزاد عدد القروض التى يعقدونها، كلما زاد حجم المكافآت التى يحصلون عليها فى صورة حوافز. والعكس بالعكس. وهنا سادت قاعدة فى الأوساط المصرفية تقضى بأن:

"People who make money are more influential Than those who cost money" (Macesich, 1984 : 31)

ولقد ساعد على ذلك ايضا الاستقلالية التى كان يتمتع بها هؤلاء الموظفون وبالتالى مدفوعين بالمصلحة السابقة وواضعين مصلحتهم فوق وقبل كل مصلحة لم يدخلوا كثير من الاعتبارات الاقتصادية فى الحسبان وغالبا ما كانوا يكسبون جولات النقاش مع الاقتصاديين و من ثم غلب الحماس فى الاقراض معظم فترة السبعينات ولهذا يمكن ان يطلق على هذه الفترة بانها فترة حماس للاقراض المصرفى

A PERIOD OF ENTHUSIASM FOR LENDING
(Bogdanowicz - Bindert et al., 1984 : 71)

وفى دراسة قام بها كلا من **Mascarenhas & Sand** لدراسة الهيكل التنظيمى الداخلى المتبع فى اكبر ٥٠ بنك فى الولايات المتحدة الامريكية، بغرض معرفة نظام تقييم المخاطر فى بلد ما **Country - risk** وكيفية وضع حدود الائتمان لكل قطر وجدوا الآتى:

أن البنوك محل الدراسة تضع حدودا على الاقراض لكل دولة لكى تحدد وتقيد درجة تعرضها او انكشافها **Exposure** فى كل على حده. وأن هذه الحدود يتم وضعها من قبل لجنة تسمى لجنة **Country Limit Committee (CLC)** تتكون من كبار مديرى البنك. وهذه اللجنة تتلقى التوصيات والتقارير من ممثليها فى البلدان المختلفة ومن المحللين التابعين لها وعلى ضوء كل ذلك تحدد درجة التعرض بالنسبة لكل دولة من الدول.

والواقع أن هؤلاء المديرون يحددون قراراتهم بناءا على الدراسة المتعلقة بدرجة المخاطر فى كل دولة وخطة تسويق القروض فى البنك
Marketing Plane & Country risk Analysis Study

وهنا لاحظ الباحثان أن المعلومات المتعلقة بمثل الدراسات السابقة انما يقوم بها موظف واحد وهو الموظف المسئول عن البلد المعنى وغالبا مايكون ذلك الشخص ناقص الخبرة أو التدريب أو كليهما معا، بحيث لا يمكنه الوقوف على حقيقة المخاطر التى توجد فى البلد الذى يكتب عنه. ومن ثم فإن المعلومات التى تحتويها تقاريره ودراساته ينقصها - فى الواقع - التوازن كما ينقصها التيقن فى مدى تعبيرها عن حقيقة الوضع فى بلد ما. هذا فى بعض البنوك.

كما وجدوا ان هناك نموذجا آخر من البنوك ادخلت نوعا من التحسين فى هيكلها التنظيمى حيث أوجدت موظفا يقوم بدور المنسق، حيث يتلقى المعلومات من الموظف المسئول عن بلد وينسقها ويكتب التقارير عنها. وهذه الوظيفة المستحدثة، انما تتميز بأنها تتيح فرصة اجراء المقارنة بين الدول المختلفة، كما أنها تؤدى الى تحديث Updating المعلومات التى ترد اولا بأول. الا ان هذا النظام - فى رأى الباحثين - اكتشف أنه يعانى من عيبين أولهما، ان القرار بتحديد حدود القروض انما مازال يعتمد على الموظف المختص بالبلد المعنى، وثانيهما، ان العلاقة انما هى مقصورة بين المنسق والموظف المسئول ولا علاقة للمنسق باللجنة التى تأخذ القرار (CLC)

وفى نموذج ثالث، وجد Mascarenhas & Sand أن بعض البنوك قد إستحدثت وحدة بحث ودراسة تقوم بدراسة خاصة بها عن البلد المعنى وتبلغ توصياتها ونتائج دراساتها الى اللجنة CLC . وتميز هذا النظام بأنه يمكن المقارنة بين تقرير الوحدة الجديدة وبين تقرير الموظف المسئول عن البلد المعنى.

وفى نموذج رابع أكثر تطورا وجد أنه منتشر فى البنوك ذات الخبرة الدولية الأكبر من غيرها، وجد الباحثان أنه توجد فى بعض هذه البنوك وحدات للتقيم تضم بين أعضائها مجموعات من المتخصصين فى الشئون الاقتصادية والسياسية، وترسل بتقاريرها الى وحدة التنسيق وهذه ترسل ايضا بتقاريرها الى لجنة إتخاذ القرارات

المتعلقة بحدود القروض CLC . وهذا يعد اكثر تطورا لانه ياخذ في الاعتبار الظروف والاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في درجة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك في بلد. (D. Eiteman et al., 1986 : 482 - 484)

الخلاصة ان هذه الدراسات الميدانية والعملية أثبتت أن هناك خللا في الهيكل التنظيمي في بعض البنوك، ساهم جزئيا في الافراط في الاقراض لكثير من دول العالم الثالث. ولقد حدث هذا لأن البنوك كانت مدفوعة للاقراض السيادى لاعتبارات كثيرة سبق ذكر بعضها، كما أنها كانت واقعة تحت مؤثرات اخرى سنراها على الصفحات القادمة.

أما على المستوى الرقابي، من حيث مدى خضوع البنوك الدولية النشاط لقواعد تنظيمية معينة أو وقوعها تحت اشراف ورقابة معينة تمارس عليها من قبل هيئات أو جهات معينة، فلقد لوحظ الآتي: أن معظم البنوك الدولية لم تكن تخضع للحد الأدنى من الاشراف أو الرقابة من قبل حكوماتها، ومنها البنوك الأمريكية. اذ من الملاحظ أن أعمال هذه البنوك في الخارج كانت بعيدة عن دائرة رقابة السلطات الأمريكية أو غيرها من الحكومات في الدول المتقدمة الأخرى. اذ لم تشأ الحكومة الأمريكية ان تتدخل في أعمال البنوك الدولية لرغبتها في عدم حرمان بنوكها من المنافسة وتحقيق المكاسب الكبيرة في السوق الدولية للاقراض. وهذا الموقف يراه البعض أنه كان بمثابة تأييد بل تشجيع للبنوك على نشاطها الاقراضى الخارجي قبل ١٩٧٧. ففي فترة السبعينات كان لكل بنك امريكي نظامه الخاص الذي يعمل طبقا له، كما كان لكل بنك هيئة اشرافية ذات معايير خاصة منفصلة تماما عن المعايير التي تتبعها بنوك اخرى، ومن ثم لم تكن توجد قواعد معينة قبل ١٩٧٧ لقياس درجة التركز في كل بلد. كما لم يكن يوجد نظام التقارير الشاملة **Consolidated Reports** عن الاقراض الأجنبي من قبل البنوك مما حجب امكانية رسم صورة دقيقة وواضحة عن درجة الانكشاف الكلية بالنسبة لكل بنك ومن ثم عن موقف الجهاز المصرفي في بلد ما ككل.

وتلافيا لهذا الوضع الغير الطبيعى، بدأ الكونجرس الأمريكى الضغط بقوة من اجل تصحيح وضع الاشراف Supervision ،ففى عام ١٩٧٧ أنشأت الهيئات التنظيمية الفيدرالية ما يسمى Country Exposure Report حيث طالبت البنوك ان تكتب تقارير نصف سنوية توضح فيه درجة انكشافها فى كل بلد من البلدان التى تقرضها على أساس حالة بحالة Case By case أى على أساس فردى، وليس من كل البلدان كحالة واحدة. وكانت المعلومات المدونة فى التقارير التى تقدمها البنوك إنما يتم نشرها من خلال مجلس يسمى مجلس مراقبة الهيئات المالية الفيدرالية فى نشرة تسمى Country Risk Lending Survey توضح فيها البلدان المعرضة البنوك فيها للخطر.

وأيضا تم تشكيل لجنة - بخصوص ذات المسألة - تسمى لجنة:
Inter - Agency Country Exposure Review Committee
وكانت تتكون من فاحصين من هيئة الرقابة او الاشراف الفيدرالية الغرض منها تحديد الدول ذات المخاطر فوق العادية Above Normal Risk ثم تحيط البنوك علما بهذه الدول.

ولكن نلاحظ أن كل هذه الاجراءات والمطالبات للبنوك لكى تكشف عن موقفها السليم والصحيح فى البلدان المقترضة لم يؤثر على سياساتها الاقراضية التى اتبعتها خلال تلك الفترة. وهذا يرجع الى اسباب عديدة بعضها يقع على جانب البنوك كما راينا بعضا منها من قبل. وبعضها يرجع الى أن الاجراءات التى قامت بها الحكومة انما كان ينقصها فرض جزاءات تطبق على البنوك التى تخالفها. وترتيبا على ذلك نجد ان البنوك قد تجاهلت تقارير المراقبين والفاحصين الحكوميين Government Examiners ومن ثم استمرت فى اتباع سياستها وازدادت درجة تركزها أكثر واكثر بعد عام ١٩٧٧، أى بعد وضع القواعد السابقة.

وحاولت جهات الاشراف الأمريكية وضع بعض القواعد التنظيمية الأخرى للتخفيف من افراط البنوك فى الاقراض لدول بعينها وتركز ديونها بالتالى ومن ثم ازدياد درجة تعرضها للخطر والذى قد ينعكس على النظام والجهاز المصرفى فى الولايات المتحدة.

من ذلك أن الولايات المتحدة قد حددت سقفا إئتمانيا للائتمان من قبل المصارف لا يتجاوز ١٥٪ من راسمال البنك لكل مقترض على حدة، الا أن الواقع العملى كشف عن ان هذه القاعدة كانت غير ذات قيمة عملية اثناء عقد السبعينات (وهو العقد الذى شهد ارتفاعا كبيرا فى معدلات الديون). وهذا يعود الى أن البنوك لفت حول القواعد السابقة واعتبرت كل هيئة من الهيئات، والحكومات، إنما تعد وحدات منفصلة فيما يتصل بهذا السقف الائتمانى، أى تستطيع الهيئات المتعددة فى دولة واحدة الحصول على ١٥٪ كل على حده، وبالتالى لم تكن قد حلت المشكلة. وهنا نجد ان الرقيب على العملة تدخل عام ١٩٧٨، وأراد ان يحل هذه المشكلة على اسس عملية اكثر من ذى قبل. وتمثل هذا الحل فى اعتبار الهيئات او الوكالات الحكومية ذات المصادر التمويلية الخاصة، تعد وحدات مستقلة فيما يتعلق بالنسبة المحددة ١٥٪، كشركة بترولية مثلا... الخ. هذا بينما الوكالات والهيئات التى تعتمد على الدولة مهما تعددت فهى تدخل ضمن النسبة الموحدة، أى ينظر اليها على أنها هيئة واحدة. الا أنه يلاحظ أن هذا الحل لم يضع نهاية للمشكلة التى أرادت جهات الاشراف وضع نهاية لها.

K. Lissakers, 1984 : 51 - 55)

وأمام استمرار المشكلة واستمرار افراط البنوك فى الاقراض المصرفى استمر البحث عن كيفية اخضاع ممارستها وتصرفاتها لنوع من القيود التنظيمية.

ففى عام ١٩٧٩، توصلت الجهات الاشرافية والتنظيمية على البنوك الى وضع نظام من اربعة نقاط اساسية الهدف منها هو تقييم درجة الخطر فى بلد من البلدان المقترضة. واهم هذه النقاط الأربع هى:

الأولى: وضع تقرير احصائى مصمم بغرض تحديد درجة الانكشاف بالنسبة لكل بنك.

الثانية: تقييم النظام الداخلى فى كل بنك فيما يتصل بالاقراض الأجنبى.

الثالثة: المراجعة الداخلية المنتظمة والمنظمة لمعرفة كيفية مواجهة المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك.

الرابعة: اتباع اسلوب لمعرفة درجة انكشاف البنوك على اساس حالة بحالة، وبصفة خاصة بالنسبة للبنوك ذات درجة التعرض المرتفعة.

والواقع أن وضع هذه النقاط المحددة انما هو إستمرار للجهد الدائم لجهات الاشراف على المصارف بغرض ضبط ممارساتها، خاصة ما يتعلق منها بالاقراض الخارجي، كما راينا سابقا. الا أن هذا الجهد كان يواجه أو يقابل بأذن صماء من قبل البنوك، وربما هذا يرجع الى أن دوافع الاقراض من قبل البنوك وظروف سوق الاقراض الدولى كانت اقوى بكثير،مما منعها أن تصغى للنداءات المتكررة من قبل الهيئات الفيدرالية. وهنا نستشهد فى ذلك بما قاله P. Volcker ،رئيس البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى ١٩٧٩، من ان ما هو أهم من وضع القواعد هو العمل على تنفيذها Implemenation وهو الأمر الذى لم يحدث! اذ رغم ان هذه القواعد قد تم وضعها فى ١٩٧٩، نجد أنه فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، ازدادت ديون أكبر تسع بنوك امريكية على المكسيك من ٣٢٪ الى ٥٠٪ من راس مالها، أى ازدادت درجة انكشافها ودرجة تركز قروضها فى آن واحد. أى ازدادت درجة تعرضها للخطر. (P. Volcker, 1983 : 13 - 18)

ويجب أن نسجل هنا أنه لم يكن يوجد تنسيق بين القواعد والقيود التنظيمية بين البنوك الدائنة التى تنتمى الى دولة مختلفة. اذ كانت القواعد انما توضع على اسس وطنية فى الدول الصناعية المتقدمة. ومن ثم كانت قواعد الرقابة والاشراف على أعمال البنوك، تختلف من دولة لأخرى. فمثلا فى الولايات المتحدة الامريكية، كانت البنوك ـ ولو من الناحية النظرية ـ عرضة للخضوع لقواعد فى الاشراف والفحص الدورى من قبل الحكومة. أما فى المملكة المتحدة البريطانية، فكان نظام المتابعة والاشراف إنما يعتمد اساسا على التقارير التى تقدمها البنوك والاجتماعات غير الرسمية مع الادارة فى البنوك. هذا بينما نجد ان سويسرا وألمانيا الغربية قد اتبعتا نظاما يعتمد على إستخدام محاسبين خاصين للتفتيش على البنوك (فى أواسط السبعينات عملت شركة محاسبة واحدة لحساب سيتى بنك وكذا لحساب السلطات المصرفية السويسرية!).

يضاف الى ما سبق أنه خلال السبعينات كانت بعض الدول التى تنظم أعمال البنك الأم فقط دون أن تاخذ فى الاعتبار فروع البنك التابعة أو المستقلة والتى تعمل فى الخارج. هذا فى حين أن دولا أخرى قد تداركت هذا الأمر وأخذت تحاسب البنوك

العاملة على أسس شاملة Conslidated Basis أيضا قد تختلف الدول بحسب المسألة التى تركز عليها ومن ثم توليها إهتماما كبيرا، فمثلا قد نجد دولا تركز على مسالة السيولة Liquidity Issue والبعض الآخر يهتم بمسألة نسبة رأس المال / الأصول، فى حين ان البعض الثالث قد يترك المسألة دون تنظيم.

ولا شك أن هذا التباين الكبير بين القواعد الاشرافية والتنظيمية المعمول بها على اساس قومى قد أظهرها بصورة غير كافية لتحقيق الانضباط فى الأداء المصرفى. كما تبين انه لا يكفل السلامة فى العمل المصرفى نظرا لما يتميز به الأخير من التساند والترابط من خلال العلاقات والصفقات كبيرة الحجم التى يتم عقدها بين بنوك تنتمى الى جنسيات مختلفة*. ولقد ازداد الاهتمام بمسألة حتمية التعاون المصرفى بين البنوك على اثر فشل الكثير من المصارف مما اثر على السوق المصرفية وتدهور رقم الأعمال فيها. والخطوة الأولى فى هذا الاتجاه تعود الى سبتمبر عام ١٩٧٤، حين اجتمع محافظو البنوك المركزية فى مجموعة العشرة بالاضافة الى سويسرا واعلانهم استعدادهم لتقديم السيولة الكافية للنظام المصرفى فى حالة تعرضه لأزمات لتفادى التدهور الذى يتعرض له. وفى ديسمبر من نفس العام تم تشكيل لجنة تنظيم العمل المصرفى والاشراف عليه تحت اشراف بنك التسويات الدولية فى بازل بسويسرا لكى توجد قواعد الاشراف على البنوك وهى ما سميت بلجنة Cooke ولجنة كوك أو لجنة بازل كما تسمى أحيانا هى لجنة تم تكوينها عام ١٩٧٥ وأخذت اسمها نسبة الى السيد W. P. Cooke من بنك انجلترا. ولقد جاء تكوين هذه اللجنة بعد اتفاق بازل المشار اليه، وبعد ادراك الأوساط المالية والنقدية الدولية ضرورة التوصل الى نوع ما من التنظيم الدولى من أجل حماية النظام المصرفى فى الدول الرأسمالية على الأقل من نفسه وهذا يرجع الى أن وجود عدد كبير من التشريعات والنظم المختلفة الى جوار بعضها البعض أدى الى منافسة غير عادلة فى العديد من الأسواق المصرفية وسيادة

* إذ أن عدم التنسيق لا يكفل تحقيق الأمن للبنوك، نظرا لأنه لو تفردت دولة أو أكثر بوضع قواعد اشراف ورقابة مشددة على بنوكها ولم تضع الدول الأخرى قواعد مماثلة، فسيقع الضرر على بنوك الأولى وتكون فى مركز تنافس اضعف. وبالتالى لن تحل مشكلة القرض للخطر، خاصة اذا ما أخذنا طبيعة العلاقات السابقة بين البنوك فى الحسبان.

الشعور بعدم اليقين بخصوص تصرفات البنوك وإلى اين تسير؟. وتهدف هذه اللجنة إلى وضع بعض الارشادات والتوجيهات المتعلقة بالتعاون بين السلطات فى الدول المختلفة من ناحية. ومن ناحية اخرى إلى توزيع الأدوار الرقابية والاشرافية بينها فيما يتعلق بفروع البنوك التابعة لها والعاملة فى الخارج بغرض التنسيق والاشتراك فى الاشراف عليها بما يتفق وطبيعة الفرع الموجود فى الخارج. والغاية من مثل هذه الاجراءات، هى تفادى هروب أو افلات اى من الفروع من عملية الاشراف لا لشىء إلا لكونها تعمل خارج وطنها، فلا هى تخضع للاشراف الوطنى لانها تعمل فى الخارج ولا هى تخضع للاشراف من قبل سلطات البلد المضيف لكونها غير وطنية. اذ حدثت بعض الوقائع فى هذا الخصوص - حيث كان لبنك لويدز الانجليزى فرع فى سويسرا، وحينما تعرض لمشاكل عديدة، كادت تهدد البنك الرئيسى ذاته، الا أن الآخير لم يستطع بسط رقابته عليه لأنه متوطن فى سويسرا. كما ان السلطات السويسرية لم تستطع الاشراف عليه لاعتباره بنكا بريطانيا. وبهذا تمكن الفرع من الافلات من رقابة السلطتين الأم والمضيفة. وإستمر الحال على ما هو عليه، حتى جاءت لجنة كوك وأقرت مبدأ الاشراف المشترك على المصارف.

(K. Lissakers, 1984 : 62)

ومبدأ الاشراف المشترك هذا يقضى بأن البلد المضيف يكون مسئولا عن فروع البنوك فيما يتعلق بمسالة السيولة Liquidity ، هذا بينما يكون البلد الأم مسئولا عن مسالة القدرة على الدفع Solvency . هذا فيما يتعلق بالفروع Branches . أما ما يتعلق بالبنوك التابعة ولكنها تتمتع بنوع ما من الاستقلال Subsidiaries ، والبنوك المشتركة، فتكون السلطات فى البلد المضيف مسئولة عن الاشراف عليها كلية .

(S. Bellanger, 1987 : 44 - 47)

ولقد أسفرت لجنة كوك ايضا عن ميلاد اتفاق جماعى على بعض المسائل مثل الاشراف ومراقبة أنشطة المصارف على أسس شاملة

Consolidated World Wide Basis

وأيضا بخصوص الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر التى قد تتعرضلها البنوك من جانب الدول التى تواجه مشاكل فى سداد مديونيتها التى حلت آجال استحقاقها

(Z. Lernohouse, 1984 : 3)

إلا أنه من الملاحظ أن القواعد و التوصيات التي انتهت اليها لجنة كوك سنة ١٩٧٥، كانت مليئة بالثغرات، ولم تلق حظا جيدا من النجاح. والدليل على فشل هذه القواعد فى تحقيق أهدافها الأساسية هو فشل كثير من البنوك نتيجة أنشطة فروعها الغير خاضعة للاشراف مثل بنك Ambrosiano Bank فى لكسمبرج سنة ١٩٨٢، وبنك SMH فى المانيا سنة ١٩٨٣، حيث لم يتيسر الاشراف عليه من قبل البنك المركزى حيث أن الافراط فى الاقراض كان من فرعه فى لكسمبرج. مما استتبع معه ضرورة تعديل تشريع البنوك فى ألمانيا عام ١٩٨٤. أى بعد الاعلان عن ازمة الديون بعامين تقريبا.

وأمام فشل اتفاق ١٩٧٥، كان من اللازم اعادة النظر فيه مرة ثانية وهو الأمر الذى حدث فى عام ١٩٨٣. ولقد كان الهدف من اعادة النظر هذه تقوية نظام الاشراف على البنوك، وجعله اكثر فعالية وان يتم بدرجة كافية. ومن الملاحظ أن التعديل الذى تم اجراؤه على اتفاق سنة ١٩٧٥ فى سنة ١٩٨٣، قد خرج ببعض التغييرات فى هذا الاتجاه. ومن أهم هذه التعديلات ما يلى:

الأول: مسألة الاشراف الشامل Consolidated Supervision ويقصد بهذا النوع من الاشراف أن يتم جمع التقارير التى تقدمها البنوك لا بخصوص النشاط المصرفى والائتمانى للبنك الرئيسى فقط وإنما أيضا نشاط كل فروع البنك فى الخارج بحيث يتم دمج أو توحيد كل هذه التقارير فى تقرير موحد. والغرض من هذا الاجراء هو تمكين السلطات الرقابية والاشرافية من التفهم والوقوف على نشاط البنك ككل من حيث درجة الانكشاف أو التعرض Exposure Rate بالنسبة للبنك فى مجموعة، وفى ظل هذا الوضع يسهل تقدير الموقف تقديرا جيدا وكذا اتخاذ الاجراءات اللازمة والمناسبة فى نفس الوقت.

الثانى: أما التعديل الثانى، فيتعلق بمسألة كفاية الاشراف Adequacy of Supervision وسد الثغرات، والفجوات الاشرافية. ولقد انصرف الاتجاه الى أنه اذا قدر البلد المضيف أن الاشراف أو الرقابة من جانب البنك الأم غير كافية فعلى السلطات فى البلد المضيف ،اما أن تطلب من البنك عدم الاستمرار فى ممارسة نشاطه فيها، واما ان تضع بعض القواعد التى يتعين على البنك اتباعها، خلال

إستمراره فى ممارسة النشاط. وكذلك الحال بالنسبة للبلد الأم، فإما أن تمد اشرافها ورقابتها على بنوكها فى حالة السماح لها بالعمل فيما وراء حدودها Boundaries أو لا تشجع البنك على ممارسة النشاط خارج الحدود، وهذا الاجراء الاخير انما يكون فى حالة تقدير البلد الأم عدم كفاية الاشراف من قبل السلطات المضيفة. وهذان المبدأن انما يهدفان الى الحد وعدم تشجيع البنوك على الذهاب والتركز فى المناطق التى يضعف فيها الاشراف. وأيضا تم فى التعديل الأخير تقرير مبدأ المسئولية الاشرافية الكاملة لكل من السلطات النقدية للبلد الأم والبلد المضيف بحيث تصبحامسئوليتين مسئولية مشتركة على الفروع Branches فى حالة السيولة. وكذا تكون السلطات النقدية (البنك المركزى) فى البلد الأم مسئولة عن التوقف عن الدفع بالنسبة للفروع، اما البنوك المرتبطة والتى تتمتع بنوع من الاستقلال والتى يطلق عليها Subsidiaries فهى تخضع للاشراف المشترك من قبل البنوك المركزية فى البلد الأم والمضيف فى حالة التوقف عن الدفع أو العجز عنه وذلك بعد أن كان من اختصاص السلطات النقدية فى البلد المضيف بمفردها. (W. Cline, 1984 (a) : 120)

لكن يلاحظ على تعديل سنة ١٩٨٣، رغم ما جاء به من احكام وقواعد قد تفيد فى ضبط العمل المصرفى وجعله اكثر سلامة، الا أن اتباع تلك القواعد يعتمد على الاقناع الأدبى. كما ان تحديد المسئولية المشتركة عن الفرع انما كان يعوزه التحديد الواضح، خاصة ما يتعلق منها بمسئولية البنك الأم بالنسبة للفروع فى الخارج. لذا لا غرابة أن نجد أن البعض قد طالب بوجوب اصدار تشريعات تحدد فيها بوضوح تام المسئوليات المشار إليها. وملاحظة ثالثة على عملية التعديل الأخير، أن ما تقرر فيها انما يتعلق بالاشراف والمراقبة والمتابعة، دون التطرق الى تحديد مسئولية من تقوم بدور المقرض الأخير Lender of Last resort

كما يجب ان نسجل هنا، ان مسألة فعالية الاشراف وما تتطلبه يحد منها اعتبارات السرية والكتمان التى تحيط بها البنوك عملياتها المصرفية ومن ثم تحول هذه الاعتبارات دون تبادل المعلومات بحرية وبدرجة كافية بين البنوك، و بالتالى تحد من التعاون الدولى فى هذا المجال. أكثر من هذا نجد ان بعض التشريعات الوطنية

تشدد على مثل هذه الاعتبارات، مثل تشريعات البنوك البريطانية الصادر فى عام ١٩٧٩. كما نجد ان سويسرا قد أجرت استفتاءا حول موضوع اباحة تبادل المعلومات بين البنوك، وكانت النتيجة تأييد الحظر وفرض القيود على ذلك

(A.W. Mullineux, 1987 : 50 - 54)

أكثر من هذا يرى البعض أن فعالية الاشراف يحد منه عوامل اخرى مثل، غياب سلطة يمكن ان تتخذ قرارات لها قوة الالزام، ، تنافس الحكومات فى تقديم التسهيلات المختلفة الصور والأشكال بغرض اجتذاب المصارف اليها، وأيضا من الناحية الثالثة، من الملاحظ أن الامتداد الجغرافى الواسع والانتشار الكبير للبنوك العملاقة واستخدامها لوسائل تكنولوجية متقدمة للغاية فى ممارساتها لنشاطها يجعل فعالية برامج الاشراف وأداء لجنة كوك مشكوك فى مدى جدواه.

(E. A. Brett, 1985 : 234)

وللحق نضيف الى الاعتبارات السابقة، اعتبار عملى آخر تمثل فى مدى توافر النية الحقيقية لدى البنوك التجارية فى الانصياع للقواعد التنظيمية والاشرافية التى تضعها الدول المختلفة. فالواقع أن هذه البنوك تحدد مدى امكانية خضوعها لمثل قواعد الاشراف على ضوء توافقها مع مصلحتها من عدمه، فإذا كانت مصلحة البنوك قد إقتضت الاستمرار فى عملية الاقراض حتى من فروعها مدفوعة بالدوافع السابق الاشارة اليها، فإنها تستمر فى ذلك غير عابئة بالقواعد التى تم وضعها. ولعل اكبر دليل على ذلك ازدياد اقراض البنوك الأمريكية لأكثر دول العالم مديونية فى امريكا اللاتينية بعد وضع للعديد من القواعد الاشرافية أو التنظيمية، على النحو السابق الاشارة اليه.

وأمام هذا الوضع نجد أن البعض مثل Dr Henry Kaufman من مؤسسة Salomon Brothers قد ذهب الى القول بضرورة خلق سلطة دولية رسمية للاشراف على المؤسسات المالية الكبرى والأسواق المالية بصرف النظر عن اماكن تواجد هذه المؤسسات والأسواق. واضاف أن هذه السلطة يجب أن تتخذ بعض الاجراءات، مثل وضع حد أدنى لرأس المال، ونظام للتقارير بالنسبة لكافة المؤسسات الكبرى التى تعمل على المستوى الدولى والاتفاق على حد أدنى من القواعد المعيارية

المعيارية الموحدة تكون محل التزام من الشركاء فى العمل التجارى فى الأسواق النقدية المختلفة
(S. Bellanger, 1987 : 46)

ويمكن ان نضيف هنا فى مجال الاشراف والتنظيم الدوليين أنه بالاضافة إلى لجنة Cook السابق الاشارة اليها وجدت اللجنة الاستشارية للجماعة الأوروبية الاقتصادية
European Community Advisory Commit ee
وهى التى خلقت فى عام ١٩٧٧، لكى تتولى تنسيق وتنظيم المهام الاشرافية بين الدول الأعضاء فى الجماعة.
(A.W. Mullineux, 1987 : 50 - 54)

ومع اتخاذ الاجراءات الاشرافية السابقة، نجد ان البنوك التجارية استمرت فى الاقراض المصرفى ومنح الائتمان وتقديم التسهيلات لحكومات وهيئات الكثير من البلدان النامية، اذ لم تحل هذه الاجراءات دون الاقراض بمعدلات كبيرة شهدت أوجها فى ١٩٧٩ - ١٩٨١. ومن هنا اصبحت هذه البنوك اكثر عرضة للانكشاف فى هذه البلدان. واستمر الحال حتى تم الاعلان عن أزمة الديون فى أغسطس ١٩٨٢، على اثر اعلان المكسيك عدم قدرتها على السداد. ومن ذلك الحين لجات الى التنظيم والتنسيق الدولى مثلما راينا فى اعادة النظر فى اتفاق لجنة Cooke وتارة تلجأ الى التشريعات الوطنية لاحكام قبضتها والزام البنوك باتباع تلك القواعد.

ففى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال، صدر قانون للاشراف على الاقراض الدولى فى عام ١٩٨٣ تحت اسم
The International Lending Supervision Act of 1983.
وبموجب هذا القانون اشير الى أن الاستقرار الاقتصادى فى امريكا وفى العالم يجب ألا يتأثر أو تهددها ممارسات الاقراض غير الواعية! أو غير المحترسة Impruden t Lendig او الاشراف غير الكافى Indequate Supervision
وانه يجب تصحيح الاخطاء التى وقعت فى الماضى. ومن ثم تعرضت البنوك الأمريكية لمزيد من الضغوط من قبل الكونجرس الامريكى لضبط ممارساتها. وسياسة الكونجرس الأمريكى كانت ترتكز على نقاط أساسية هامة من بينها، اولا: ارغام البنوك على الاعلان عن قروضها للعالم الخارجى، وهذا انما كان بغرض القضاء على السرية التى كانت تتبعها البنوك فى اجراءات المحاسبة أو لحساب لحجم ديونها

ومعاملاتها الخارجية، وبالتالى يصبح بمقدور المودعين والمساهمين فى البنوك وسلطات الاشراف الوقوف على حقيقة قيمة أصول هذه البنوك والتى تعتمد الى حد كبير على طبيعة مشاكلها ومدى توزيعه الجغرافى .

ثانيا : وضع قواعد تنظيمية موحدة لكى تقلل من فرص الافراط فى الاقراض.

ثالثا : العمل على زيادة رأسمال البنك والاحتياطات الخاصة - والتى كانت تسمى

Allocated Transfere Risk Reserves

الضرورية لمقابلة الخسائر من أجل تقوية مواقف البنك فى مواجهة أى خسائر محتملة ضد القروض الاجنبية القائمة ، كما أنه طبقا لقانون ١٩٨٣ ، أصبحت التقارير التى تكون البنوك الملزمة بكتابتها عن درجة تعرضها ربع سنوية بعد ان كانت نصف سنوية حسب النظام الذى كان قد وضع فى عام ١٩٧٧ ، وتمت مطالبة البنوك بالاعلان عن البلدان التى تزيد درجة انكشافها فيها عن ١٪ من الأصول الكلية وأن تزود هيئات الاشراف بالمعلومات عن حجم ونوعية هذه القروض. أكثر من هذا نجد أن تلك الهيئات قد طالبت البنوك الامريكية ان تحدد القروض الخارجية المضمونه من قبل الحكومة الامريكية أو وكالتها المختلفة . اذ أن هذه النوعية من القروض كانت تعامل من قبل كما لو كانت قروضا داخلية أو محلية ، مما كان يظهر مدى انكشاف البنك الكلى بأقل من حجمه الحقيقى .

وكانت البنوك مطالبة بالا تقل نسبة رأس المال/الاصول عن ٥٪ ، ولقد سمح قانون ١٩٨٣ ، للمشرفين على البنوك ان يزيدوا هذه النسبة بحيث تتراوح بين ٧ - ١٠٪ وذلك بالنسبة للبنوك ذات درجة التركيز الشديد فى بعض البلدان .

هذا فى الولايات المتحدة (K.Liassakers, 1984 : 52 - 59)

أما فى الدول الغربية الاخرى فتميزت الاجراءات الرقابية والاشرافية بالتفاوت اذ نجد أن دولة كسويسرا كانت الوحيدة من بين المراكز المالية الرئيسية التى وضعت قواعد استلزمت احتياطيات إجبارية مقابل الانكشاف أو التعرض فى الدول الرئيسية التى تعانى من مشاكل أو تواجد صعوبات فى عمليات السداد.

ثم بدأت السلطات الرقابية فى السويد وهولندا ، وحديثا جدا اليابان فى اصدار توجيهات فى هذا الاتجاه . أما فى الدول الاخرى ، فكان الأمر متروك لادارة كل بنك تتخذ ما تراه ، مع امكانية التأثير أو الاقناع الادبى من جانب السلطات الاشرافية .

* الا أنه مع الوقت توالت صدور القوانين المنظمة لممارسة البنوك فى الاقراض وفى الكشف عن أعمالها *. الا أنه قبل ذلك نجد أن مجلس الجماعه الاوربية قام بوضع مرشد أو قواعد سلوك فى عام ١٩٨٣ ، والتى تعد ملزمة للدول الاعضاء ، يتعلق بضرورة تقديم الاقرار الشامل Consolidated بحيث يسرى بدءا من منتصف ١٩٨٥ ، وطبقا لهذا النظام كانت السلطات الرقابية ملزمه بتبادل المعلومات فيما بينها داخل دول الجماعة فقط ، ودون تبادلها مع دول أخرى . ولكى يتم ذلك ، انما كان يلزم عقد اتفاقات ثنائية أيضا للمحافظة على سرية العمل المصرفى داخل الجماعة .

مما سبق يمكن ان نتبين بوضوح أن البنوك فى خضوعها للاشراف مرت بعدة مراحل ، اذ لم تكن البنوك تخضع من الناحية الفعلية لأية قواعد اشرافية ، ثم بدأت توضع بعض القواعد على المستوى الوطنى ، وأخيرا بدأ نوع من التنسيق على مستوى الدول الرأسمالية من خلال لجنة بازل . ولكن يلاحظ على القواعد السابقة جميعها أنها لم تكن ذات فاعلية ، ولم توضع موضع التنفيذ الفعلى ، بل كانت البنوك تلف حولها بوسيله أو باخرى، ومن ثم استمرت فى ممارستها الاقراضية والمصرفية دون رقابة جادة .والدليل على ذلك توالى المحاولة بعد المحاولة لبسط الرقابة على البنوك حتى أواسط الثمانينات ، بعد حدوث الأزمة فى ١٩٨٢.

---

* من العوامل التى أدت الى زيادة الأقراض الغاء الرقابة فى الصرف على البلدان الصناعية والتى كانت مطبقة قبل السبعينات ولقد أدى هذا الى افراط البنوك وتوسعها فى الاقراض الخارجى السيادى وغير السيادى ، كما أدى ذلك الى نمو السوق الأولى للاقراض وانتشاره فيما وراء البحار (البنك الدولى ١٩٨٥: ١٠٨)

ومن الأسباب التى يذكرها الكتاب لازدياد حجم القروض المصرفية الدولية ، أو فى قول آخر الأسباب التى أدت الى الازدياد الكبير فى حجم الدور الذى تلعبه البنوك التجارية الدولية كمصدر للاقراض للدول النامية أو لتمويل العجز فى موازين المدفوعات . بالاضافة الى تمويل التجارة بها ، تضاؤل حجم المساعدات الرسمية التى تحصل عليها الدول النامية ، بالاضافه الى هذا فقد شهد حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تجاه البلدان النامية ثباتاً نسبياً تقريبا من الناحية المطلقة ، وهبوطا كبيرا كنسبه من حجم الاموال الصافية التى تحصل عليها البلدان النامية من مصادر مختلفة .

فبالنسبة للاستثمارات المباشرة ، نجد أنها شهدت هبوطا نسبيا خلال فترة السبعينات ، بالمقارنة لما كان عليه الوضع خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن . هذا على الرغم من السياسات التى اتبعتها الكثير من الدول النامية فى اتجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبيه المباشرة، وتقديم وافر الامتيازات وكل وسائل التشجيع الممكنه فى هذا الخصوص. اذ أنه طبقا لاحصاءات البنك الدولى نجد أن حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية تجاه البلدان النامية كنسبة من صافى التدفقات الرأسمالية قد تطورت على النحو المذكور فى الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)
الاستثمارات المباشرة فى البلدان
النامية كنسبة من صافى التدفقات الرأسمالية

الفتـــرة	نسبة الاستثمـار
١٩٦٠/١٩٦٥	١٩٫٨
١٩٧٠	١٩٫-
١٩٧٥/١٩٨٠	١٥٫٥
١٩٨٠/١٩٨٣	١٢٫٩

المصدر : البنك الدولى ، ١٩٨٥ : ١٠٤ .

ولا يفوتنا الاشاره الى أن القروض المصرفية والاستثمارات المباشرة ، خاصة من قبل الشركات العملاقة ، انما يسيران يدا فى يد من حيث الوجهة والمقصد .

اذ أن من الملاحظ أن القروض انما تذهب الى الدول التى تتبع سياسات تشجيعية تجاه الاستثمار الأجنبى ،الذى يذهب اليها ايضا هذا النوع من الاستثمار الاجنبى مثلما فى المكسيك ، ا رازيل فهما أكبر دولتان تحصلان على الاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى ذات الوقت أكبر دولتان مدينتان فى الدول النامية بصفه عامه ، وبديون مصرفية بصفه خاصه .

وبالنسبة للمساعدات أو المعونات الرسمية من الحكومات أو الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أو / والبنك الدولى للتعمير والتنمية ، فقد شهدت هى أيضا تدهورا فى معدلاتها مرور الوقت وخلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات . مع هذا فى الوقت الذى ازدادت فيه فجوة النقد الأجنبى فى البلدان النامية لتدهور حجم صادرتها ، وارتفاع حجم واردتها وتدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالحها ، الى غير ذلك من العوامل . وهنا رأت هذه الدول ان الملجأ الذى يمكن أن يسد هذه الفجوة هو الاقتراض من المصارف الدوليه هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أدت الشروط القاسية . Harsh Conditionality التى تفرضها الهيئات الدولية خاصة صندوق النقد الدولى ، فضلا عن ضآلة حجم المساعدات أو القروض التى يقدمها الى تفضيل القروض من مصادر تجارية . اذ نجد انه خلال النصف الثانى من السبعينات مول الصندوق حوالى ٥% من العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية - غير البترولية مجتمعه . هذا فى حين مولت البنوك التجارية من خلال منح القروض ما يزيد عن ٦٠% . كما أنه فى عام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، زودت البنوك هذه الدول بحوالى ١٥ مرة ضعف ما زودها به الصندوق من موارد مالية (G-Bird, 1985: 139)

أنه حسب احصاءات البنك الدولى، هبطت المعونات الرسمية للتنمية المقدمة من دول ال OECD ، كنسبة من الناتج القومى الاجمالى خلال السبعينات وأوائل الثمانينات على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)
تطور معونات التنمية الرسمية OECD
خلال سنوات مختارة فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٢
كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى

الفتـــرة	نسبة المساعدات
١٩٦٠	١٥ر ٪
١٩٦٥	٤٥ر٪
١٩٧٠	٣٤ر٪
١٩٧٥	٣٥ر
١٩٨٠	٣٤ر٪
١٩٨٢	٣١ر٪

المصدر : البنك الدولى ، تقرير، ١٩٧٩ ، جدول ١٦ : ٤٠
و تقرير ٩٨٤٨، جدول ١٨ : ٢٩١

وان كان يلاحظ أن أرقام المساعدات قد ازدادت فى صورتها المطلقة مقومة بالأسعار الثابته لعام ١٩٧٧ منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٨١ . اذ إزدادت حجم المساعدات التى تقدمها الدول السابقة مقومة بالبليون دولار على النحو الذى يوضحه جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)
حجم معونات التنمية بالبليون دولار

السنة	حجم المساعدات
١٩٦٠	١٢ر١
١٩٦٥	١٣ر١
١٩٧٠	١٢ر٧
١٩٧٥	١٥ر٢
١٩٧٧	١٤ر٧
١٩٨٠	١٧ر٥
١٩٨١	١٨ر٤

المصدر : البنك الدولى ، المصدر السابق

ويلاحظ أن الارقام المطلقة وفى صورتها النسبية أولا : أن حجم المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة يعد ضئيلا بالمقارنة لمدى حاجة الدول النامية لتمويل التنمية فيها ومدى العجز الذى تعانى منه موازين مدفوعاتها . ثانيا : أن الزيادة التى حدثت فى حجم المساعدات منذ عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ ، قبيل انفجار أزمة المديونية العالمية ، انما لا تذكر (٧ر٣ بليون دولار) ، بالنسبة لحجم المديونات التى حصلت عليها هذه الدول فى تلك الاثناء .
ثالثا : يجب التنوية أن كلمة مساعدات أو اعانات ، لا تعنى منح ، اذ ليس كل ما قدمته حصلت عليه الدول النامية تحت هذه المسميات لا يرد ، بل اغلبها قروض تلتزم بردها بالاضافة الى الفوائد المترتبة عليها ، ناهيك عن الشروط الاخرى التى عادة تصاحب القروض الحكومية الثنائية . رابعا : من الملاحظ أن حجم المساعدات الرسمية من دول OECD انما هى فى تدهور مستمر كنسبة مئوية من الناتج القومى لهذه الدول من ٥١ر% عام ١٩٦٠ حتى ٣١ر% فى عام ١٩٨٢ وهو عام الازمة وخامسا ، أن الارقام والمعدلات النسبية السابقة انما تقل كثيرا من الرقم الذى اقترحته الأمم المتحدة وهو وجوب أن تبلغ هذه المساعدات ٧ر% من الناتج القومى .

وهنا يجب أن ننوه بأن المساعدات التى قدمتها الدول البترولية أعضاء منظمة الأوبك قد فاقت كنسبة من ناتجها القومى النسبة التى قدمتها الدول المتقدمة . وان كان يلاحظ بشأنها أيضا أنها شهدت هبوطا هى الاخرى . ولقد تطورت على النحو الذى يبرزه الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)
تطور المساعدات من دول الأوبك كنسبة من ناتجها
القومى ١٩٧٥ - ١٩٨٢

السنة	دول الأوبك جميعها نسبة المساعدات %	الدول البترولية العربية نسبة المساعدات %
١٩٧٥	٢ر٩٣	٥ر٧٣
١٩٧٦	٢ر٣٢	٤ر٢٣
١٩٧٧	١ر٩٦	٣ر٩٥
١٩٧٨	٢ر٤٧	٤ر٦٩
١٩٧٩	١ر٨٦	٢ر٥٤
١٩٨٠	٢ر٢١	٣ر٤٤
١٩٨١	١ر٩٢	٢ر٨٧
١٩٨٢	١ر٦٥	٢ر٤٢

المصدر: البنك الدولى، تقرير ١٩٨٤، جدول ١٨ : ٢٩١.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فالنسبة فى واقع الأمر قد فاقت بكثير الأرقام السابقة سواء التى قدمتها الدول المتقدمة أو الدول البترولية أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط بصفه عامة ولقد تطورت مساعدات الدول العربية على النحو الذى يوضحه جدول ١١ العمود ٣.

ولقد كانت النسبة غير عادية بالنسبة لبعض البلدان العربية مثل قطر والتى بلغت بالنسبة لها حوالى ١٥٫٥٨٪ فى عام ١٩٧٥ ، وكذا بالنسبة لدول الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، السعودية والعراق .

وان كان يلاحظ أيضا الهبوط التدريجى فى نسبة المساعدات التى تقدمها الدول العربية حتى وصلت الى أدنى معدل لها فى عام ١٩٨٢ ، لتصل الى أقل من نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٥ ، وربما أحد الأسباب التى تكمن وراء ذلك الهبوط فى أسعار البترول منذ أوائل الثمانينات .

سوق الاقراض المصرفى الدولى :

ان من أهم الآليات التى أسهمت فى زيادة حجم الديون الخاصة من قبل البنوك سوق العملات الدولية وما لحقها من تطور فلقد شهدت هذه السوق تطورا على نحو سريع ومتزايد خلال عقد السبعينات نتيجة لعوامل كثيرة ، مما أدى الى زيادة عرض النقود Money supply من جانب المصارف التجارية الدولية ، ومن ثم أسهمت فى تضاعف حجم القروض بصفه عامه والسيادية بصفه خاصه التى تقبل عليها حكومات الدول النامية مما كون ما يسمى بهرم ديون العالم الثالث والتى قاربت التسعمائة مليون دولار تقريبا حتى الاعلان عن الأزمة .

ولقد تطورت تسميات سوق العملات الدولية أو سوق النقد الدولية فاطلق عليها سوق الدولارات الأوربية Euro-dallar market وترجع هذه التسمية الى أن نشأة هذا السوق اعتمدت على الدولار ، ويقصد بالدولار فى هذا الخصوص الدولار الاوربى - الذى لا يعدو أن يكون فى حقيقته سوى دولارا أمريكيا مودعا فى بنوك خارج أرضه - أرض الولايات المتحدة الامريكية وخارج رقابة السلطات النقدية فيها أيضا . وسمى أوربيا نظرا لان التعامل به ، يتم فى أوربا وبصفة خاصة لندن . كما يمكن أن يكون دولارا أمريكيا مودعا فى بنوك اليابان أو بعض دول جنوب شرق آسيا .... الخ ، وتوجد الى جانب الدولار الامريكى

عدة عملات أخرى مثل الاسترليني - الأوربي، الفرنك الأوربي والمارك الأوربي وحتى الين الأوربي (أى العملات التى يتم التعامل فيها خارج حدود أوطانها) و فى الواقع أن كل عملة قابلة للتحويل دوليا يمكن أن تأخذ نفس المكانة. ومع تعدد العملات التى تم التعاملات بواسطتها فى السوق العالمية إلا أنها سميت سوق الدولار - الأوربي نظرا لسيطرة الدولار على عملية التعامل فى هذا السوق بالنسبة للعملات الأخرى لفترة طويلة اذ يمثل بمفرده حوالى ٨٥٪ من إجمالى الودائع فى هذا السوق سواء البنوك المتعاملة أمريكية أو غير أمريكية

(C.Tugendhat, 1971 : 191)

إلا أننا نميل الى تسميته سوق النقد الدولية International money Market

أو سوق العملات الدولية International currency market

بدلا من سوق الدولار الأوربي أو حتى سوق العملات الأوربية

Europe Currency market

وهذا يرجع ما سبق ذكره من تعدد العملات التى تم التعامل بها فى السوق وكونها تحمل جنسيات العديد من الدول، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، الاخذ فى الاعتبار الطرف الآخر فى السوق وهو طرف الطلب حيث ينتمى الطالبون للاقتراض بالعديد من الجنسيات، ويحصلون على القروض فى صورة عملات مختلفة، قد لا تقتصر على الدولار أو على العملة بعينها، أو ان كان الدولار كما ذكرنا سابقا - له النصيب الأكبر فى هذا الصدد.

وأيا كانت التسمية فكلها ذات دلالة واحدة على الأقل فى إطار هذا البحث، حيث يتصرف المقصود الى السوق الخاص الذى تلجأ اليه حكومات الدول النامية وقطاعاتها الخاصة بالاقتراض أيا كان مكانه وأيا كانت العملات التى تم الاقتراض فى شكلها.

والسوق النقدية الدولية ليس لها هيكل معين، فهى فى حقيقتها تتكون من جزئين: الأول: ويتضمن عملية وضع الودائع قصيرة الأجل من العملات القابلة للتحويل فى البنوك التجارية أو فروعها العاملة خارج أوطانها، وتقوم هذه البنوك باقراضها للمقترضين النهائيين.

والثاني: ويشمل الصفقات التى تتم بين البنوك ذاتها حيث تقوم البنوك التجارية فيما بينها بدور المقرض والمقترض Lender & borrower وما تسمى inter-bank transactions كما أن السوق النقدية الدولية هى فى أحد صورها عبارة عن مجرد شبكة اتصالات تربط بين الأسواق المالية الكبرى. (P. Gabriel, 1986 : 1)

ولقد احتلت لندن The City مكان الصدارة كمركز للسوق نظرا لمركزها المالى لأوربا تاريخيا ولخبرة بنوكها الطويلة فى العمليات الدولية، ومن هنا أتى حرص الثورة الأمريكيى والأوروبية على ان تقيم فرع لها فى لندن ذاتها، واتخاذها كمركز مالى وتجارى (C. tugendhat, 1971 : 193)

ولقد أسهمت عدة عوامل فى نشأة هذا السوق وفى تطوره على النحو الذى وصل اليه مما جعله أحد ملامح التطورات النقدية والمالية الكبرى التى شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فلقد بدأ هذا السوق فى الخمسينات على أثر العوامل الآتية: لقد بدأت الخطوة الأولى بالنسبة لهذا السوق منذ عام ١٩٥٧ حينما فرضت الحكومة البريطانية قيودا على استخدام الاسترلينى لتمويل التجارة الدولية. ورغبة من البنوك البريطانية فى الاحتفاظ بأعمالها فى الخارج قامت بتلقى الودائع الدولارية والاقراض فى شكل دولارات ليحل الدولار محل الاسترلينى فى أداء الدور السابق مستفيدة من الحرية فى الحركة التى استمدتها من التشريع. ومن لندن بدأ السوق النقدى ينمو وينتشر الى بقاع أخرى كثيرة فى العالم، وفى نهاية السنة التالية لذلك (١٩٥٨) سمحت معظم حكومات البلدان الاوربية لعملاتها لان تصبح قابلة للتحويل مرة أخرى بعد الحرب، مما يعنى قابلية تحويلها بالدولار أو الى بعضها البعضدون مشاكل أو تعقيدات ادارية red tapes

والواقع ان مرحلة الستينات تمثل مرحلة الانطلاق take off بالنسبة لسوق النقد الدولية، فلقد عكست السوق التطورات والتغيرات فى البيئة الاقتصادية الدولية، ونمو الطلب المتزايد على الموارد المائية وتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة. ومن بين اهم التطورات التى شهدتها تلك الفترة اعادة تعمير أوربا واليابان، النمو السريع والمتزايد فى حركة التجارة الدولية التى أعقبت اتاحة حرية التمويل بين العملات الأوروبية فى نهاية الخمسينات، كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأحجام ضخمة عن طريق الشركات العابرة للأقطار TNC. مع متطلباتها التمويلية الضخمة.

وأمام هذه التغيرات - ومن مميزات النظام الرأسمالى سرعة التغير والتبديل لملاءمة الظروف الجديدة - رأت البنوك العملاقة أن من مصلحتها تتبع الشركات العابرة للأقطار في الخارج للمحافظة على علاقتها بها وخشية خسران عملاتها . كما رأت أهمية الاستمرار فى تمويل التجارة الدولية لهذا قام العديد من هذه البنوك بانشاء فروع لها فى الخارج وأصبح الاتجاه للتوسع فى الخارج من أهم مكونات استراتيجية هذه البنوك . هذا الاتجاه وما تبعه من موجه من توسيع البنوك عملياتها فى الخارج أسفر عن ازدياد فى حجم أصول هذه البنوك الخارجية بمعدل ٢٠٪ سنويا خلال عقد الستينات ، وبلغ معدل النمو ٣٠٪ سنويا فى الجزء الأوربى من هذه السوق ، ولقد ساعد على ذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال الذى مكن من ادارة التزاماتها وأصولة الأجنبية بسهولة .

أيضا شهدت الستينات التزايد المستمر في عجز الميزان التجارى فى الولايات المتحدة الامريكية ، والواقع أن هذا العجز انما يعني أن حجم الدولارات التى يحوزها غير أمريكيين فى الخارج قد ازداد بدرجة كبيرة مما مثل ضغطا كبيرا علي تلك العملة أضعف قيمتها أمام بعض العملات الحرة الأخرى كما ساعد على عملية المضاربة ، المهم أن هذه العملية وجدت طريقها الى أسواق الدولار الأوربى أمام هذا العجز المتزايد اضطرت الادارة الأمريكية لمحاربته - اتخاذ بعض الاجراءات بهدف التقليل من حجم العجز . وكانت تهدف تلك الاجراءات الى أن تمنع

curb تدفقات رأس المال الأمريكى الى خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الذى حدث هو العكس حيث بدأت البنوك فى الهروب من العمل دوليا من داخل الولايات المتحدة الى الخارج خاصة لندن من خلال انشاء فروع لها هناك ومن خلال استبقاء أرباحها أيضا فى الخارج . وكذلك حصلت الشركات الأمريكية العاملة فى الدول الاجنبية على معظم تمويلها من خارج الولايات المتحدة بنسبة ٧٥٪ حسب تقديرات ١٩٦٨ سواء أرباح معاد استثمارها أو قروض خارجية فى حين حصلت على ٢٥٪ فقط من تمويلها من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها

(C. Tugendnat, 1971 : 185 - 190)

ومن أمثلة القواعد التى فرضها المشرع الأمريكى ما يسمى
Interset Equalisation tax
وهو ما أدى الى فرض ضريبة اضافية على الأستثمارات الامريكية فى السندات الأجنبية . أمام هذا الاجراء اضطرت الشركات الامريكية ذاتها للأستثمار مباشرة فى الخارج والاحتفاظ بعائداتها بعيدا عن الولايات المتحدة هذا فى عام ١٩٦٣ ، وفى عام ١٩٦٥ ، تم فرض نوع من القيود الاختيارية على منح الائتمان الأجنبى قصير الأجل من قبل البنوك الأمريكية لغير المقيمين ، هذا فى الوقت الذى لم يكن يسرى فيه هذا القيد على فروع البنوك الأمريكية العاملة فى الخارج . هذا الاجراء كما قلنا سابقا ، دفع الشركات الامريكية العاملة فى الخارج الى الحصول على حاجتها التمويلية من خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

المهم أن هذه القيود وغيرها انما دفعت البنوك الأمريكية الى الاحتفاظ بودائعها فى الخارج بغرض تمويل أنشطتها . أكثر من هذا أنها كانت تستخدم - احيانا - الودائع الخارجية لتمويل بعض عملياتها فى داخل الولايات المتحدة ذاتها (Donaldson, 1988 : 5) . الا أن هذه الاجراءات بدأت فى الاسترخاء بعد عام ١٩٧٤ وفى عام ١٩٨١ حدث اعفاء للبنوك الوطنية من القيود حيث سمح لها باقامة فروع وممارسة أنشطة تقوم بالأقراض المصرفى الدولى من داخل الولايات المتحدة ذاتها . وهذا كله دعم وساعد على التوسع فى حجم سوق العملات الدولية ولاشك .

يضاف الى ما سبق عامل رئيسى آخر تمثل فى أن القيود التى فرضت من قبل البنك الفيدرالى الأمريكى على الأنشطة المحلية للبنوك الأمريكية والاجراءات التشريعية السابقة أدت الى اضعاف الموقف التنافسى للبنوك الأمريكية وجعل الاقتراض من السوق الأوربية أرخص فى أحيان كثيرة. (Coulbeck, 1984)

ولقد أدى تطور هذا السوق فى الخمسينات والسيتنات الى تقديم خدمات جليلة بالنسبة لحائزى الدولارات فى خارج الولايات المتحدة والذين لايرغبون الخضوع أو المرور بنظام البنوك الأمريكية فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية

---

(١) انظر فى ذلك أيضا (N. Coulbeck, 1984 : 24 - 26)

استخدمت السوق نظرا لأسباب سياسية ، كما نجد أن الشركات الدولية والتجار وبعض البنوك كانت تحركهم بواعث المصلحة الاقتصادية والمالية والقانونية أيضا . حيث أصبح بوسعهم التعامل بالدولار خارج الولايات المتحده وأينما ذهبوا ولم يعودوا مجبرين على اتمام ذلك من خلال بلدهم الأم .

ولقد شهد سوق الاقراض الدولي تطورات مثيره حقا خلال عقد السبعينات . وهذا التطور انما يرجع الى الأحداث والتحولات الاقتصادية التى شهدها النظام الرأسمالي بصفه عامه والنظام النقدى بصفه خاصه . ومن هذه الأحداث ممارسة الدول البترولية حقها فى رفع أسعار بترولها ومواردها الطبيعية بما يتفق والارتفاع فى أسعار المنتجات الصناعية الغربية .

وهذا الارتفاع فى أسعار البترول بوجه خاص أدى الى حصول الدول البترولية المصدرة للنفط على كميات كبيرة من العملات الأجنبية لدرجة لم تستطع اقتصاداتها استيعابها جميعها . هذا الموقف أدى بايجاز الى وجود دول تسمى دول الفائض وهى الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط خاصه تلك أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول والمسماه أوبك ، فى الوقت الذى كانت توجد فيه دول أخرى تعانى من عجز شديد فى موازين مدفوعاتها ومن صعوبات كثيرة ومتعدده تواجه عملية التنمية الاقتصادية فيها وهنا نبادر الى تسجيل أنه ليس التغير فى أسعار البترول بالارتفاع هو سبب العجز فى هذه الدول ، وانما قد يكون عاملا مساعدا أدى الى زيادة حجم فاتورة الالتزامات النقدية التى تلتزم هذه الدول بدفعها لاستيرادها الطاقة وبصفه خاصه البترول . ويؤيد وجهة النظر هذه أنه توجد من بين أكبر الدول مديونية ، دول منتجه ومصدرة للبترول مثل المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، مصر ، الجزائر ، فنزويلا ، الاكوادور ... الخ .

أيا ما كان الأمر والجدل حول دور البترول فى المديونية ، أنه توجد دول حققت فائضا ماليا ونقديا ضخما نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال عقد السبعينات . ولقد وجد جزء كبير من هذا الفائض طريقة الى السوق الدولية للنقد أو العملات . ويرجع هذا كما ذكرنا أيضا أن اقتصادات تلك الدول لم تكن مهيأة لاستيعاب كل الفائض هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقد كان السوق النقدى والمالى مهيأ لاستيعاب واستقبال هذه الفوائض والتعامل فيها نظرا لازدياد عدد البنوك العامله،

فيه، وتقدم الفنون المصرفية واستحداث الأساليب المتطورة التى تواجه الطلب الذى تزايد هو الآخر من جانب العديد من حكومات البلدان النامية بغرض الاقتراض.

ومن أمثلة صور التطور استحداث الأساليب اللازمة للأقراض طويل الأجل ومتوسط الأجل للمشروعات وللتمويل ذات الأغراض العامه (أى غير المرتبط أو المخصص لغرض معين) بالحجم المطلوب والضرورى ، مثل الائتمان الممتد أو المتجدد rollover credits ، القروض الجماعية SL المصرفية التعامل بنظام الحزم والمرتبط بضمانات الحكومة ... الخ ، اذ كان يمكن اجراء صفقات كاملة بمحادثات تليفونية و هو ما يعبر عن مدى المرونة التى يتمتع بها العمل فى هذا السوق • ومن ناحية أخرى يتسم هذا السوق بكبر حجم صفقاته ، اذ أن الحد الأدنى لقروضه لا يقل عن نصف مليون دولار فى حين أنه لا حد أقصى لهذه الصفقات . (Tugebhat, 1971, 194)

كما انضم عدد كبير من البنوك الى هذا السوق خلال عقد السبعينات لدرجة أن عددهم يقدر بالمئات ، ومن ثم ازداد المعروض من القروض وازداد الاقراض المصرفى .بحيث كان يدور معدل نموه حوالى ٣١٪ سنويا تقريبا .

ويضاف الى ذلك ازدياد النشاط الدولى للبنوك القائمة خاصة الكبرى منها سواء كمتلقين لودائع أو مانحين لقروض، ففى الدول ال ٢٤ أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تضاعف نصيب الأعمال الخارجية لبنوكها خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٨١ ، اذ تطبيقا لذلك نجد أن حجم الودائع الأجنبية قد ارتفع من ١١٫٣٪ الى ٢٣٫٤٪ من الودائع الكلية وازداد حجم القروض الأجنبية من ١٢٫١٪ الى ٢٣٫٧٪ من القروض الكلية وهكذا .

والحقيقة أن هذا السوق قد نما بدرجة كبيرة ايداعا واقراضا الأمر الذى لم تستطع معه السلطات النقدية فى البلدان الصناعية المتقدمة ملاحقته أو وضعه تحت المراقبه . كما أن بعض هذه السلطات خاصة فى لندن ،حيث يوجد المركز الرئيسى للسوق لم ترد فعل ذلك ، حيث رأت هذه السلطات أنه لا يوجد مبرر أو مانع يمنع أو يحول دون استقطاب ما يعد مصدرا لكسب العمــلات النقديــة فــى

سوقها النقدى (Lever & Huhne : 51 - 82). وأنظر ايضا فى
نمو السوق (D.K. Das, 1986 : 140)

هذا بالاضافه الى أن العمل فى هذه السوق يحقق مزايا كثيرة بالنسبة للبنوك العاملة فيه ، اذ تمارس هذه البنوك أعمالها فى ظل سوق العملات الدولية بعيدا عن الرقابة الفعالة سواء من جانب الدولة الام . اذ تعمل خارج حدودها ، أو حتى من جانب الدولة المضيفه اذ تمارس عملها بعملة غير عملتها . ففى هذا السوق لا تخضع البنوك للقواعد المتعلقه بالنسب بين الأصول و الالتزامات، مثل القواعد المتعلقه بنسبة الاحتياطى النقدى الواجب الاحتفاظ به ، أو غير ذلك من القواعد المنظمة لعمل البنوك والتى تلتزم بها فى داخل أوطانها ، أو حتى فى البلدان الأخرى اذا كانت تتعامل فى عملتها هذا فضلا عن الصرامة فى فرض السرية على أعمال البنوك وعدم التدخل فى شئونها .

الا أنه يمكن القول أنه نظرا لعدم خضوع هذه السوق لأى بنك مركزى أو لأى صورة من صور التدخل ، لم تكن توجد احصاءات دقيقة عن مدى نموه منذ نشأته وحتى عام ١٩٦٤ حيث بدأ بنك التسويات الدولية (Bis) ينشر سلسلة من التقارير عنه نصف سنوية وربع سنوية ،من خلال تقارير البنوك المركزية فى بعض البلدان الصناعية . وان كان يلاحظ على تقارير هذا البنك (Bis) ما يلى : -

اختلاف وتباين الاحصاءات والأرقام التى تصل اليه،فى العمق ومدى التفصيل الذى تحتوية .

ترك بعض الأنشطة التى تمارسها البنوك فى السوق خارج اطار هذه الاحصاءات.

تأخر ارسال بعض التقارير لفترات قد تطول لتصل الى سبعة أشهر،أكثر من هذا لم يكن توجد تقسيمات أو تصنيفات فى تقارير البنوك المركزية للاحصاءات تتعلق بالديون قصيرة الاجل (أى التى تقل مدتها عن سنه واحدة) والتى لعبت دورا خطيرا فى تفاقم الوضع فى بعض البلدان المدينه كالمكسيك.وهكذا ظل الامر مجهولا فيما يتصل بأنواع الديون ، الديون العسكرية ،تسهيلات الموردين - تسهيلات المصدرين ، والعملات الأوربية وغيرها حتى اعلن عن الأزمة . هذا كان الوضع الغالب حيث لم تكن سوى قلة من البنوك المركزية فى الدول الصناعية تدرى ماذا

تفعل بنوكها التجارية فى العالم الخارجى .

..., Only a few central banks had an idea of the overall involvement of the commerical banks in international loans.

ولقد أدى نقص المعلومات على النحو السابق الى أضعاف الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية التابعة لها وفشل بعض المحاولات التى تمت فى هذا الخصوص. على سبيل المثال ، لقد فشلت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على بنوكها فى سوق العملات الدولية أن تحتفظ باحتياطى معين. اذ رفضت البنوك العاملة فى هذا السوق ذلك لحجة أن مثل الالتزام يجعلها فى موقف تنافس أضعف فى مواجهة البنوك التى تنتمى الى جنسيات أخرى وتعمل فى نفس السوق ولا تخضع لمثل هذا الالتزام هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى بحجة أن نجاح مثل هذا الأجراء يلزم أن يكون عام التطبيق على كل البنوك العاملة فى السوق فى كل مراكزه الجغرافية الممتده والمختلفة .

(Delamaide, 1984 : 40 - 51)

الا أن صندوق النقد الدولى بدأ ينشر احصاءات عن هذا السوق بداء من يناير ١٩٨٤ فقط ، فى دوريته الشهرية .

كما توجد بعض المصادر الاخرى والتى يمكن الارتكان الى معلوماتها مثل

International Financial Statistics

ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . Morgan Gurarantу bank of New York

أيا كانت مصادر النشر - مع ملاحظة الاختلاف احيانا فى الارقام بينها - نجد أنها تتفق فى أن الاتجاه العام هو النمو بمعدلات مرتفعه جدا فى الحجم الكلى لسوق العملات الدولية حتى عام ١٩٨٢م حيث نما هذا السوق بنسبة ٧٪ . OECD

هذا عن الكتلة الأوربية من السوق وهى ما تسمى

The European Reporting Area الا أن بنك التسويات الدولية بدءا من عام ١٩٧٣ بدأ يضيف فى تقديراته أصول البنوك بالعمله الاجنبية فى مراكز مالية رئيسية خارج أوربا خاصه فى كندا ، اليابان ، الولايات المتحدة الامريكية ، والفروع الخارجية الرئيسية للبنوك الامريكية . وهذه الاضافه وذلك الشمول انما تظهر مدى التضخم الكبير فى حجم السوق . فلقد قدر الحجم الكلى لاستخدامات موارد البنوك العاملة فى هذا السوق فى عام ١٩٨٢ حوالى ١٦٩٤٥ر١ بليون دولار . وقفز هذا الرقم ليصل فى ١٩٨٤ حوالى ٤ر٢١٦٠ر٢ بليونا من الدولارات .

(Bis, Quartely repot, 1985, Octob,)

ولقد تمثلت أهم مصادر هذا السوق منذ نشأته وخلال تطوره فى:

(١) ودائع الشركات الدولية ذات الفائض النقدى والذى حصلت عليه من خلال عملياتها الدولية ، مع ملاحظة أن نسبة لايستهان بها من هذه الفوائض انما تولد فى دول العالم الثالث التى تعمل فيها هذه الشركات وتهدف الشركات الى الحصول على فائدة على الأموال التى لا تحتاجها فى الحال .

(٢) ودائع البنوك المركزية فى بعض البلدان التى تراكمت لديها فوائض من الدولار نظرا للعجز فى الميزان التجارى الأمريكى . وهنا يجب أن نلاحظ أن البنوك المركزية لا تقوم بالاقراض فى هذا السوق مباشرة وانما من خلال تزويد بنوكها الوطنية بالدولارات أو غيره من العملات ثم تقوم الأخيرة بالاقراض فى هذا السوق .
(Tugendhat, 1971 : 191)

كما شهدت السبعينات رافدا من الروافد الغنية التى تغزى سوق الاقراض الدولى . ويتمثل هذا الرافد فى زيادة التدفقات النقدية من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط . كما سبق أن رأينا .

ومن المعروف أن الدول البترولية تودع الجزء الأكبر من ودائعها الخارجية لدى سوق العملات الدولية . فطبقا لتقديرات بنك لندن كان توزيع استعمالات أموال دول الاويك Opec كالآتى خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٧م كالآتى فى صورة نسبة مئوية ، انظر الجدول (١٢)

من هذا الجدول يلاحظ أن سوق العملات الدولية يمثل الجهه الرئيسية التى تتجه اليها الودائع البترو - دولارية من دول الاويك . وهو ما أتاح لهذا السوق موارد هائلة تستطيع البنوك العاملة فيه استغلالها فى الاقراض

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبى للودائع الخارجية لدول الأوبك حسب
الجهة المتلقية لها
٧٤ - ١٩٧٧ (٪)

الجهه المتلقية للودائع	المسبة المئوية (٪)
١-ودائع لدى سوق العملات الدولية	٣٩ر٤
٢-قروض ثنائية	٢٤ر٥
٣-استثمارات اخرى	١٥ر٣
٤-سندات الحكومه الامريكيه	٩ر٤
٥-قروض لمنظمات دولية	٦ر١
٦-ودائع لدى البنوك الامريكيه	٤ر١
٧-سندات الحكومه البريطانية	٢ر١
	١٠٠

Soruce: The Economist, June*l*, 1978

قصير و متوسط الأجل . وتلى ذلك فى الأهمية القروض الثنائية ويلاحظ أن أغلبها انما تذهب إلى حكومات الدول النامية التى لها صلات خاصة بحكومات الدول المقرضة ، والتى تلجأ قليلا الى الاقتراض من سوق الاقراض الدولى أو سوق العملات الدولية مثل بعض الدول العربية والدول الافريقية .

وسوق العملات الدولية بالصورة التى قدمناها من حيث النشاه والحجم والتطور وكيفية العمل فيها قد لـ بت دورا كبيرا فى اقراض البلدان النامية المدينة. ويعتبرها البعض- بحق - سببا ساسيا من الأسباب التى أدت الى إتهياة المناخ المناسب والملائم لتطور وتفاقم مشكلة الديون الدولية المصرفية . وهذا يتضح من أن نمو السوق وتطوره قد سارا يد فى يد مع نمو وتطور أزمة المديونية العالمية .
(Delamaide, 1984 : 51)
وانظر ايضا (Lever & Huhne, 1985 : 51 - 52)

ولقد تحقق ذلك من خلال العوامل الآتية :-
أولاً : الحرص الشديد من قبل البنوك الدولية العاملة فى هذا السوق على اقراض دول العالم - الثالث بصفه عامه وحكوماتها بصفه خاصه فى معظم عقد السبعينات . اذ ترتب على ازدياد حجم السوق واستمرار تدفق الودائع اليه ، ان اندفعت البنوك الى البحث عن منافذ outlets لتوظيفها. كما مثلت المنافسه بينها أيضا عامل ضغط شديد للاقراض بطرق وأحجام ولدول ربما لم تكن لتقبل عليها من قبل . كما أدى انتشار سوق العملات الدولية فى عدة مراكز جغرافية الى تسهيل عملية الاقراض والاقتراض بالنسبة لأطراف التعامل . فلقد استخدمت البنوك الكبرى فى العالم فروعها أو البنوك المرتبطة بها branches & subsidiaries فى نقل الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود القومية للدول المختلفه ، ثم استخدمتها بعد ذلك فى نقل الأموال قصيرة ومتوسطة الأجل وبعيدا عن الرقابة فى أوطانها (G. Bell, 1973 : 1-7)

وعلى سبيل المثال فى آسيا مثلت سنغافورة مركزا ماليا دوليا لدول جنوب شرق آسيا ، ومن ثم أصبح العديد من القروض الدولية لاندونسيا ، ماليزيا ، تايلاند وحتى المقترضين من استراليا يتم تمويلها من سنغافورة (P. Gabriel, 1986 : 2)

كما انه طبقا لاحصاءات بنك التسويات الدولية BIS ، وجد أن حوالى الثلث الى النصف من عمليات أكبر بنوك العالم تتم فى خارج أوطانها من خلال ما يسمى off-Shore transactions
ولقد بلغ حجمها فى عام ١٩٧٤ حوالى ١٥٠ مليارا من الدولارات ، ثم تضخمت اتصل الى ٥٠٠ مليارا عام ١٩٧٩م. هذا على جانب السوق والبنوك .

وفى المقابل نجد أنه فى الوقت الذى كان ينموفيه سوق العملات الدولية على النحو السابق ، كانت البلدان النامية عاكفة على البدء فى برامج وخطط تنموية طموحه وكانت فى أمس الحاجه الى التمويل . ومن ثم ازداد اعتمادها على التمويل الخارجى . وهنا وأمام ضآلة الموارد الرسمية واقتراضها بالعديد من الشروط ، لجا بعضهذه الدول الى المصادر الخاصه ، خاصه من سوق العملات الدولية .

وهذا يرجع أيضا الى قلة الشروط غير ذات الطبيعة التجارية كما أنها كانت تتسم بأنها قروض ذات اغراض عامه ، أى لا يتم ربطها من قبل المقرضين بمشروع معين أو حتى يتدخلون فى كيفية انفاقة . هذه العوامل ولدت الشعور لدى حكومات البلدان النامية بأنهم يستطيعون تحقيق قدرا من النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة شعوبها دون خلق حالة من التبعية الاقتصادية أو السياسية . ويقدر أقل من المعاناه على جماهير شعوبهم .

بالاضافة الى العوامل السابقه ، نجد ميكانزم الاداء فى السوق نفسه قد اصبغ على العمل فيه نوع من الشعور بالطمأنينة وانخفاض المخاطر على جانب البنوك بالذات . فقيام السوق أدى الى تقليل درجة الخطر Risk التى يمكن للبنك الفرد أن يتعرض لها .

ولقد تحقق ذلك من خلال خلق نوع من التضامن التنافسى بين البنوك بعضها البعض خاصة فيما يتعلق بالقروض، التى تقدمها لدول العالم الثالث - غير البترولية . وهذا التضامن ، انما نشأ من أنه فى الوقت الذى تتنافس فيه البنوك الدولية فى الوصول الى أسواق البلدان النامية ، نجدها تقترض من بعضها البعض على نطاق واسع جدا فى سوق العملات الدولية ، بغرض تحقيق الهدف السابق وهو ما يعرف بالصفقات البنينيه Inter-bank transactions كما أنه عند تعرض بنك للخطر يلجأ الى غيره من البنوك العاملة معه فى السوق للاقتراض.

... فى تقديم القروض للدول النامية،

بل أيضا شجعت الأخيرة على الاقتراض من هذا السوق. اذ نجد أن هذه الابتكارات والتكنيكات الجديدة Techniques أدت إلى المساهمة فى خفض درجة المخاطر بالنسبة للقروض بصفة عامة وبالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الآجل بصفة خاصة وهذا النوع هو ما يمثل - بحق - حاجة ومطلب البلدان النامية. وهو ما نعرضه فى الآتى:

(١) نشأة ما يسمة بالائتمان المجدد أو المتجدد Rolled - Over Credit

وطبقا لهذا الاسلوب يتم منح الإئتمان لفترة معينة غالبا ما تكون فترة قصيرة، ثم يتم تجديد القرض أو الائتمان ولمدة أخرى عند انتهاء المدة الأولى ولكن طبقا لسعر الفائدة العائم او المتغير Floating interest rate

وهذا يعنى ببساطة شديدة ان معدل الفائدة يمكن ان يتغير فى كل مرة يتم تجديد القرض فيها حسب تغير ظروف وشروط السوق، خاصة ما يتعلق منها بتكلفة القروض البينية أى تلك التى تتم بين البنوك بعضها البعض لفترات قصيرة الآجل كل ثلاثة أو ستة اشهر. وهذا الاسلوب يستطيع البنك ان ينقل الى المقترض المخاطر من خلال تحميله عبء التغيرات التى تحدث فى السوق. وهنا يجب أن نضيف ان عملية التجديد او التمديد هذه انما تتم عادة بطريقة أوتوماتيكية بالنسبة لغالبية الاتفاقات. الا ان بعض هذه الاتفاقات بالنسبة لبعض هذه الأنواع من الائتمان قد تتضمن انها تصبح مستحقة وواجبة الدفع عند انتهاء مدتها فى حالة عدم قدرة البنك للحصول على تمويل. وبالطبع مثل هذا الشرط يوقع البلد المدين فى مأزق ويجعله فى موقف لا يحسد عليه.

كما أننا يمكن أن نضيف ان هذا الفن المصرفي، قد يحقق فى جانب منه مطلبا للدول النامية، وهو التجديد التلقائى للقرض بحيث يصبح من النوع طويل الأجل أو متوسط الأجل حسب مدى حاجتها له. وهذا لا شك يجنب البلد المدين البحث عن قرض جديد ومفاوضات جديدة، كما يجنبه البحث عن توفير الأموال اللازمة لسداد القرض الأول، ودخولها سوق الاقتراض من جديد وهكذا. وهذا ولا شك يكلفها اعباء وجهود والتزامات مالية ضخمة.

القروض الجماعية Syndicated loans (S.L.)
حيث مثلت هذه القروض نسبة كبيرة من القروض التى حصلت عليها البلدان النامية من سوق العملات الدولية خلال عقد السبعينات . ولقد شجع هذا التكنيك كما سنوضح فيما بعد على تشجيع البنوك على تقديم القروض للدول النامية ومن ثم زيادة المعروض فيها والانتهاء الى ما انتهت اليه الأزمة .

(٣) نشوء ما يسمى بالكونسورتيوم بنك . وهو بنك يتكون نتيجة اشتراك عدد من البنوك فى تكوينه ، وقد تخصص البنوك من هذا النوع فى الاقراض لمنطقة جغرافية معينه ومن ثم قد تنشأ بداءة لهذا الغرض ومن هنا يكون هذا النوع من البنوك أكثر الماما وتعرفا ومن ثم تقديرا وادراكا لظروف مثل هذه المنطقة ، مما يؤدى الى تقليل مخاطر الاقراض الفردى :

(S. Griffith - Jones, 1980 : 206 _ 210)

ولقد أدت التطورات السابقة بالاضافه الى العوامل التى سبق ذكرها فى هذا الفصل الأول . الى ازدياد المرونه بدرجة كبيرة جدا فى هذا السوق وتضخم الأموال لدية . مما أدى بالبنوك العاملة فيه الى أن تبحث عن سوق لها . ومن هذا السوق حصلت الكثير من الدول النامية على قروضها وهذا هو السوق التى أقرضت منه البنوك الأمريكية والأوربية واليابانية كثيرا من قروضها لدول العالم الثالث ، بقروض وصفها Delamaide فالقروض العائمة Floating loans أى القروض الهائمة على وجهها تبحث عن مستقر لها وانتهى المقام بمعظمها فى سوق البلدان النامية لاعتبارات عديدة سبق ذكر بعضها خلال الفصول السابقه وسيذكر البعض الأخر فى الفصل القادم . وهنا يقول الكاتب نفسه معلقا على دور سوق العملات الدولية فى هذا الخصوص.

"The Euromarket provided the loan techniques, the institutions, and the freedom of recycling in world of floating currencies"
(Delamaide, 1984:40)

ولقد كان بنك The bank of London & South Americo
ورئيسه Sir George Baltont أول بنك يقرض دولارات أوربية ، كما كانت ساحل العاج أول دولة نامية تقترض تقريبا من هذا السوق فى عام ١٩٦٨ ، قرضا قيمته ١٠ ملايين دولار .

(M. Long & F. Venerosa, 1986 : 296 - 297)

ثم بعد ذلك ومنذ أوائل السبعينات أصبحت الدول النامية مثل البرازيل والمكسيك وغيرهما من المقترضين الأساسيين من سوق العملات الدولية لتصبح لما يسمى بالقروض السيادية Soucreign loans ، ولقد قدر D' Artisa أن الدول النامية - غير البترولية قد استطاعت النفاذ الى هذه السوق واقترضت منه بمعدلات متزايدة ، ثم تصاعد نصيبها فى القروض الاجمالية التى يعطيها هذا السوق من ٦٫٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٥٤٪ فى عام ١٩٧٧ واستمرت فى التزايد حتى أوائل الثمانينات كما أشرنا سابقا ، ولقد أثر ذلك ولا شك على هيكل قروض أو ديون العالم الثالث - غير البترولى حيث أصبحت نسبة كبيرة من القروض البلدان النامية تتم بشروط السوق ومصادر خاصة وهو ما يعرف باسم

(Griffith - Jones, 1980 : 206 - 208)

اذ كما يوضح جدول رقم (١٣) استمر حجم اقتراض الدول النامية من سوق العملات الدولية فى تزايد مستمر ، خاصة منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ . ولكنه شهد بعض الانخفاض فى ١٩٨٠ ثم ارتفع مرة أخرى فى عامى ٨١ ، ١٩٨٢ ، ثم بدأ فى الهبوط بعد ذلك . وان كان بسبب الاعلان عن الأزمة والأخطار التى أدركتها البنوك بعد وقوعها . ويعزى الارتفاع للسير فى الاقتراض من هذا السوق الى أنه بعد أن كان عدد قليل من الدول النامية يعرف الطريق الى سوق العملات الدولية ازداد عددها مع مرور الوقت - ونظرا لهبوط المساعدات الرسمية والتشدد فى شروطها وغير ذلك من الأسباب السابق ذكرها - حتى بلغ حوالى ٥٨ دولة فى نهاية يونيو ١٩٨٢ ، أى بشهرين قبل الاعلان عن ميلاد الأزمة واستمر السوق فى تقديم الائتمان لبعض الدول المدينة تحت ضغوط عديده ولكن بكميات متناقصة .

جدول رقم (١٣)

حجم الائتمان المصرفى من سوق العملات الدولية للبلدان النامية

السنة	الكمية	النسبة المئوية للتغيير
١٩٧١	١٤٧٥	—
١٩٧٢	٢٤٧٥	٦٧,٨
١٩٧٣	٧٢٥٧	١٩٤,٤
١٩٧٤	٨١٤٢	١٢,٢
١٩٧٥	١١١٦٢	٣٧,١
١٩٧٦	١٥٠١٧	٣٤,٥
١٩٧٧	٢٠٩٧٦	٣٩,٧
١٩٧٨	٣٧٣٠٠	٧٧,٨
١٩٧٩	٤٧٩٦٤	٢٨,٦
١٩٨٠	٣٥٠٥٤	٢٦,٩-
١٩٨١	٤٥٢٣٩	٢٩,١
١٩٨٢	٤١٢٤٦	٨,٨-
١٩٨٣	٣٢٨٨٣	٢,٤-

المصدر World Financial Market

مذكرة فى Morgan Guranty Trust Co., Variou isran

Das, 1986 : 142, table 5,1

ويلاحظ أن البنوك العاملة فى هذا السوق ، والتى تعد الاداة الرئيسية فيه ، خاصة البنوك الدولية العملاقة التى تستطيع أن تمارس تأثيرا قويا عليه بسبب ضخامة حجمها وقدرتها الفائقة على جذب الودائع وقدرتها التسويقية الرفيعة المستوى ، انما تمارس نشاطها على أساس الحالة العامة للسوق ، فى وقت معين لا حسب كيفية الاداء فى الدولة المقترضة ، وعلى هذا ففى الوقت الذى يمر فيه السوق بدرجة سيولة مرتفعة لسبب أو للآخر ، يأتى معيار الجدارة الائتمانية Creditworthiness فى مؤخرة الاعتبارات أو محددات الاقراض الأقل أهمية Less iomportant وعلى العكس فى أثناء فترة الهبوط فى السيولة فى السوق تميل البنوك الى التمييز بين المقترضين ومن ثم تولى معيار الجدارة الائتمانية اهتماما اكبر. (Griffith-Loans, 1980 : 210)

وتطبيقا لمعيار الجدارة الائتمانية نجد أن حسب بيانات Instituitional & investor سبتمبر سنة ١٩٨٢ تحتل الدول الأفريقية القاع من حيث مدى جدارتها الائتمانية . فمن بين ١٠٧ دولة ، وجد أن ساحل العاج تحتل رقم ٦١، الجابون ال ٦٦ ، الكاميرون ٦٨ . ومن بين الدول التى يتراوح ترتيبها بين ٩٥ - ١٠٧ ، كان ٨ دول منها من أفريقيا لوحدها . وتأسيسا على ذلك نجد أن نصيب الدول الافريقية من الائتمان الممنوح من سوق العملات الدولية يبلغ ٣٪ فقط ، وتعد زائير من أكثر الدول الافريقية جنوب الصحراء اقتراضا من المصادر الخاصه سواء أكانت مضمونه ١١٪ أو غير مضمونه ٧٥,٨٪ والباقى تحصل عليه من صندوق النقد الدولى من البنك

(T.M. Callaghy, 1984 : 62-63)

القروض الجماعية
(Syndicated loans)

ومن العوامل الرئيسية التى ضخمت الأفراط والتوسع فى الاقراض لحكومات وهيئات دول العالم الثالث ، ومن ثم ساهمت فى بناء هرم الديون الابتكارات المستمرة فى فنون الصناعة المصرفية . ومن بين أهم هذه التجديدات ما يسمى بالقروض الجماعية أو المجمعة . (Syndicated loans)

ويكمن جوهر هذا الفن المصرفى الجديد فى أنها عملية مشاركة جماعية حيث يقوم بنك واحد يسمى البنك الرائد "Lead-bank" أو "Lead-manager" بالتعهد أو الارتباط المباشر مع المقترض على حجم وشروط كل الأمور المتعلقة بالقرض المطلوب ثم يقوم البنك الرائد بدعوة عدد من البنوك الأخرى للاشتراك فى تمويله ويوزع عليهم مذكرة تشمل المعلومات المختلفة عن القرض والمقترض وظروفه

ويلاحظ أن البنك الرائد قد يقتصر دوره على الأعداد للقرض واجراء المفاوضات بشأنه ، وذلك مقابل الحصول على بعض الرسوم و التى تسمى نفقات ترتيب القروض arrangement fees . ويلاحظ هنا أن البنوك التى تسمى بنوك الأعمال Merchant Banks ذات الموارد المحدودة تلعب أساسا هذا الدور فقط (دور الاعداد والترتيب للقروض وذلك لأن مواردها المالية محددة ومن ثم لاتستطيع الاشتراك المالى فى القروض)

وفى أغلب الاحوال يساهم البنك الذى يلعب دور البنك الرائد فى تمويل القرض ذاته . حيث يساهم فى تمويل جزء منه شأنه شأن أى بنك آخر من البنوك المساهمة فى القرض. وفى هذا يلعب البنك دورين دوره كبنك رائد يتولى الترتيب والاعداد للقروض ودور كممول لجزء منه ، ويلاحظ أن هذا الدور المزدوج عادة أو غالبا تقوم به البنوك التجارية Commercial Banks . وهنا يجب أن تسجل أن البنوك التجارية تفضل بنوك الأعمال اذ أنها عند الضرورة تستطيع أن تدفع من مواردها المالية ما يكمل النقص فى القرض ليخرج بالحجم والشروط المتفق عليها مع المقترض. ويذكر أن Bankers Tnust Company قامت بأول قرض جماعى فى السوق النقدية الدولية عام ١٩٦٨ (P.Wellons 1987:177) .

والبنك الذى يلعب الدور الرائد على النحو السابق ، يجب أن تتوافر فيه عدة شروط هامه مثل ، توافر المهارات المصرفية الرفيعة المستوى التى تمكنه من الترتيب واجراء المفاوضات اللازمة لمثل ذلك ، كما يلزم توافر الخبرة له بالدول المقترضه ومعرفته بظروفها الاقتصادية وقدراتها المالية . أن يكون البنك على علاقة بالحكومات المقترضة ، وعلاقة بالبنوك الاخرى التى عادة ما يدعوها للاشتراك فى القرض الجماعى . وأيضا أثبت الواقع العملى أن علاقة البنك بالحكومة الأم يلعب دورا هاما فى حصوله على فرصة ادارة الصفقات المصرفية مع الخارج . كما يلزم أن يكون البنك الرائد ذو سمعه طيبه good reputation وقدرة على التجديد والابتكار Imaginative Capability وقادر على التفريق بين المدينين أو طالبى الاقتراض حيث يفرق بين المدين ذو الجدارة الائتمانية المرتفعة والمدين أو طالب الاقراض الذى يتسم بالاعسار وعدم القدرة على الوفاء أو ذو السمعه السيئة فى الأسواق العالمية كما يلزم أن يكون البنك قادرا على وضع الشروط أو الضمانات Covenants المناسبة للمقترض وأن يعمل بشرف وأمانه (P. Wellons, 1987 : 173-175) .

والبنك الرائد - كما ذكرنا - سابقا يتقاضى اتعاب فى مقابل الاعداد والترتيب للقرض، وكان البنك الرائد يأخذ العموله أو الاتعاب لذاته فى بداية الأمر، ثم بدأ بعد ذلك يوزعها على نفسه وعلى البنوك التى ساهمت فى القرض حسب مدى مساهمة كل بنك فيه . حيث أن التصرف الأول من قبل البنك الرائد أدى الى احجام وانسحاب الكثير عن الاشتراك فى القروض الجماعية. هذا الوضع أدى الى اجبار البنوك الرائدة على أن تشترك البنوك الصغيرة فى الرسوم من أجل أن نجذب عدد كاف من البنوا. لمنح الائتمان المشترك Woo

(The Economist, March, 22, 1980)

ويلاحظ أنه أثناء حياة القرض، قد يشمل تكتيك القروض الجماعية المصرفية قيام البنك الرائد أو بنكا غيرة بدور الوكيل عن البنوك الأخرى ويسمى فى هذا الحالة agent bank . ويقوم البنك الوكيل بدور هام يتمثل الهدف منه فى جمع ومتابعة والعمل على استمرارية قيام المقترضين بخدمة الدين من اعادة اصله بالاضافة الى الفوائد المستحقة على القروض. ويؤدى هذا الدور من خلال :-

أ- التأكد من أن الشروط السابقه والمتفق عليها وقت توقيع العقد قد نفذت .

ب - القيام بتحصيل وجمع أنصبة المشتركين فى القرض ورفعها للمقترض.

ج - حساب وجمع الفائدة بالمعدلات التى تمت الموافقه عليها وتوزيعها على المساهمين فى القرض كل بقدر حصته فيه

د - التأكد من مراعاة النصوص المتعلقة بالضمان ومن مدى ملاءمتها لما يستجد من ظروف . وقد يطلب الوكيل ضمانات اضافية

(T.H. Donaldson, 1988:70-75)

هـ - كما أنه فى حالة وجود مشاكل متعلقة بالضمان يقوم البنك الوكيل بدور هام يتمثل فى محاولة التنسيق والرد الجماعى على هذه المشاكل .

ولقد قادت عملية الاقراض المصرفى الجماعى مجموعة من المصارف يتراوح عددها بين ٢٥ - ٢٨ مصرفا تجاريا عملاقا ، يطلق عليها مصارف الصف الأول ، ومقرها جميعا البلدان الصناعية ، بل خمس دول فقط منها وهى : الولايات المتحدة، اليابان ، المانيا الغربية ، انجلترا ، وفرنسا . ثم انضم اليها من خلال هذه العملية حوالى ثلاثة الآف بنك تسمى بنوك الصف الثانى ، وهذا النوع الأخير يشمل مصارف صغيرة واقليمية من بلدان صناعية أخرى وكذا من بعض البلدان النامية .

أ - البنوك الامريكية:

١ - بنك أوف أمريكا
٢ - سيتى كورب
٣ - تشيز مانهاتن كورب
٤ - مانيو فاكتشرز هانوفر
٥ - ج ب مورجان كورب
٦ - كيميكل بنك كورب
٧ - بنكرز ترست كورب
٨ - كونتننتال ايلونى
٩ - فيرست شيكاغو كورب

ب - البنوك اليابانية:

١ - بنك طويكو
٢ - البنك الصناعى اليابانى
٣ - فيوجى بنك
٤ - سوميمتومو بنك
٥ - ميتسوبيشى بنك
٦ - سفاوا بنك
٧ - دانيشى كانجيو

جـ - البنوك البريطانية :

١ - باركليز بنك
٢ - لويدز بنك
٣ - ناشيونال وست مينستر بنك
٤ - ميدلاند بنك
٥ - متاندود آند شارتر بنك

د - البنك الفرنسية:

١ - البنك الاهلى الفرنسى
٢ - بنك الائتمان ليونايسى
٣ - سوسيتى جنرال
٤ - بنك بارييباس

هـ - البنوك الألمانية:

١ - دتشى بنك
٢ - درسرز بنك
٣ - كوميرز بنك

(Source : P. Wellons, 1987 : 171)

وتكشف لنا القائمة السابقة أن البنوك الامريكية لها نصيب الاسد فى الاضطلاع بقيادة القروض الجماعية ثم تليها البنوك اليابانيتن فالبريطانية، فالفرنسية ثم الالمانية الغربية، من حيث العدد. وهنا يجب ان نلفت الانظار الى ان البنوك اليابانية دخلت هذا المجال فى نهاية السبعينات وايضا البنوك الاوروبية الأخرى كما يلاحظ أيضا أن البنوك الموجودة فى القائمة السابقة تأتى على رأس أكبر البنوك فى العالم كما تكشف عن ذلك القائمة التى أعدتها الفورشن فى عدديها فى يونيو واغسطس من عام ١٩٨٣ م

كما أن تركز سوق الاقراض الجماعى فى ٢٧ بنكا من بين الآف البنوك التى توجد فى دول العالم الصناعى يوضح - دون شك - طبيعة سوق الاقراض المصرفى وكيف انه سوق تسوده المنافسة الاحتكارية هذا رغم ضخامة اعداد البنوك التى تشارك فى الاقراض المصرفى من خلاله.

والواقع ان هذا الفن المصرفى قد أدى الى تشجيع أكبر عدد من البنوك فى الاقراض لدول العالم الثالث. وهذا يمكن ان يعزى من الناحية الاولى. الى أن هذا التكنيك يؤدى الى توزيع القروض على عدة بنوك لتشارك فيه وليس بنكا واحدا، ومن ثم يؤدى الى توزيع المخاطر التى تحيط بالقرض على البنوك المشاركة. وهنا تقبل البنوك على المشاركة. لأنها ترى ان مدى تاثيرها بتوقف دولى ما عن السداد أو تأخرها سيكون محدودا الى حد بعيد، بالنظر فيما لو كانت تضطلع بتدبير القرض بصورة فردية. ومن ناحية أخرى. لقد أفسح هذا التكنيك الطريق امام البنوك الصغيرة لأن مشترك فى الاقراض الدولى، رغم ضآلة خبرتها فى هذا المجال، وأيضا رغم عدم كفاية مواردها المالية والاضطلاع بالقروض بصورة منفردة.

وبهذا أتاح التكنيك المشار اليه للبنوك الصغيرة النفاذ الى السوق العالمى للاقراض في وقت لم يكن يمكن لها انفاذ اليه بمفردها اذ كانت تهدف البنوك الصغيرة الى المشاركة فى كعكة العائد من الاقراض لدول العالم الثالث.

وللعوامل السابقة وغيرها ونجد ان عدد البنوك التى ساهمت فى الاقراض الجماعى للدول النامية قد تضخم كثيرا ت ولكن من خلال التكنيك الأسبق - اذ على سبيل المثال بلغ عدد البنوك الدائنة للمكسيك ١٤٠٠ بنك، والبرازيل ١٠٠٠ بنك وهكذا اذا كان من الواجب ان نسجل عددا أصغر من ذلك بكثير هو الذى كان يغطى الجزء الأكبر من القروض لهذه الدول:

(W. Cline, 1975 : 75)

وهذا العدد الكبير يكشف - في جانب منه - التسابق المحموم بين البنوك لاقراض دول العالم - الثالث - ولقد ترتب على ذلك أن تضخم حجم أعمال القروض المصرفية الجماعية، بحيث أصبح هناك ما يشبه الاتفاق الضمنى لتبادل الدعوات بين البنوك للاشتراك فى مثل هذه القروض. وبالتالى أصبحت الدعوة الروتينية تدور حول بكم سوف تشترك فى القرض المخصص لـ ..ز (اسم الدولة) .

How much are you for

وقد تكون الاجابة مطلوبة خلال مدة محدودة قد تصل الى عدة أيام، كما قد تقل الى ٢٤ ساعه فى بعض الاحيان . وهنا نجد أن المعايير التى سادت خلال معظم عقد السبعينيات من جانب البنوك عند تقرير الاشتراك من عدمه هى ، حجم القروض المتاحه أمام المصدرين المحليين للتصدير للبلد المقترض أو للمشروع المزمع انشاؤه ، العلاقة بالحكومة المعنية ، مدى وكيفية العلاقة بين البنوك ذاتها ، أى كلها معايير تدور على جانب العرض والعوامل المؤثرة فيها . كما أنها معايير تدور - كما رأينا - بعيدا عن المعايير المصرفية السليمة المتعلقة بسلامة الاقراض وضماناته.

لهذا نجد أن Delamaide يصف قرارات الاشتراك السابقة بالتسرع اذ لم تدرس دراسة جيدة لكثرتها من ناحية، ولقوة دوافع الاشتراك من ناحية أخرى، فالواقع انه على جانب البنوك الصغيرة التى تشترك نجد انها كانت تعتمد على المذكرة المختصرة التى يجريها قسم البحوث فى البنك والتى يبنيها على الدراسة التى آجراها البنك الرائد.

فما يكاد يظهر البنك الاخير ميله الايجابي وتفضيله لقرض معين حتى تندفع، وراءه البنوك الآخرى بالسير فى نفس الاتجاه. ويؤكد ذلك أنه قد أظهرت دراسة اجرتها مجموعة الثلاثين وهى مجموعة اقتصادية مستقلة تضم نخبة من خبراء الاقتصاد - أن حوالي ٣٦٪ من البنوك الصغيرة، رأت أنه من المناسب الاعتماد

على دراسة تقدير المخاطر Risk appraisal التي يجريها البنك الرائد، لذا ادى هذا الوضع الى أن تسلك البنوك فى تصرفها، واندفاعها نحو الاشتراك فى الاقراض الدولى خلال عقد السبعينات سلوكا شبهه البعض بانه أشبه بسلوك القطيع فى سيرهم الأعمى خلف الرائد أو القائد.

"Coulbeck, 1984 : 546 & P. Nunnenkamp, 1985 : 566"

فالواقع أن دافع البنوك لاقليمية والصغرى للاشتراك فى مثل هذا النوع من الاقراض، كان قويا لدرجة أنه أصابها بقصر النظر ومن ثم أصبحت غير قادرة على رؤية الكثير من المخاطر التى تخص بقرارها هذا

"Although many regional banks were of these limitations, .. The strength of the lending impulse induced myopia in many.
(C.A. Bogdanowicz - Bindert, 1984 : 7)"

فبالنسبة للبنوك الصغرى نجد ان هذا التكنيك قد شجعها على المساهمة خاصة فى القروض قصيرة الأجل، لدرجة أنها مثلت المصدر لحوالى خمس القروض المصرفية الامريكية تجاه البلدان النامية وبالتالى ازدادت درجة انكشافها فى هذه البلدان. اذ فى يونيو من عام ١٩٨٢ وطبقا لتقديرات بنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى وصلت درجة الانكشاف بالنسبة للبنوك الأمريكية التى تحتل المرتبة من ١٠ - ٢٥ حوالى ٨١٪ فى ثلاثة دول فقط وهى الارجنتين، المكسيك والبرازيل

. (Lever & Huhne, 1985 : 216 - 217)

كما ذكرت مجلة التايم الامريكية بعض الامثلة على اندفاع البنوك الامريكية الاقليمية والصغرى خاصة تلك الموجودة فى الولايات الجنوبية الغربية، اذ بلغت قروض بنك The valley National Bank of Arizona
حوالى ٦٠٪ من رأس ماله و Texas Commerce Bank فى هيوستن
حوالى ٣٦٪ من راس ماله، وذلك فى عدد محدود من الدول فقط.

(Time, January, 1983 : 4)

والاقراض المصرفى أو الجماعى، اتسم ايضا بعدة ميزات - فى نظر البعض- جعلته محل ترحيب ليس فقط من قبل البنوك بل ايضا من قبل حكومات الدول المدينة (القروض السيادية).

من بين هذه المزايا كبر حجم هذا النوع من القروض(السيادية)، الأمر الذى كان يصعب معه على بنك بمفرده ان يدبره من موارده الخاصة او على الأقل كانت نسبة تعرضه للخطر exposure ستكون كبيرة جدا لو اقدم على ذلك.

ولذا كان من الملائم والمناسب للبنك الرائد أو الكبير ان يسعى لاشراك عدد آخر من البنوك - المتعطشة للاقراض - الاخرى معه هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يتميز الاقراض المصرفى، انه فى ظله قد يمكن تمديد أجل الدين لفترات متوسطة الأجل وهو ما يسمى: Medium-term syndicated loans لمدد قد تصل الى ٧، ١٠، ١٢ سنة، وهذا فى نفس الوقت الذى يجعل فيه معدل المخاطره منخفضا.

وهذا يمكن ان يتم من خلال مد أجل القرض كل ستة أشهر، وذلك لأخذ التغيرات فى سعر الفائدة فى السوق فى الاعتبار عند تمديد أجل القرض.
(Delamaide, 1984 : 41)

وهذا التمديد قد يكون مفيدا للدول المقترضة اذ يجنبها مشقة الدخول الى السوق طالبة الاقتراض مرة أخرى ويجنبها السداد فى الفترة القصيرة. وان كان هذا لا يعنى فى نفس الوقت اعفاءها من أية التزامات، بل يجعل هذه الالتزامات تتراكم عليها لدرجة ربما ينوء كاهلها عن حملها مما يضطرها الى التوقف عن دفعها فى المستقبل.

ومن ناحية ثالثة، كبر حجم القروض الجماعية، قد يعنى حصول الدولة المقترضة على ما تحتاجه أو على معظم ما تحتاجه دفعة واحدة بدلا من الحصول عليه فى شكل عدة قروض من عدة مصادر مما يستلزم مضاعفة الجهد والوقت وتعدد الشروط.

اذ فى ظل القروض الجماعية، يقوم المقترض بتقديم المعلومات المتعلقة بمدى حاجته الى القرض اللازم والمطلوب مرة واحدة، وكذا المعلومات المتعلقة بمركزه المالى، يدفع الرسوم fees مرة واحدة، ويعقد اتفاقا واحدا ويوفر نفقات

الاجتماعات والسفر وأجر الخبير أو الخبراء الذين قد يديرون هذه العمليات نيابة عنه، اذ قد تلجأ بعض الدول الى بنوك الاعمال لتستشيرها ولتقدم لها العون الفنى.. الخ. وهكذا كله بالطبع يكلفها غاليا.

(Donaldson, 1988 : 70 - 71)

الا أنه على الجانب الآخر، أخذ البعض الآخر على القروض الجماعية أنها تحتوى على بعض السلبيات، مم قد ينعكس على البلدان النامية المدنية. من بين أهم هذه السلبيات أنها قد تؤدى الى نشوء أو خلق منازعات أو خلافات بين المصارف المشتركة فى القرض خاصة بين المصارف الصغيرة أو الاقليمية، والمصارف الكبرى وعلى وجه الخصوص البنك الرائد. وتنشأ هذه المشاكل فى مناسبات عديدة على سبيل المثال، حينما يتعثر المقترض فى سداده لفترة من الزمن، فى مثل هذا الموقف، نجد أن كل بنك، خاصة الصغرى يحاول أن يتخلص منها بالمطالبة بسداد حصته فى القرض أو قيامه ببيعها لغيره من البنوك أو بيعها فى السوق الثانوية Secondary market وهذا النوع من المشاكل لا شك أنه ينعكس على سمعة البلد المدين فى السوق العالمية ويجعل البنوك الأخرى أو جهات الاقراض الأخرى تعرض عن اقراضه، بما قد يتسبب فى تشديد الضائقة المالية التى يمر بها، كما قد يدفع البنوك الكبرى لأن تجد نفسها مضطره لأن تحل محل البنوك الصغرى وتدفع مبالغ اضافية. والبنوك الكبرى انما قد تفضل ان تفعل ذلك .عن أن تعلن أن الدولة المدينة فى حالة توقف عن دفع دينها لأنها ستكون الخاسر الاكبر فى هذه الحالة. ومثل هذا المسلك، انما يؤدى فى نهاية الأمر إلى ان يزيد من درجة تعرضها فى البلد المدين رغما عن ارادتها

(Lever & Hu hne, 1985 : 32 - 33)

وانظر أيضا: (Park. Y & Zwick, 1985 : 19)

كما يجب التنويه الى أن القروض الجماعية لا تخلو من تكبيد الدول المقترضة ببعض الالتزامات الاضافية التى تزيد عن اعبائها ومن درجة ارهاقها. اذ تدفع البلدان المقترضة رسما أو رسوما مرتفعة فى سبيل الحصول على هذا النوع من القروض. أكثر من هذا، ان هذا الرسم يتم دفعه مرة واحدة عند التوقيع على عقد صفقة القرض. ويلاحظ من الناحية العملية أنه يتم خصم مبلغ رسم القرض من

حجمه عند منحه للمقترض. وبالنسبة للقروض التى تمر بظروف صعبة نسبيا قد يطلب البنك الرائد من المقترض دفع الرسم بدلا من خصمه - كما سنرى تفصيلا فى الفصل القادم بخصوص تكلفة القروض.

ولقد أدى تكنيك القروض الجماعية على ضوء التحليل السابق الى تضخم ليس فقط عدد البنوك التى اشتركت - ولو بأنصبة متفاوتة - فى اقراض الدول النامية، بل والى - وهذا منطقى - زيادة المعروض من القروض لهذه الدول، حيث اصبحت عملية الاقراض سهلة وقليلة المخاطر من جهة البنوك وكذا ايضا من وجهة نظر بعض البلدان النامية.

ولذا نجد بعض الكتاب مثل Boglan وغيرهيزعمون ان القناة الرئيسية للافراط فى الاقراض المصرفى من جانب البنوك التجارية تمثلت فى تكتيك الاقراض المصرفى الجماعى. اذ أن مثلا هذا الفن الذى انتشر استخدامه خلال النصف الثانى من السبعينات كان القناة التى انتقل خلالها حوالى ثلثا الزيادة فى القروض المصرفية وخاصة القروض المتوسطة والطويل الأجل. فاذا ما تمت اضافة الديون قصيرة الأجل التى صارت تستخدم فى اوائل الثمانينات لخدمة غيرها من الديون اساسا لارتفعت النسبة اكثر من ذلك بكثير، هذا مع ملاحظة انه خلال تلك الاثناء لم يعد تمديد هذا النوع من القروض يتم اوتوماتيكيا كما كان الحال من قبل

(1) (Boglan, 1984 : 71 & Bird, 1985 : 183)

كما يرى وليام كلاين، ان معظم القروض التى حصلت عليها البرازيل والمكسيك والأرجنتين خلال فترة السبعينات، تنتمى الى هذا النوع من القروض.

(W. Cline, 1985 : 75)

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

R.O.Brien, Private Banking Lending to Developing Countries world staff Papers No. 482, Augst, 1981.

ولقد ذكر ريتشارد أوبريان فى ١٩٨١ أن حجم القروض الجماعية خلال الفترة من ٧٦ - ١٩٨٠ قد تضاعفت حوالى خمسة أضعافا ما كان عليه خلال الفترة ٧١ - ١٩٧٥م. (R. O. Brien, 1981)

كما نجد أن مصر لجأت الى هذا النوع من القروض، مثال ذلك القرض الذى تولى بنك تشيز مانهاتن ادارته بمقدار ٢٠٠ مليون دولار لحساب (البنك المركزى المصرى) وهنا وجه البنك الرائد دعوته الى ١٣ بنكا آخر للمساهمة فى القرض وكانت البنوك التى وافقت على المساهمة فيه هى: البنك الافريقى الدولى، بنك طوكيو، بنك باريس، بنك باريباس، بنك باريس الدولى، كريدت بنك، كريديت ليونيز، البنك العربى الأوربى، ناشيونال، بنك أوف بوسطن، ستاندرد شارتر بنك وسوميتومو بنك (الاهرام الاقتصادى / عدد (٧٠٤) ١٢ يوليو سنة ١٩٨٢ : ١٤).

ولقد اسهمت العوامل السابقة ولا شك فى تطور دور البنوك التجارية فى الاقراض الدولى. فى السنوات الاولى التى اعقبت الحرب العالمية الثانية كان الملاحظ أن البنوك تركز نشاطها على اسواقها الوطنية وهى فى ذلك انما كانت متاثرة بالانهيار الذى حدث خلال فترة الكساد العظيم والذى شهد توقفا فعليا عن دفع الديون من جانب الكبير من الدول. كما أنه حينما بدأت تتوسع فى نشاطها كان جل هذا النشاط يدور حول تمويل التجارة والقيام ببعض عمليات الصرف الأجنبى. الا انه مع ظهور جيل جديد من الصيارفة وشهد النظام الاقتصادى الدولى وبصفة خاصة نظام النقد الدولى، العديد من التحولات ليس فى الدرجة وانما فى طبيعته بالاضافة الى العوامل السابق ذكرها مجتمعه، حدث تطور تاريخى فى دور البنوك حيث اصبحت تقدم على تمويل المشروعات الكبيرة الحجم وتمويل العجز فى موازين مدفوعات الكثير من دول العالم الثالث. وبذا أصبح معدل النمو فى الصيرفة الدولية International Banking يفوق بكثير النمو فى التجارة الدولية أو الانتاج الدولى منذ منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات. الا ان الفترة الأكثر ازدهارا للصيرفة من قبل البنوك الدولية النشاط / خاصة ما يتعلق منها باقراض دول العالم الثالث كانت من منتصف السبعينات حتى اوائل الثمانينات. R. C. Bryant, 1986

ومع تطور دور البنوك فى علاقاتها مع بعض الدول النامية نجد ان قروضها اصبحت تمثل عملية دائمة خلال الفترة المشار اليها كما أنها اصبحت أقوى الروافد فى تمويل العجز فى موازين مدفوعات هذه البلدان. ويتضح هذا الدور من خلال الزيادة السريعة فى معدل نمو قروضها - كما كشفت عن ذلك مجلة الايكونويست البريطانية حيث ذكرت ان المعدل المشار اليه بلغ ٣٤٪ سنويا خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٧٩ ثم معدل يتراوح بير، ٢٩٫٥ - ٣٠٪ خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٨٣.

ولا شك ان هذا المعدل المرتفع، أدى فى نهاية الأمر الى أن تصطبغ ديون العالم النامى بصفة الديون الخاصة ولتمثل الاخيرة حوالى ٦٥٪ من اجمالة البلدان النامية عام ١٩٨٢.

كما تستدل على اهمية دور البنوك فى عقد السبعينات من خلال معرفة مدى مساهمتها فى تمويل العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية التى تعانى من عجز خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٨٢. كما يوضح ذلك الجدول رقم ١٤ .

تشير بعض المصادر الأخرى الى ذات الاتجاه العام. وان كانت المعدلات المذكوره فيها اكثر تحفظا. انظر اعداد مختلفة من البنك الدولى و

(B. Griffith J Jones & Rodriguer, 1984 : 53)

ومن الملاحظ، اذن ان الجدول السابق، انما ينطق بأن البنوك التجارية مثلت خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨١ المصدر لحوالى ٦٠٪ من تمويل العجز فى موازين المدفوعات البلدان النامية هذا بالاضافة الى قروضها لتمويل غير ذلك من المشاريع كما سبق وأشرنا. وبهذا اصبحت هذه البنوك لها دور مؤثر فى اقتصادات البلدان المشار اليها. كما أنه لا يخفى ان البنوك التجارية كان لها الفضل فى دفع المديونية الى التضخم وأن تصل الى الارقام الفلكية التى وصلت اليها فى حوالى عقد من الزمان لتقترب من العشرة أضعاف تقريبا.

جدول (١٤)

مساهمة البنوك التجارية فى تمويل عجز ميزان المدفوعات

فى البلدان النامية من ٧٣ - ١٩٨٢ م

السنة	العجز فى موازين المدفوعات (١)	التمويل المصرفى (٢)	١/٢ (%)
١٩٧٣	١١ر٣	٩ر٨	٨٦ر٧
١٩٧٤	٣٧ر٠٠	١٨ر٦	٥٠ر٢
١٩٧٥	٤٦ر٣	٢٣ر٢	٤٦ر٢
١٩٧٦	٣٢ر٦	٢١ر٥	٦٥ر٩
١٩٧٧	٢٨ر٩	١٤ر٧	٥٠ر٨
١٩٧٨	٤١ر٣	٢٥ر٦	٦١ر٩
١٩٧٩	٦١ر٠٠	٣٥ر٩	٥٨ر٨
١٩٨٠	٨٩ر٠٠	٥٣ر٣	٥٩ر٨
١٩٨١	١٠٧ر٧	٥٢ر٦	٤٨ر٨
١٩٨٢	٨٦ر٨	٢٥ر٠٠	٢٨ر٨

(Source : 1 MF, world Econamc Outlook, 1983)

الخلاصــــة :

لقد أدت عدة العوامل بالبنوك التجارية الى التوسع بشكل كبير فى منح القروض لدول العالم الثالث. ومن هذه العوامل ما يرجع الى البنوك ذاتها ككيان اقتصادى خاص يستهدف النمو والتوسع وتحقق الارباح، وله خصائص بنيانية وتنظيمية ساهمت ايضا فى التوسع فى الاقراض المشار اليه. كما ساهمت عوامل أخرى، تتعلق بالتطور فى النظام الاقتصادى الدولى وما أصاب نظام النقد الدولى وتراجع المساعدات الرسمية بصفة عامة فى افساح المجال للبنوك. ثم شهد سوق العملات الدولية تطورا مثيرا فى تلقى الودائع والتطور فى تكنيكاته وفنونه المصرفية الامر الذى أتاح للبنوك العمل بحرية ودون خوف من رقابة خاصة التكنيك المعروف باسم القروض الجماعية (S.L) . كما لا يخفى مدى تأثير حاجة البلدان النامية الى الاقتراض لتمويل وارداتها وخططها التنموية ولسد العجز المزمن فى موازين مدفوعاتها.

الا أن السؤال الذى ما زال يحتاج الى الاجابة، كيف وصلت البنوك والعالم الى ما يعرف باسم أزمة المديونية الدولية؟ وهل كان للبنوك دور محسوس فى ذلك؟ أو فى قول آخر هل اسهمت البنوك الدولية فى تفجير الموقف من خلال ممارسات او تصرفات او شروط تتعلق بقروضها المتنامية كما رأينا سابقا؟ هذا السؤال وغيره ان شاء الله سيمثل المحور الذى يدور حوله الفصل الأخير القادم.

الفصـل الرابع

أزمـة الديـون المصرفيـة

The Banking Debt. Crisis

لقد حدث تطور كبير فى دور البنوك التجارية الدولية النشاط فى مجال منح الائتمان على النطاق الدولى، وبخاصة تجاه دول العالم الثالث التى تعانى من مشاكل فى موازين مدفوعاتها. ولا شك أن هذا التطور فى طبيعة نشاط البنوك وحجمه تم تحت تأثير العديد من الدوافع والعوامل على النحو الذى رأينا فى الفصلين الثانى والثالث. وبهذا أصبحت البنوك تمثل القناة الرئيسية خلال معظم عقد السبعينات كمصدر للتمويل فى البلدان النامية، خاصة بالنسبة للاقتراض السيادى من قبل حكومات تلك الدول وهيئاتها العامة. ولاحظنا أيضا أن التطورات التى شهدها النظام النقدى والمصرفى الدوليين، قد ساعدا على الوصول الى تلك الدرجة من الأهمية فى هذا الخصوص.

أما فى هذا الفصل فاننا - بعون الله تعالى ، سنحاول تحليل الممارسات الفعلية والتصرفات الواقعية التى تصرفت على نحوها البنوك فى اقراضها للدول النامية، كما سنحاول تحليل كيف كان لهذه الممارسات من تاثير عميق على حجم وشروط وهيكل القروض الدولية من خلال تاثيرها على موقف البلدان النامية فى المقابل، ثم مدى التطور السريع فى القروض ووصولها الى نقطة الانفجار حيث تم الاعلان عن ميلاد الأزمة نتيجة عدم قدرة العديد من البلدان النامية المثقلة بالديون على سداد ديونها والنهوض بخدمتها.

وهذا الفصل أيضا يكشف - من خلال التحليل والتطورات المشار اليها - عن مدى التطابق أو عدمه، بين المحددات أو التفسيرات النظرية، لترى اثر دافع الربح، المنافسة، السباق من اجل السوق بغرض النمو نظرية الوساطة وقيام البنوك بتدوير الفوائض البترو - دولارية، ثم اثر نفوذ حكومات البلدان النامية.

لكن قبل الدخول فى موضوع البحث الأساسى فى هذا الفصل، نعرض جزءا خاصا عن أهم ملامح الاستدانة الخاصة، بعد أن عرضنا فى الفصل الأول اهم

خصائص وملامح الاستدانة الدولية وتطوراتها بصفة عامة. وهذا الجزء يهدف الى معرفة ما تتمتع به الديون المصرفية الدولية من خصوصيات فى نواحى عديدة، يجب الالمام بها فى حد ذاتها، كما أنها تفيد فى التحليل من حيث القاء الضوء على كيف كان لهذه الميزات الخاصة من تعجيل فى تفجر الأزمة ووصولها الى النحو الذى صارت اليه فى أغسطس ١٩٨٢ وما تلاها من سنوات.

خصائص الديون المصرفية :

The characteristics of banks debts

تتسم الديون المصرفية بالعديد من الخصائص، نعرض أهمها فى الآتى:

أولا: التزايد المطرد بمعدلات كبيرة فى حجم القروض المصرفية خلال عقد السبعينات. ولقد أدى ذلك إلى أن حدث تغير فى هيكل المديونية الدولية لحساب الديون التجارية على حساب الديون من مصادر رسمية إذا اصبح هذا النوع من القروض يمثل حوالى ٢/٣ المديونية العالمية فى عام ١٩٨٢م.

وهذا التطور انما يعود الى تضخم القروض التجارية بمعدلات تفوق بكثير معدلات زيادة المديونية بصفة عامة. اذ بلغت حوالي ٣١٪ بالنسبة للأولى وحوالى ٢١٪ بالنسبة للثانية : (Griffith - Jones et al, 1984: 53)

ومن ثم اصبحت القروض التجارية - حسب صندوق النقد الدولى - تمثل المصدر الرئيسى للاقراض الخارجى للدول النامية غير البترولية كما هو موضح فى الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥)

مصادر الاقتراض الخارجى للدول النامية غير البترولية

الفترة	المصادر الرسمية	المصادر الخاصة
٧٤ - ١٩٧٧	٤٠	٦٠
٧٨ - ١٩٨٠	٣٠	٧٠
١٩٨١	٣٥	٦٥
١٩٨٢	٥٦	٤٤

Source : 1 MF. W. E. O - 1984.

اذ يتضح لنا من الجدول السابق، أن المصادر الخاصة (التى تمثل البنوك التجارية حوالى ٨٥ - ٩٠٪) كانت ٦٠٪ من القروض الخارجية الاجمالية التى حصلت عليها البلدان النامية فى الفترة ٧٤ - ١٩٧٧م، وازدادت الى ٧٠٪ خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٠م ثم ٦٥٪ فى ١٩٨١، واخيرا ٤٤٪ فى عام ١٩٨٢. وما حدث من هبوط شديد فى عام ١٩٨٢ انما يعود الى كونه عام الأزمة التى بدأت ارهاصاتها قبلها بأشهر ومن ثم أحجمت البنوك أو على الأقل تحفظت على الاقراض للدول النامية.

ايضا يلاحظ أنه قد تدهورت نسبة الاستثمارات المباشرة بالنسبة للعجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية من ٣٧٪ عام ١٩٧٣ الى حوالى ١٣٪ عام ١٩٨٢م. وفى المقابل نجد أن مساهمة البنوك قد ازدادت كما رأينا ليس فقط فى صورة نسبة من عجز موازين المدفوعات، بل أيضا فى صورة مطلقة من ٢٠ بليون دولار فى عام ١٩٧٢، الى ٨١ بليونا فى ١٩٧٦ و ٢١٠ مليونا فى عام ١٩٨٠ ثم ٢٨٦ر٣ بليونا فى عام ١٩٨٢م.

وهو ما يعنى ان القروض التجارية قد تضاعفت حوالى ١٤ر٣ مرة خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٢. وفى المقابل تضاعفت الديون بصفة عامة عشرة مرات فقط. علما بأن سرعة ازدياد الديون التجارية تمثل المكون الرئيسى لتضاعف المديونية العالمية، باعتبارها جزءا اساسيا منها.

(1) (M long & venrosa, 1980 : 264 - 65; Volcker, 1983)

وبهذا اصبح للبنوك التجارية الدور الغالب dominant role فى مجال التمويل الخارجى الدولى خلال الفترة المذكورة، ويبلغ الوزن النسبى للديون الخاصة أكثر من السابق بكثير بالنسبة لبعض الدول الاكثر مديونية فى العالم - كما يكشف عن ذلك الجدول (١٦).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

M.H. johnson, 1987 : 4(de vries, 1984 : 37, G. Bird, 1985 : 52).

جدول رقم (١٦)

نسبة الدين الخاص الى الدين الاجمالى سنة ١٩٨١م

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
فنزويلا	٩٧٪	نيجيريا	٨١٪
هونج كونج	٩٧٪	الاكوادور	٨٠٪
المكسيك	٩٠٪	يوغسلافيا	٧٧٪
الارجنتين	٨٩٪	ساحل العاج	٧٧٪
البرازيل	٨٨٪	أورجواى	٧٧٪
شيلى	٨٤٪	ماليزيا	٧٤٪
الجزائر	٨٤٪	سنغافورة	٧٠٪
البهاما	٨٣٪	—	—

(Source : N. C. Hope & D. W. Murray, 1984 : 111)

ثانيا: اتسمت الديون المصرفية بحدوث تطور فى هيكلها هى أيضا، لحساب الديون قصيرة الأجل على حساب الديون طويلة الأجل، خاصة فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. اذ أكد بنك التسويات الدولية فى تقرير له عام ١٩٧٧م، أن القروض المصرفية، انما تميزت بانها يغلب عليها النوع القصير الأجل الذى تقل مدته عن عام

(Long et al, 1980 : 164 - 65)

اكثر من هذا ـ نجد انه طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى وصلت نسبة هذا النوع من الديون الى ٢٥٪ تقريبا من اجمالى الديون على البلدان النامية واوائل الثمانينات. هذا بعد أن كانت نسبة الديون قصيرة الاجل تدور حوالى ٧ر٨٪ فى عام ١٩٧٣، ٦ر١٤٪ عام ٧٤ـ١٩٧٩. وتزداد المشكلة خطورة، اذا ما علمت ان نسبة كبيرة منها لا يتجاوز أجلها سوى بضعة اشهر.

(W. Cline, 1984 : 4)

كما أنه من الناحية المطلقة نجد ان حجم القروض قصيرة الاجل من مختلف المصادر قد تضاعف اكثر من مرتين خلال الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، حيث ازداد من ٧٩٢ر٧٧ بليونا من الدولارات الى ٢٥٧ر١٧٠ بليونا. ويلاحظ أن الزيادة الطفره كانت بين عامى ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ حيث ارتفعت الى حوالى ٩٩١ر١٣٣ فى العام الاخير أى بنسبة زيادة قدرها ٢ر١٧٢٪ خلال عامين فقط. وهذا التطور فى هذا النوع من القروض، انما يتفق مع ما سبق ذكره من أن دور البنوك التجارية قد نشط جدا خلال الفترة من ٧٨ ـ ١٩٨٠.

وحيث مثلت البنوك المصدر الأكبر لهذا النوع من القروض.

(World Bank, 1985 / 86 : 2)

ولا يخفى ما يعنيه ذلك بالنسبة لعبء المديونية على البلدان النامية، كما سنرى فيما بعد.

ثالثا: كما تتسم القروض المصرفية بأن جزءا كبيرا منها تم الحصول عليه من خلال التكنيك المصرفى المعروف باسم القروض الجماعية او المجمعة، (S.L) ولقد أدي هذا التكنيك الى الافراط فى الاقتراض من جانب البنوك، حيث مثل المصدر لحوالى ٣/٢ الديون التى حصلت عليها أثقل الدول مديونية بقروض

مصرفية فى امريكا الجنوبية. كما أنه أدى الى زيادة عدد البنوك المساهمة فى اقراض الدول النامية، لدرجة انها بلغت العشرات بالنسبة لبعضها، ولكن من خلال البنك الرائد lead bank حيث يكون هو الذى يتم التعامل باسمه وتتصرف له وفى مواجهته آثار القرض، شأنه فى ذلك ما يعرف فى القانون باسم الوكيل بالعمولة.

رابعا: انتشار اللجوء الى الاقراض المصرفى المضمون من جهات رسمية فى البلدان النامية، سواء كان المقترض الحكومة ذاتها[1] لتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها، هيئات عامة أو حتى جهات خاصة، اصبح يشترط ضمان قروضها من قبل جهات رسمية. وترتب على هذا ازدياد الوزن النسبى لهذا النوع من القروض من ٥٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٧٠٪ فى عام ١٩٨٢ من اجمالى القروض الخاصة.

كما ادى ذلك الى استناد البنوك الى هذا النوع من الضمان ومن ثم اقبالها على اقراض البلدان النامية بافراط على نحو كبير.

(Nunnenkamp, 1985 : 559)

خامسا: من خصائص القروض المصرفية انها ترتبط ارتباطا قويا وشديدا بمصالح الدول الام السياسية منها والاقتصادية. أى أن هذا النوع من القروض ليس تجاريا خالصا، بل له جانب سياسى ويوجد تنسيق بين الحكومات فى الدول الصناعية والبنوك. على هذا نجد أن البنوك تشارك مشاركة فعلية فى السياسة الخارجية لدولها والعكس بالعكس.

وكما قيل بحق.:

High Finance and high politics are now closely "interdependent"
(P. Wellons, 1987 : 53).

ويقول بنجامين كوهين، أن عهد النظر الى الصيرفة الدولية فى العالم الثالث على أنها عمل تجارى بحت straight forward commercial business قد انتهى.

ويدلل على ذلك من ان الائتمان المصرفي أنما يتجه الى البلدان ذات العلاقات الطيبة أو ذات الاهمية الاستراتيجية للدولة الام، مثل كوريا الجنوبية، الفلبين فى آسيا، المكسيك، والبرازيل فى امريكا الجنوبية، اسرائيل فى الشرق الأوسط ،وفى المقابل نجد أن هناك ـ أيضا ـ اتفاقا بالحد من الائتمان أو ربما حجبه عن الدول التى علاقاتها غير طيبة بالدولة الام.

(Bongamin, J. Cohen, 1984 : 109)

سادسا : سهولة الحصول على القروض التجارية من المصارف الدولية بالنظر الى القروض من المصادر الرسمية. ومن مظاهر هذه السهولة سرعة الحصول عليها من خلال مفاوضات قصيرة الامد قد تبلغ أيام بدلا من أشهر أو حتى سنوات فى قروض صندوق النقد الدولى. كما ان الاتفاق عليها غالبا ـ يخلو من بنود تدخلية او مطالب قد تمس سيادة الدولة المستدينة. كما ان القروض التجارية لا تكون عادة مرتبطة بمشروعات معينة أى أنها قروض ذات أغراض عامة حسبما توجهها الدولة المقترضة general p[Purposes]oans ولذا فانها تعد مصدرا للتمويل مفضل من وجهة نظر المقترضين.

(C. G wine, 1984 : 90)

الا أنه يجب ملاحظة أن سهولة الحصول على القروض المصرفية لا يعنى أنها تخلو تماما من بعض الشروط المقيدة. اذ قد تُضمن البنوك الاتفاق على صفقة الدين بعض النصوص التى ترى انها تؤمن مصالحها المستقبلية. فقد تشترط على المستدين او المقترض حكومه، هيئة او حتى شركة، الامتناع عن اعطاء شروط تفضيلية لاى مقرض آخر فى المستقبل، مثل اعطائه مزايا فى السداد قبل المقرض الأول وهذا ما يعرف بـ Negative pledge وقد يشترط البنك أن تخصص الدولة المقترضة جزءا من حصيلة صادراتها من سلعة معينة لسداد ديونها.

بالاضافة الى ذلك، قد تتضمن الاتفاقية شرطا آخر، يقضى باعتبار البنك المدين فى حالة توقف فعلى عن دفع دينه، اذا امتنع عن دفع أو سداد قرض آخر لمقرض آخر. وهذا الشرط يسمى The Cross - default clause

ويلاحظ أن هذا الشرط اتفقت البنوك التجارية على ادراجه لاجبار المدين ايا كان على الالتزام بسداد ديون التجارية. وهو ما يعكس بلا شك التلاقى فى المصالح الاستراتيجية بين البنوك فى مواجهة البلدان المدينة.

(R. Kitchen, 1986 : 227)

سابعا: تعد الديون التجارية المصرفية أكثر صعوبة وتشددا فى الشروط التجارية بالنسبة للشروط الممثلة المفروضة على الاقتراض من المصادر الرسمية ثنائية كانت أو متعددة الاطراف. والتشدد فى شروط القروض التجارية يظهر، كما هو معين فى الجدول رقم (١٧) من التباين الشديد فى أجل الاستحقاق، اذ نرى أنها لم تقل عن عشرين عاما بالنسبة للقروض الرسمية فى حين كانت تتراوح بين ٨ر٣ - ٩ر٩ سنوات بالنسبة للقروض الخاصة، وهذا بالنسبة للقروض طويلة الاجل لكن اذا أضفنا القروض قصيرة الأجل والتى مثلت البنوك التجارية المصدر الرئيسى لها، لانكمشت مدة الاستحقاق اكثر من ذلك بالنسبة للقروض التجارية. أيضا تميل أسعار الفائدة الى أن تكون مرتفعة بصفة عامة عن المصادر الرسمية وذلك على مدار الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢. هذا مع ملاحظة أنها كانت تميل الى الارتفاع بالنسبة لكلا النوعين من القروض. أكثر من هذا نجد أن مدة السماح بالنسبة للقروض الرسمية بصفة عامة، تميل لأن تكون أطول بكثير من تلك التى تتعلق بالقروض التجارية من المصادر الخاصة. ونفس الظاهرة تصدق بالنسبة لعنصر المنحة، اذ نجد أنه قد تدهور تدهورا حادا بالنسبة للقروض من المصادر خاصة حيث هبط من ٤ر١٠٪ عام ١٩٧٠ الى ١ر١٩٪ عام ١٩٨١ ثم ٩ر١٠٪ عام ١٩٨٢. هذا بينما كان ٤ر١٩٪ بالنسبة للقروض من مصادر رسمية فى العام الاخير. الا انه ايضا يجب ملاحظته أن عنصر المنحة قد هبط أيضا بالنسبة للقروض الرسمية اذ هبط من ٣ر٨٤٪ و ٢ر٨٣٪ و ٢ر٣٨٪ فى عامى ٧٠ /١٩٧٥ الى ٤ر١٩٪ فى عام ١٩٨٢.

من التطورات السابقة يستطيع المحلل الاقتصادى ان يتوقع مدى تاثيرها على عبء المديونية الكلية بصفة عامة والمديونية الخاصة بصفة خاصة، بالنسبة للبلدان النامية، وبالذات اذا اخذنا فى الاعتبار - كما رأينا سابقا - أن القروض من المصادر الخاصة اصبحت لها الغلبة فى هيكل المديونية العالمية بصفة عامة لتمثل حوالى ثلثيها فى عام الازمة (١٩٨٢).

جدول رقم (١٧)
متوسط شروط الاقتراض من مصادره المختلفة

البيان / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
بالنسبة لكل الدائنين						
سعر الفائدة (٪)	٥ر٣	٦ر٨	٧ر٧	٩ر٢	١١ر٤	١٠ر٧
فترة الاستحقاق	٢٠ر٥	١٦ر٣	١٤ر٥	١٥ر٨	١٤ر٠	١٣ر٩
مدة السماح	٥ر٧	٥ر٢	٤ر٦	٤ر٨	٤ر٤	٤ر٢
عنصر المنحة (٪)	٣١ر٩	٢١ر٠	١٤ر١	٨ر٦	٢ر٦	٠ر٥
بالنسبة للمصادر الرسمية						
سعر الفائدة (٪)	٣ر٧	٤ر٩	٤ر٦	٥ر٥	٦ر٧	٧ر٦
فترة الاستحقاق	٢٨ر٦	٢٥ر٠	٢٣ر٤	٢٣ر٧	٢١ر٤	٢١ر٩
مدة السماح	٨ر١	٧ر٩	٦ر٢	٦ر٣	٥ر٦	٥ر٧
عنصر المنحة (٪)	٤٨ر٣	٣٨ر٢	٣٦ر٢	٣٢ر٧	٢٣ر٨	١٩ر٤
بالنسبة للمصادر الخاصة:						
سعر الفائدة (٪)	٧ر٥	٨ر٦	٩ر٥	١٢ر٥	١٤ر٣	١٢ر٠
فترة الاستحقاق	٩ر٩	٨ر٣	٩ر٠	٨ر٨	٩ر٤	٩ر٠
مدة السماح	٢ر٦	٢ر٧	٣ر٧	٣ر٥	٣ر٧	٣ر٣
عنصر المنحة (٪)	١٠ر٤	٥ر٣	٠ر٦	-١٢ر٦	-١٩ر١	-١٠ر٩

Source : World Bank : World Dabt tables, 1985 / 86

ثامنا : تتميز الديون المصرفية التجارية بالازدياد المطرد فى الوزن النسبى للقروض التى يتم الحصول عليها على اساس سعر الفائدة العائم.

(Floating interest rate)

وتقوم فكرة هذا السعر على تغيير سعر الفائدة الاساسى كل فترة زمنية معينة كل ثلاثة أو ستة أشهر، عن طرق التفاوض بين المقرضين والمقترضين، بغرض ادخال التغيرات التى تحدث فى سوق الاقراض الدولى على هذا السعر.

فالملاحظ أن نسبة هذا النوع من القروض قد ارتفعت كنسبة من اجمالى ديون البلدان النامية العامة وطويلة الاجل من ٢ر١٦٪ عام ١٩٧٤ الى ٧ر٣٨٪ عام ١٩٨٢م. ولكن بالنسبة للقروض التجارية كان الارتفاع اكثر بكثير. إذ فى عام ١٩٧١، كان معظم القروض من المصادر التجارية تتم على اساس سعر الفائدة الثابت Fixed interest rate، الا أن الوضع انقلب بعد ذلك وبعد ازدياد مساهمة البنوك التجارية على نحو كبير فى الاقراض لدول العالم الثالث، ومن ثم تجاوزت نسبة القروض على اساس سعر الفائدة العائم الـ ٧٢٪ عام ١٩٨٣م.

(The Economist, March 20, 1982)

كما يلاحظ أن النسبة السابقة هى بالنسبة للديون العامة طويلة الاجل ولكن اذا أضفنا اليها الديون التى يحصل عليها المقترضون من القطاع الخاص، والشركات والقروض قصيرة الأجل التى تتراوح مدتها عادة بين ثلاثة أشهر حتى أقل من عام، لازدادت كثيرا.

كما أنه تجدر الاشارة الى ان النسبة المئوية للدين العام طويل الأجل و المعوم الفائدة تفوق النسبة السابقة بكثير بالنسبة للعديد من الدول النامية المثقلة بالديون بصفة عامة والتى تمثل القروض المصرفية المصدر الاساسى لها بصفة خاصة، كما هو مبين فى الجدول رقم (١٨).

ويوضح الجدول السابق أن الدول الاكثر مديونية للبنوك هى الدول التى تحتل فيها القروض المعومة الفائدة نسبة كبيرة من قروضها العامة. فالأرجنتين تمثل

الديون من مصادر خاصة حوالى ٩٠٪ من ديونها العامة، كما نجد أن الدين المعوم الفائدة قد تضاعف بنسبة ٤٠٠٪ خلال الفترة من ٧٣ ـ ١٩٧٥ الى ٨٠ ـ ١٩٨٢ من هذا الدين العام وكذلك البرازيل مع دين خاص حوالى ٨٨٫٢٪، ارتفعت الديون المعومة الفائدة من ٤٣٫٥٪ الى ٦٦٪ ثم الى ٧٦٫٥٪ خلال الفترات الثلاث المشار اليها فى الجدول. وهنا نلاحظ أنه رغم أن نسبة الدين الخاص ظلت ثابتة تقريبا فى عامى ٨٢ و ١٩٨٣، الا أن نسبة الدين المعدوم الفائدة قد ارتفعت من ٦٦٪ الى ٧٦٫٥ أى نسبة ١٠٫٥٪. وهو ما يفسر اتجاه البنوك الحثيث للأخذ بالفائدة المعومة، حتى بعد الاعلان عن أزمة الديون، كما يتضح من نسبة عام ١٩٨٣، وازدياد القروض المعومة الفائدة تمثل اتجاها عاما بالنسبة لكل الدول المثقلة بالديون المصرفية كما هو موضح بالجدول. وما يلاحظ بالنسبة لنيجيريا من انخفاض وكذا بالنسبة للأرجنتين لا يقلل من هذه الاتجاه العام ولكن ربما يعود الى بعض المحاولات الفردية فى مفاوضات هذه الدول مع البنوك المقرضة أو الى محاولة التقليل من اللجوء الى البنوك التجارية. ومرة اخرى هذا التطور فى نوعية سعر الفائدة وتحول القروض المصرفية الى القروض المعومة الفائدة يترك ظلالا كثيفة على عبء المديونية وتطوره على كاهل البلدان النامية ويجعل هذا العبء شديد الحساسية بالنسبة لأية تغيرات قد يشهدها سوق الاقراض العالمى والذى يعكس اولا وقبل كل شيء التغيرات التى تحدث فى اقتصادات الدول الصناعية المقرضة وما يتخذ من سياسات اقتصادية ومالية ونقدية حيالها).

تاسعا: ومن أهم سمات القروض المصرفية التجارية هى عدم التوازن. وعدم التوازن هذا يشمل عدم التوازن من الوجهة الجغرافية على جانب، كما يشمل عدم التوازن من الوجهة الجغرافية على جانب، كما يشمل عدم التوازن بالنسبة للبنوك على الجانب الآخر. فعلى الجانب الجغرافى، نجد أن معظم القروض المصرفية تميل الى التركز فى منطقة جغرافية بعينها ذات ظروف متشابهة. وهذا يظهر بوضوح من تركز هذه الديون فى عدد قليل من دول امريكا الجنوبية كما هو موضح فى الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٨)
نسبة القروض بسعر فائدة معوم الى الدين العام
فى بعض الدول المقترضة الرئيسية فى سنوات مختارة

الدولــة	دين معوم الفائدة		
	١٩٧٠ ـ ٧٣	١٩٨٠ ـ ١٩٨٢	١٩٨٣
الارجنتين	١٣ر٩	٥٣ر٦	٣٤ر٠٠
البرازيل	٤٣ر٥	٦٦ر٠٠	٧٦ر٥
المكسيك	٤٦ر٨	٧٤ر٠٠	٨٢ر٤
فنزويلا	١٢ر٦	٨١ر٤	٨٧ر٩
شيلى	٩ر٦	٥٨ر٢	٧٢ر٠٠
نيجيريا	٠ر٧	٦٧ر٢	٦٢ر٠٠
ساحل العاج	٢٣ر٣	٤٣ر٢	٤٧ر٠٠
ماليزيا	٢٣	٤٧ر٢	٦٢ر٩
يوغسلافيا	٧ر٦	٣٢ر٢	٥٩ر٤

المصدر: البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٥.
جدول أ-١٢ : ١٧٩.

جدول رقم (١٩)
نصيب بعض الدول المختارة من القروض المصرفية الكلية
خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٢ (بالبليون دولار)

السنة	اجمالي القروض المصرفية (١)	نصيب المكسيك، البرازيل، والارجنتين (٢)	نسبة ١/٢ (٪)
١٩٧٥	٦٢ر٧	٣١ر٥	٥٠ر٢
١٩٧٦	٨٠ر٩	٤٢ر٥	٥٢ر٥
١٩٧٧	٩٤ر٣	٥٠ر٢	٥٣ر٢
١٩٧٨	١٣١ر٣	٦٣ر٢	٤٨ر١
١٩٧٩	١٧١ر٠٠	٨٣ر٠٠	٤٨ر٥
١٩٨٠	٢١٠ر٢	١٠٨ر١	٥١ر٤
١٩٨١	٢٣٥ر٥	١٣٤ر٥	٥٧ر١
١٩٨٢*	٢٦٨ر٣	١٤٥ر٠٠	٥٤ر٠٠

(Source : P.A. Volcker, 1983 : table 2

* بيانات ١٩٨٢ حتى يونيو من نفس العام فقط

ويكشف الجدول السابق أن ثلاث دول فقط من دول امريكا الجنوبية قد حصلت على حوالى ٥٢٪ من اجمالى القروض المصرفية التى حصلت عليها البلدان النامية غير البترولية فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى يونيو عام ١٩٨٢. بل إن هذه النسبة قد إزدادت فى عام ١٩٨١ وهو العام الذى سبق الازمة الى ما يجاوز الـ ٥٧٪ وفى ذات عام الأزمة حوالى ٥٤٪ مع ظهور إرهاصات بعض المشاكل فى بعض الدول الاكثر مديونية :المكسيك مثلا.

كما يبين الجدول رقم (٢٠) درجة تركز القروض المصرفية الامريكية. ويستنتج من هذا الجدول أن نسبة التركيز كانت أكثر ثقلا بالنسبة للبنوك الامريكية فى هذه المنطقة الجغرافية وبالنسبة للدول الثلاث المذكورة بالذات،وخاصة خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٧٧ ولقد هبطت نسبيا فى ١٩٧٨، ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت الى ٥٣٫٧٪ فى عام الازمة ١٩٨٢.

ليس هذا فحسب، بل أن بلدين فقط وهما المكسيك، والبرازيل حصلتا فى المتوسط على حوالى ٤٣٪ من اجمالى قروض البنوك الامريكية المتجهة صوب البلدان النامية غير البترولية خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٨٢.
(Barth, et al - 1984 : Table 8).

وبالنظر الى دائرة أوسع نسبيا وأخذ بعض الدول من مناطق جغرافيا أخرى فى الاعتبار بالاضافة الى دول أمريكا الجنوبية، لوجدنا أن معظم القروض المصرفية تتجه صوب ما يعرف بالبلدان الصناعية الجديدة والدول النامية متوسطة الدخل لتحصل العشرة الأثقل مديونية على حوالى $\frac{4}{5}$ هذا النوع من القروض. هذا بينما تحصل الدول الاقل نموا على نسبة بسيطة للغاية قدرها "داس" بحوالى ٢٫٦٪ فقط.
(D.K. Das, 1986 : 145 - 46) "1"

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تركز الديون المصرفية انظر
H, Cheng, 1986 : 19.
P. Volcker, 1983 : 12,
Barth et al, 1984 : 459, Dornbusch, 1886 : 5,
S. Griffith - Jones et al 1984: 53, R. Dornbusch, 1984: 5,
Kitchen, 1986: 224, The Economist, 1984:
Sep, 1979: Novem, 3.

جدول رقم (٢٠)
نصيب دول مختارة من القروض المصرفية الامريكية
خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ (بليون دولار)

السنة	اجمالى القروض المصرفية الامريكية (١)	نصيب المكسيك البرازيل، والارجنتين (٢)	نسبة ١/٢ (٪)
١٩٧٥	٣٤٫٣	١٨٫٧	٥٤٫٥
١٩٧٦	٤٣٫١	٢٤٫٧	٥٧٫٣
١٩٧٧	٤٦٫٩	٢٥٫٨	٥٥٫٠٠
١٩٧٨	٥٢٫٢	٢٦٫٨	٥١٫٣
١٩٧٩	٦١٫٨	٢٩٫٩	٤٨٫٣
١٩٨٠	٧٥٫٤	٣٧٫٠٠	٤٩٫٠٠
١٩٨١	٩٢٫٨	٤٦٫٧	٥٠٫٣
١٩٨٢	٩٨٫٦	٥٣٫٠٠	٥٣٫٧

(Source: P, A, Volcker, 1983 : table 2).

ولا شك أن البنوك اتجهت الى التركز فى المناطق والدول المشار اليها اعتقادا منها بأن هذه الدول غنية فى مواردها الطبيعية (بالنسبة لبعضها، كما ان البعض الآخر يقوم بتصدير منتجات صناعية ذات مغزى. وهاتين الطائفتين من الدول انما تكون أقدر على إعادة دفع ديونها والنهوض بخدمة الديون بالقياس الى غيرها من الدول التى تفتقر لى كلا العاملين رغم أنها اكثر حاجة .ولذا نجد أن التركيز على هذا العامل أفقد البنوك ضرورة مراعاة اعتبارات اخرى خاصة مبدأ التنويع حافظة قروضها. (بهرام نوازنى، ١٩٨٢ : ١٤).

والوجه الآخر لمشكلة التركز والتى لها تاثير عميق على أزمة الديون الدولية تتمثل فى التركز على جانب البنوك .ويقصد بهذا النوع من التركيز أن يقوم عدد قليل من البنوك التجارية الدولية بتقديم معظم التمويل للدول النامية المدينة بمثل هذا النوع من الديون، وذلك من بين مئات البنوك التى اشتركت فى عملية الاقراض هذه فلقد قدر البنك الدولى ان حوالى ٥٠% من ديون العالم الثالث انما تجد مصدرها فى ثلاثين بنكا دوليا فقط.

(The Economist, Nov, 3 , 1979)

ولقد لعبت البنوك الامريكية الدور الرائد والاكبر فى اقراض دول العالم الثالث - غير البترولية. فلقد كان حوالى ٥ر٥٤% من اجمالى القروض المصرفية تجاه هذه الدول يأتى من البنوك الأمريكية فى عام ١٩٧٥م وظلت تلعب دورا رئيسيا، ولكنه أخذ فى التناقص النسبى وحتى وصلت مساهمتها الى ٧ر٣٦% عام ١٩٨٢. وهو نصيب لا شك لا يزال يعد كبيرا اذ تزيد عن ثلث القروض المصرفية الدولية. ويعود التناقص النسبى فى دور البنوك الامريكية الى ظهور البنوك اليابانية والاوروبية لتؤدى دورا كبيرا ايضا فى هذا المجال.

(P. A. volcker, , 1983 : table 2)"1"

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

Lever & Huhne, 1985 : 29,
J. Makin, 1984 : 216.

اكثر من هذا نجد أنه حتى فيما بين البنوك الامريكية ذاتها، يقوم عدد قليل منها وهى البنوك العملاقة والتى يطلق عليها مراكز مالية Money Centres فى الولايات المتحدة، بتقديم الجانب الاكبر من إجمالى القروض، التى تقدمها المصارف الامريكية ككل. فلقد ذكرت دراسة لمركز الامم المتحدة للشركات العابرة الاقطار عن البنوك الدولية النشاط ان حوالى ١٢ بنكا دوليا فى الولايات المتحدة الامريكية مثلت المصدر لحوالى ٦٧٪ من الاقراض المصرفى الاجمالى الذى قدمته البنوك الامريكية وذلك خلال مرحلة تصاعد المديونية الدولية.(١)

(UNCTC, 1981 : 5)

ولقد ذكر السيد P.A. Volcker، رئيس مجلس محافظى البنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى امام لجنة الشئون المصرفية والمالية التابعة للكونجرس الأمريكى، أن أكبر تسعة بنوك رئيسية امريكية قدمت فى فترة تصاعد المديونية الدولية والتى بدأت من ٧٧ ـ ١٩٨٢ ما يزيد عن ٦٣٪ من إجمالى القروض المصرفية التى قدمتها المصارف التجارية الدولية الامريكية لجميع البلدان النامية، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢١).

ويبين هذا الجدول أنه خلال السنوات التى شهدت التصاعد الشديد فى القروض المصرفية تجاه البلدان النامية ازداد حجم القروض التى كانت تقدمها البنوك العملاقة فى الولايات المتحدة الامريكية. ويلاحظ من بيانات الجدول ان حدة التركز ـ وان كانت مازالت مرتفعة نسبيا ـ بدأت تنكمش مع بداية ظهور المشاكل مع عام ١٩٨١. كما يبين أنه فى الوقت الذى انكمشت فيه مساهمة أكبر تسعة بنوك بمقدار طفيف بالنسبة لباقى البنوك الامريكية، أن حجم قروضها المطلق كان آخذا فى التزايد المطرد بصفة سنوية، بالذات مع قدوم عام ١٩٧٨.

يضاف الى كل ما سبق أن التركز على جانب البنوك كان يلتقى مع التركز الجغرافى ولقد لوحظ ذلك من ان عددا قليلا من البنوك كان يقدم النسبة الكبرى

---

(١) للمزيد انظر: Griffith - jones, 1980 : 204 - 205; Kettle & Magnus, 1986: 53.

جدول رقم (٢١)

قروض اكبر تسعة بنوك امريكية

بالنسبة للقروض التى تقدمها المصارف الامريكية للدول النامية

خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٣

السنة	(١) قروض البنوك الامريكية	(٢) اكبر تسعة بنوك	نسبة (٪) ١/٢
١٩٧٧	٤٦٫٩	٣٠٫٠٠	٦٣٫٩
١٩٧٨	٥٢٫٢	٣٣٫٤	٦٣٫٩
١٩٧٩	٦١٫٨	٣٩٫٩	٦٤٫٥
١٩٨٠	٧٥٫٤	٤٧٫٩	٦٣٫٥
١٩٨١	٩٢٫٨	٥٧٫٦	٦٢٫٦
١٩٨٢	١٠٣٫٢	٦٤٫١	٦٢٫١
١٩٨٣	١٠٦٫٨	٦٥٫٨	٦١٫٦

المصدر محسوبة من:

Statement by P. A. Volcker before the committee on banking,. finance and Urban Affairs, House of Represtative, February, 1983.

مذكورة فى:

(Barth et al, 1984 : table 8)

من القروض لعدد قليل من الدول ففى عام ١٩٨٢ كان حوالى ٣/٥ الديون التى تدين بها الدول الاربع الا تُقل مديونية فى دول امريكا الجنوبية (البرازيل - المكسيك - الأرجنتين - فنزويلا) مستحقة لثلاثة بنوك امريكية فقط هى:

"Manuf acturers - Citicorp. Bank of America - Hanover Bank"
(The Economist, January 31, 1987 : 88)

ولقد استمرت ظاهرة التركز فى التعمق مع مرور الوقت، اذ فى عام ١٩٨٦م ازدادت النسبة السابقة لتصل الى حوالى الـ ٢/٣. ولقد ساعد على ازدياد التركز تعقيدا بعد عام ١٩٨٢، قيام البنوك الصغرى والاقليمية بالانسحاب من عملية الاقراض للبلدان النامية وبيع ديونها فيما يسمى بالسوق الثانوية:

"Secondary market" ولقد ادى هذا المسلك بالبنوك الكبرى لأن تحل محلها بدلا من المخاطرة وإعلان ان البلدان المدينة غير قادرة على الدفع، لما قد يسببه ذلك من مضاعفات خطيرة بالنسبة لهذه البنوك.

(The Economist, March 21, 1987) "1"

وفى هذا الخصوص يجب أن نسجل انه وجد شبه تركز او اهتمام من جانب البنوك التى تنتمى لبعض الدول ببعض المناطق الجغرافية أو دول معينة فى هذه المناطق. فالبنوك التى تنتمى الى بلد معين ربما تكون لها مصالح تختلف فى قليل أو كثير عن البنوك التى تنتمى الى بلد آخر ومن هنا يأتى الاختلاف فى التركز او الاهتمام بمنطقة دون غيرها.

هذا بالاضافة الى الدوافع الأخرى التى قد تؤثر على اتجاهها، مثل مدى تجارة الدولة الأم مع منطقة بعينها، القرب الجغرافى، التشجيع الحكومى والسياسات التى تتبعها دولة مدينة بالنسبة لسياسات غيرها من الدول...الخ.

---

(١) وعن التركيز انظر ايضا:

(The Times, June 19, 1986)

لذا نجد على سبيل المثال، ان الديون البولندية تهم بالدرجة الاولى البنوك الالمانية، وكذا بنوك امريكا الجنوبية تهم البنوك الامريكية بالدرجة الاولى بالقياس للبنوك الفرنسية وهكذا. لذا فان المشاكل التى يعانى منها بلد ما ربما تختلف فى مدى تاثيرها عن تلك التى يعانى منها بلد آخر بالنسبة للبنوك حسب درجة انكشافها فى هذه الدولة او تلك مع الآخذ فى الاعتبار ردود الأفعال المتضاعفة التى قد تترتب على تعرض بنك او عدة بنوك عملاقة لازمة، لما لها من شبكة علاقات مع المصارف العالمية كما رأينا فى الفصل السابق.
(The Economist, March 20, 1982)

عاشرا: خصائص متفرقة:

تتسم القروض المصرفية الخارجية بميزات أخرى ومن أهمها كبر حجمهـا Large volume وهو ما يجعلها أكثر جاذبية للحكومات المقترضة وبالنسبة للبنوك ايضا. كما سبق أن راينا ـ كما ان الغالبية العظمى من القروض المصرفية تاخذ مشكلة العملة الدولارية. هذا فى حين ان المساعدات الرسمية تميل لأن تكون فى شكل عمله البلد الذى يقدم المساعدة aid .

ويلاحظ من ناحية ثالثة، ان القروض المصرفية قد تختلف حسب مدى ارتباطها بتجارة دولة البنك المقرض. اذ نجد بعض هذه القروض كالقروض الالمانية المصرفية ترتبط ارتباطا شديدا بترويج تجارة المانيا هذا فى حين ان القروض الامريكية لا تكون كذلك، كما نجد ان القروض المصرفية البريطانية تميل الى الترويج لشركاتها الوطنية للقيام بمشروعات معينة فى الخارج وهكذا (The Economist, March 20, 1982) كما لاحظت دراسة مركز الامم المتحدة على البنوك الدولية أن البنوك تتفاوت كثيرا فى اقراضها لدول العالم الثالث مقارنة باقراضها للدول الصناعية، فعلى سبيل المثال يقرض سيتى بنك دول العالم الثالث اكثر من اقراضه الدول الصناعية فى حين يقوم مورجان باقراض الدول الصناعية، وتقديم قروض للبنوك الأخرى اكثر مما يقدمه للدول النامية. (UNCTC, 1981 : 83)

تلك هى أهم الخصائص التى تميز القروض المصرفية التجارية الدولية. ولقد تولدت تلك الخصائص نتيجة التطور فى دور البنوك التجارية الدولية النشاط، واكتسابها نفوذا وتاثيرا كبيرا بالنسبة لقضية الاستدانة الدولية، ولقد صاحب تطور

دور البنوك التجارية الدولية النشاط، واكتسابها نفوذا وتاثيرا كبيرا بالنسبة لقضية الاستدانة الدولية، ولقد صاحب تطور دور البنوك هذا، ممارسات وتصرفات. باشرتها البنوك بدوافع عديدة ساهمت مساهمة فعالة فى وصول المديونية الدولية الى نقطة الانفجار التى وصلت اليها عام ١٩٨٢.

الممارسات الفعلية للبنوك وأزمة المديونية العالمية

The Actual Behaviour of Banks and the International Debt Crisis.

يهدف هذا الجزء الى تتبع التصرفات التى مارستها البنوك على ارض الواقع وتناولها بالتحليل لبيان كيف اسهمت فى تضخم هرم المديونية الدولية، واستفحالها والاعلان عن ميلاد ما عرف فيما بعد باسم أزمة المديونية الدولية.

لقد مثل هدف التسويق والترويج Commercialization للموارد المالية الضخمة التى توافرت لدى البنوك التجارية الدولية خلال عقد السبعينات الاولوية الاولى التى سيطرت على غيرها من الاعتبارات. لذا نجد أن هذه البنوك لم تدخر جهدا فى هذا الشأن وثبتت اتباع وسائل هجومية، اذ لم تقتصر على الدفاع عن اسواقها التقليدية فقط. هذه العقلية التى سيطرت على البنوك ادت الى تجاهلها اتباع قواعد الاقراض المصرفى السليمة all sound Principles اذا لم تكن البنوك تنتظر - فى كثير من الأحيان - حتى تسالها الدول النامية عن قروض، بل كانت تسعى هى بنفسها حتى ابواب المسئولين فى هذه الدول عارضة عليهم اقراضها هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية لم تكن تتردد كثيرا فى تقديم القروض التى تتطلبها هذه الدول - فى بعض الأحيان ومرة اخرى دون اتباع قواعد الاقراض السليم، ودون اعتبار لما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج. ولذا يمكن القول أن هذه البنوك. وان تفاوت الدرجة - قد اتبعت ما يمكن ان نطلق عليه go - go approach فى اقراضها لدول العالم الثالث وذلك خلال الفترة المشار اليها.

وفى هذا الخصوص يرى كلا من Kettell & Magnus أن البنوك الدولية قد لعبت دورا فعالا وايجابيا فى تمنية وتطوير علاقاتها بالدول النامية

المدينة، ويضيفان أن هذا النمو والتطوير كانا يمثلان جزءا من استراتيجية غير معلنة للنمو والتوسع على نطاق كبير من قبل هذه البنوك. ولقد استهدفت من ذلك الاستفادة من النمو المتسارع الذى شهدته بعض الدول النامية فى امريكا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا، ومشاركة بعض الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية فى أرباحها من هذه الموارد.الطبيعية الغنية فى أرباحها من هذه الموارد. وانطلاقا من ذلك سعت البنوك حثيثا لتركيم اصولها فى الخارج بكل الطرق كما سنرى ـ لدرجة ان البعض أطلق عليها asset - hungry banks ، وأمام اشتداد هذا الهدف صمت آذانها عن كل ما يدور فى العالم وبصفة خاصة البلدان المدينة من تطورات ومشاكل، مثلما حدث فى تركيا(١) واضطرارها لاعادة جدولة ديونها عام ١٩٧٩، وكذلك فى بولندا، وأزمى الارصدة الايرانية، أو على الاقل يمكن القول أنها أساءت تقدير هذه الوقائع. (Kettell & Magnus, 1986 : 14)

ولقد عقد القائمون على امر البنوك فى العالم الرأسمالى اجتماعا فى لندن فى يوليو عام ١٩٧٩م، واعربوا فى نهاية الاجتماع عن قلقهم الشديد بخصوص النقاط الآتية:

١ ـ زيادة حجم القروض المصرفية لحكومات الدول النامية، خاصة الدول التى تواجه مشاكل اقتصادية تتزايد حدتها مع مرور الوقت.

٢ ـ التدهور المستمر فى نسبة رأس المال / الأصول بالنسبة للبنوك المقرضة.

٣ ـ كما لفتوا الانظار الى خطورة ما تقوم به المصارف الدولية من اقتراض قصير الأجل أو استخدام الودائع قصيرة الأجل وتقديم بعضها فى صورة قروض متوسطة وطويلة الأجل للدول المشار اليها. (The Economist, August 4, 1979)

---

(١) فلقد كانت تدين تركيا بحوالى ٣ مليار دولار للبنوك، وكان معظم هذه القروض قصيرة الأجل (ستة أشهر فاقل)، وكان هامش الربح بالنسبة لها (٧٥ر١٪ وفى عام ١٩٧٧ نفدت العملات الاجنبية من تركيا run out of foreign exchange وطلبت مهلة للسداد ثم طلبت الجدولة (The Economist, October 23, 1978.)

مع هذا كله لم تؤد هذه التحذيرات سواء من على أرض الواقع او من القائمين على امر البنوك بصفة عامة، الى كبح جماح البنوك وترشيد عرضها للقروض على البلدان النامية. فلقد أساءت البنوك كما سبقت الاشارة ـ تقدير هذه التحذيرات واعتبرت أن الأزمات التى مرت وتمر بها بعض الدول ما هى إلا حوادث فردية ولا تمثل ظاهرة عامة، كما أنها حوادث عارضة يمكن إحتوائها ببعض الاجراءات التصحيحية. وإستمرت البنوك فى وهمها هذا وإستمرت بالتالى فى تنفيذ إستراتيجيتها الخاصة بالاقراض حتى أغسطس ١٩٨٢م.

(Kettell & Magnus, 1986 : 48)

وفى متابعتها لتنفيذ اهدافها الاستراتيجية، نجد البنوك تصرفت على نحو أدى الى تخطيها او تجاهلها لبعض المعايير الهامة فى الاقراض المصرفى ـ ومن بين أهم المعايير التى تجاهلتها، معيار درجة المخاطرة .اذ لم تول البنوك درجة المخاطرة التى قد تتعرض لها قروضها فى الدول النامية أهمية كبرى. ومن ثم لم تحظ دراسة الظروف الاقتصادية والسياسية وأيضا الاجتماعية فى هذه الدول اهتماما ذى بال. اكثر من هذا نرى رئيس اكبر بنك فى العالم وهو سيتى بنك Citibank السيد / Wriston يصرح بقوله ان الاقراض للبلدان النامية هو نوع من المخاطرة الجيدة a good risk وهذا فى تقديره يعود الى ما لاحظه من ان نسبة الخسائر فى الاقراض المحلى داخل الدول الصناعية اكبر من نسبة الخسائر فى الاقراض الدولى.

"Loss ratios on domestic lending are indisputedly higher than loss ratios on international lending

(The Economist, March 22, 1980).

ومن ذلك نستطيع استخلاص ان المعيار الرئيسى Key criterion لدى البنوك كان هو معيار الربح والخسارة وهو معيار ادى فى نهاية الأمر الى الافراط فى الاقراض المصرفى. اكثر من هذا نجده امعانا فى السياسة الهجومية، منذ ان اصبح رئيسا لهذا البنك فى عام ١٩٦٨ أخبر السيد Wriston المساهمين أن العائد على أسهمهم سوف يزداد بمعدل ١٥٪ سنويا. وأنه لكى يحقق ذلك الهدف target عليه أن لا يترك فرصة للاقراض الدولى الا ويقتنصها مستخدما فى ذلك كافة السبل التى تنتهى الى الفوز بعقد الصفقات تلو الصفقات.

ولقد اتبع سيتى بنك تكنيك "أعقد الصفقات اولا ثم إبحث عن كيفية تمويلها ثانيا. ولقد لخص نائب رئيس البنك المذكور السيد/ Al Constanzo هذا التكنيك صراحة بقوله:

"We first go out and make what we consider are creditworthy loans, and once we have made our loans we warry about how we fund those loans.
(J. Makin, 1984 : 146).

ولقد أدى هذا المسلك من اكبر بنوك العالم، الى تحفيز ودفع غيره من البنوك الأخرى، خاصة العملاقة سواء فى داخل الولايات المتحدة أو من أوربا واليابان الى الذهاب الى بلدان الدول النامية واقراضها، حيث كانت ترى هذه البنوك التى تعد متنافسة انها ان لم تتوسع لمواجهة توسع سيتى بنك سوف تخسر السوق وتتخلف عنه left behind كما استعرضنا سابقا فى دافع المنافسة. ومن أجل كسب المعركة على أرض البلدان النامية ـ التاريخ يكرر نفسه ـ قامت البنوك الدولية بدفع موظفين ومروجين فى سن ٢٥ سنة ليجوبوا العالم بخبرتهم المحدودة باعمال الصيرفة بصفة عامة والصيرفة الدولية بصفة خاصة. وكانت مؤهلات معظم هؤلاء الرئيسية إجادة لغة التخاطب مع اهل البلد الذى يرسل اليه.

ولقد لخص أحد الصيارفة فى عام ١٩٧٨، الموقف من خلال تجربته الخاصة قائلا:

"The world of international banking is now full of aggressive, bright but hopelessely inexperienced lenders in their mid - twenties. They travel the world like itinerant brushman, filling loan quotas. Peddling financial waves, and Living high on hog.
(J. Makin, 1984 : 148).

ومن بين أهم القواعد والاعتبارات التى يمليها العمل المصرفى القاعدة التقليدية التى طالما سارت عليها المنسوب وهى قاعدة أعرف عميلك Know your customer او معيار الجدارة الائتمانية. crediworthiness وهو ما يعرف ايضا لدى البعض بالقانون الحديدى للصيرفة. iron Law of banking

وهذا القاعدة تقضى ببساطة شديدة بضرورة أن يعرف المقرض قدرة البلد المدين او المقترض على السداد من خلال الالمام بعدة نواحى منها، مواردها الاقتصادية ، المشاكل التى تواجه موازين مدفوعاتها هل هى مزمنة ام عارضة، المجالات التى ستوجه اليها قروضها وكيفية استثمارها، والاطلاع على الدراسات المعدة للمشاريع المزمع الاستثمار فيها ومعدلات العائد منها، الى غير ذلك من الامور التى يستطيع منها البنك الوقوف على حقيقة كيف سيتم الدفع له وبالتالى ما اذا كان المقترض جديرا بالاقراض ام لا. الا انه فى الواقع لم يكن يحدث شيئا من هذا القبيل بصورة جدية خلال سنوات تزايد المديونية المصرفية.

(Kettell & Magnus, 1986 : 5)

وفى هذا الخصوص علق Irving S. Freidman قائلا، أن تاريخ العشر سنوات الماضية، يشهد - بدون أدنى شك - ان البنوك الخاصة كانت مستعدة لان تقرض عشرات المليارات من الدولارات للحكومات الأجنبية دون أن تسأل عن المجالات التى ستستخدم فيها هذه الأموال ولا غير ذلك من الاسئلة ولقد سماه منهج The no questions asked approach

وهو ذات النهج الذى دفع البلدان النامية الى تحبيذ الحصول على القروض من المصارف - كما راينا سابقا - عن الحصول عليها من غيرها من المصادر الرسمية التى قد تكون أرخص نسبيا. أيضا تطبيقا لنهج go - go approach نجد فريدمان يقول:

There is no evidence that bank auditors, regulators, or shareholders, seriously questioned either the 25% per annum growth of commercial Lending to developing countries between 1975 - 1980. or the wisdom of the nine Largest U.S banks in making loans to Mexico and Brazil which eventually added up to 90 % of the banks Capital.
(I. S. Freidman, 1983 : 114)

وهنا نشير الى أن البنوك ربما تكون قد إعتمدت على بعض الاعتبارات الأخرى فى تقييمها مدى الجدارة الائتمانية مثل توافر الموارد الطبيعية مثل البترول فى المكسيك، الماس فى شيلى وموارد أخرى فى البرازيل فضلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادى والتجارى فيها وفى كوريا الجنوبية. الا أن البعض يرى أن ذلك ليس كافيا اذ قد تعرض ظروف دولية، كتدهور شروط التجارة، انخفاض حجم التجارة

الدولية واتخاذ اجراءات حماية من جانب الاسواق التى تستورد من البلدان المدينة مما قد يعرض قدرة هذه البلدان على السداد لمشاكل عديدة.

ولذا يرى البعض - فى هذا الخصوص - أن البنوك اذا كانت قد حسنت من نظم تحليلها وتقييمها لمواقف البلدان المقترضة واتبعت القواعد السليمة الخاصة بالائتمان والمخاطر لما وصل الحال الى ما وصل اليه فى عام ١٩٨٢. ولذا خلص Goodman فى دراسة له على ٣٧٣ بنكا امريكيا فى عام ١٩٧٧، ان هذه البنوك تبحث عن وسائل اخرى لتقدير المخاطر.

(Kitchen, 1986 : 9) (1)

ومما سبق نجد أن ما أعلن عنه فى عام ١٩٨٢ من أزمة انما تسبب فيه - جزئيا - تجاهل البنوك لاعمال قواعد الجدارة الواجب العمل طبقا لها هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى - نجد ان البنوك قد اعترفت بخرقها لهذه القواعد وتجاهلها ولذا فهى تفكر - طبقا لدراسة Goodman فى اتباع وسائل أخرى. وهنا نلاحظ ان ذلك قد أعلن عنه فى سنة ١٩٧٧، ومع ذلك استمرت فى سلوكها السابق حتى ١٩٨٢، وهو ما يكشف ان البنوك تقول شيئا وتفعل شيئا آخر، وذلك لأن قوة الدوافع التى تسيطر على البنوك تفوق ما عداها من اعتبارات.

لقد أهملت البنوك التجارية ايضا إحترام القواعد المتعلقة بالمحافظة على نسبة رأس المال / الاصول Capital / assets ratio

اذ نجد أن هذه القاعدة قد شهدت تدهوراً شديدا منذ نهاية القرن الماضى حيث كانت هذه النسبة تصل الى حوالى ٥٠٪ بالنسبة للبنوك الامريكية، ثم هبطت فيما بعد لتصل الى ٢٠٪ اثناء الحرب العالمية الثانية، ١٠٪ خلال النصف الاول من السبعينات ثم تدهورت الى ٥٪ فى النصف الثانى، وعلى قمة هذا التدهور نجد أن نسبة الاصول لراس المال قد اصبحت بالسالب بالنسبة لكثير من البنوك خاصة البنوك العملاقة، كما هو موضح فى الجدول رقم (٢٢).

---

(١) انظر ايضا: The Economist March 24, 1984.

جدول رقم (٢٢)

نسبة انكشاف اكبر البنوك الامريكية

لأكبر خمسة دول مدينة فى امريكا الجنوبية نهاية ١٩٨٢م

البنك / الدولة	الارجنتين	البرازيل	المكسيك	فنزويلا	شيلى	الاجمالى
سيتى بنك	١٨٫٢	٧٣٫٥	٥٦٫٦	١٨٫٢	١٠٫٠٠	١٧٤٫٥
بنك أوفى امريكا	١٠٫٢	٤٧٫٩	٥٢٫١	٤١٫٧	٦٫٣	١٥٨٫٢
تشيز مانهاتن	٢١٫٣	٥٦٫٩	٤٠٫٠٠	٢٤٫٠٠	١١٫٨	١٥٤٫٠٠
مورجان جارنتى	٢٤٫٤	٥٤٫٣	٣٤٫٨	١٧٫٦	٩٫٧	١٤٠٫٧
مانيوفاكتشرز هانوفر	٤٧٫٥	٧٧٫٧	٦٦٫٧	٤٢٫٤	٢٨٫٤	٢٦٢٫٨
كميكل بنك	١٤٫٩	٥٢٫٠٠	٦٠٫٠٠	٢٨٫٠٠	١٤٫٨٠	١٦٩٫٧
كونتيننتال الونى	١٧٫٨	٢٢٫٩	٣٢٫٤	٢١٫٦	١٢٫٨	١٠٧٫٥
بنكرز ترست	١٣٫٢	٤٦٫٢	٤٦٫٢	١٥٫١	١٠٫٦	١٤١٫٢
فيرست انترستات	٦٫٩	٤٣٫٩	٦٣٫٠٠	١٨٫٥	٣٫٧	١٣٦٫٠٠
كروكر ناشيونال	٣٨٫١	٥٧٫٣	٥١٫٢	٢٢٫٨	٢٦٫٥	١٩٦٫٠٠
ويلز فارجو	٨٫٣	٤٠٫٧	٥١٫٠٠	٢٠٫٤	٦٫٢	١٢٦٫٦
فيرست ناشيونال شيكاغو	١٤٫٥	٤٠٫٦	٥٠٫١	١٧٫٤	١١٫٦	١٣٤٫٢

(Source : W. Cline , 1984 (a) : 13)

من هذا الجدول نجد الدليل القاطع على عدم مراعاة القاعدة القاضية بوجوب إحترام النسبة بين رأس المال / الاصول حيث بلغت النسبة المتوسطة لدرجة انكشاف اكبر ١٢ بنكا فى الولايات المتحدة حوالى ١٥٠٪.اكثر من هذا تجاوزت هذه الدرجة نسبة ٢٦٢٪ لبنك ماينوناكتشرز هانوفر كما كان التجاوز حادا بالنسبة لبعض البنوك الاخرى العملاقة مثل سيتى بنك أوفى امريكا وكيميكال بنك. وهنا يجب أن نلاحظ ان الارقام والنسب السابقة خاص بدرجة انكشافها فى خمسة دول فقط.ولكن اذا أضيفت قروضا لدول اخرى فى نفس القارة أو فى قارات أخرى لازدادت عن ذلك(١). وفى هذا الخصوص نجد ان درجة تعرض أكبر تسعة بنوك فى الدول النامية - غير البترولية فى نهاية ١٩٨٢م وصل معدله الى حوالى ٢ر٢١٢٪ حسب دراسة لمجلس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة.

(Cline, 1984 (a) : 22)

ولا شك أن الافراط فى الاقراض للدول النامية بالذات بالنسبة الى رأس مال البنوك، جعلها شديدة الحساسية للغاية لما قد يحدث من تطورات فيها. ليس هذا فقط بل جعل الجهاز المصرفى العالمى كله شديد الحساسية لذلك؛ لانه اذا امتنعت دولة أو دولتين كالمكسيك والبرازيل فقط عن السداد للبنك الاول فى العالم وهو سيتى بنك مع درجة انكشاف فيهما ٦ر٥٦٪ بالنسبة للأولى و ٥ر٧٣٪ بالنسبة للثانية أى بما يزيد عن ١٣٠٪ لأدى ذلك الى انهيار البنك، الأمر الذى تعقبه سلسلة من الانهيارات فى غيره من البنوك، وفقدان الثقة فى الجهاز المصرفى الامريكى. وهذا ما لا تسمح به حكومات هذه الدول نظرا للأهمية المحورية لهذه البنوك فى اقتصادياتها، كما سبقت الاشارة فى الفصل السابق.

كما ينسب البعض الى البنوك انها كانت تقترض من سوق العملات الدولية قروضا قصيرة الأجل ثم تقرضها لحكومات البلدان النامية فى شكل قروض متوسطة أو طويلة الأجل. وهو ما يمثل - فى نظرهم - مخالفة لأبسط قواعد الاقراض المصرفى، مما ضاعف من مقدار الخطورة التى يمكن ان تتعرض لها البنوك. وتجدر الاشارة الى أن مؤتمر لندن سنة ١٩٧٩م قد حذر من هذا التصرف ولفت الانظار الى خطورته.

---

(١) عن درجة الانكشاف انظر:

Time, January 10, 1983,
The Economist June 2, 1984

والتجاهل المتعمد لقواعد الحيطة والاحتراس التي يفرضها العمل المصرفي دفع بعض الكتاب مثل Gronzalez الى القول بأن البنوك التجارية وهي مغمورة تحت تاثير العديد من الدوافع المتشابكة، قد ذهبت في الاقراض المصرفي الى أبعد مدى مخلفه وراءها كل قواعد الاقراض المصرفي السليم.

(H. Gronzalez, 1985 : 59 - 64)

كما لخصت مجلة الايكونوميست البريطانية هذا الموقف بقولها:

They are pushing against the Limits of banking prudence
(January 12 : 1980)

وبينما كان تجاهل البنوك الامريكية لقواعد الحيطة المصرفية، نجد أن البنوك الاوروبية قد شاركتها الى حد ما في هذا المسلك. اذ على سبيل المثال قام Middland Bank في إنجلترا باقراض اموالٍ كثيرة الى المكسيك في نهاية السبعينات لدرجة ان ٧٢٪ من حصص المساهمين فيه كانت مرتبطة بديون المكسيك أو في قول آخر بما يساوي ٧٢٪ من حصص المساهمين في بلد واحد فقط يعاني من مشاكل كثيرة رغم كل التحذيرات السابق الاشارة اليها.

(The Times June 19. 1986)

وفي مقابل ذلك أبرزت مجلة الأيكونوميست البريطانية ان تصرف البنوك اليابانية كان مغايرا للتصرفات السابقة من حيث إحترام قواعد الحيطة والاحتراس. وأن هذا الاحترام كان يرجع أساسا الى البنوك ذاتها وانما الفضل فيه كان الى التوجيه الحكومي المباشر للبنوك. فلقد قامت الحكومة اليابانية بايقاف اشتراك بنوكها في عملية الاقراض المصرفي الدولي في سوق العملات الدولية في أكتوبر سنة ١٩٧٩م، كما كان على البنوك اليابانية الاحتفاظ بودائع طويلة الاجل بغرض تغطية عمليات الاقراض التي تقوم بها، كما قامت الحكومة اليابانية بوضع الاجراءات التي تكفل إتباع بنوكها للقواعد العامة الواضحة للاقراض المصرفي، ومن ثم كان على موظفي البنوك احترامها. ولقد اعترفت البنوك اليابانية بان بعضا من القيود التي فرضتها السلطات كان ضروريا ـ نظراً لما كانت تعانيه من نقص في مواردها من الدولارات اذ أن ٨٠٪ من دولاراتها كان يتم شراؤها من البنوك الاخرى.

(The Economist March 22, 1980)

ولا شك ان العقلية Mentality التى كانت تفكر بها البنوك الامريكية والاوروبية دفعتها الى تجاهل قواعد الحيطة والاحتراس، تحت تاثير العديد من الدوافع المتداخلة و المعقدة التى انعكست على تصرفاتها وممارساتها الواقعية مع الدول النامية، بشكل واضح وملموس. ويمكن ان نستعرض العديد من نماذج الممارسة الفعلية للمصارف التجارية خلال الصفحات التالية القادمة.والواقع أن النماذج التى سنقدمها هنا تمثل قلة من كثرة.

لقد إستمرت البنوك فى تجاهل التحذيرات من مختلف المصادر، وصارت تنفذ نهجها go - go approach إذ تذكر الايكونومست ان البنوك تسير فى قوافل باعداد كبيرة Swarming وتتجمع حول جاكرتا عاصمة اندونيسيا للترويج لقروضها، وكان ممثلوها يحملون شيكاتا على بياض - بهدف الفوز بعقد صفقة قرض. هذا كان يحدث فى الوقت الذى قدم فيه صندوق الدولى النصيحة لحكومة اندونيسيا بأن ديونها على وشك الافلات من امكانية السيطرة عليها والتحكم فيها ومن ثم يجب عليها عدم إقتراض المزيد. ولكن البنوك لم تلق أى إعتبار لفحوى هذه النصيحة وذهبت تعرض قروضها كما رأينا. بل اكثر من هذا لم تخف البنوك غيظها وحنقها على الصندوق لتقديم مشورته على النحو السابق.
(The Economist, March 20 1982)

وفى المكسيك وهى ثانى اكبر دولة مدينة على مستوى العالم بصفة عامة وبديون مصرفية بصفة خاصة، أثبتت البنوك فعلا انها Profit - minded . اذ أن إرهاصات المشاكل قد ظهرت فى هذا البلد فى صيف ١٩٨١. من ذلك أن أسعار البترول فى المكسيك - وهو ما دفع البنوك أساسا الى إقراضها - قد هبطت، كما هبطت صادرات هذا البلد بمقدار الثلث ومن ثم أصبح يعانى من فجوة فى السيولة تتراوح بين ١٠ - ٢٠ بليونا من الدولارات. ولذا لجأت المكسيك الى البنوك طالبة الاقتراض مبلغ خمسة بلايين دولار. وهنا نجد البنوك رغم الظروف السابقة اندفعت rushed بحماس للمساهمة فى هذا القرض وكانوا يقفون فى صورة صفوف quequing up بل إن بعضا منها عرض الاشتراك بنسبة أكثر من تلك التى حددت له. وبهذا استطاعت البنوك تجميع حوالى ٢٠ بليونا من الدولارات لاقراض المكسيك وهو ما يزيد باربعة أضعاف ما طلبته المكسيك فى

بادىء الامر. وهو الامر الذى يكشف عن مدى شراهة البنوك فى الاقراض لحكومات الدول النامية. ولقد دفع هذا الموقف بعض المحللين الماليين والاقتصاديين المعنيين بشئون امريكا الجنوبية الى إبداء دهشتهم وتساءلوا فى إستغراب:

"Did bankers really know what thay were doing this year as they forked out $ 1 billion in new money every month for Mexico"
(Delamaide, 1984 : 102)

ولذا نجد أن العديد من خبراء الاقتصاد إنتهوا الى الرأى القائل:

"..., overeager lenders are as responsible for Mexico's acute financial pains as the overeager borrowers."

أى أن البنوك الشرهة للاقراض مسئولة تماما عن الصعوبات المالية التى واجهتها المكسيك شانها فى ذلك شأن المقترضين الشرهيين الذين أقدموا على الاقتراض منها. وبذا فهم يقررون المسئولية المشتركة لكل من الدائن والمدين، عن أزمة أغسطس١٩٨٢.
(The Economist December, 1982)

كما تصف التايم الامريكية التدافع بل التناحر بين رجال البنوك الدولية من أجل الفوز باقراض البلدان النامية، اذ وجدوا فيها فرصا طيبة يجب إقتناصها. ولا تختلف البنوك فى ذلك من وول ستريت فى امريكا الى المراكز المالية فى أوربا:

"The new business was a bananza for banks. From wall Street to the financial centers of Western Europe, bankers awake to the delights of international lending.
Eagers to win their spurse youn, Loan officers fell over one another Knocking on the doors of finance ministers from Warsaw to Kinshasa"
(The Time January 10, 1983)

كما لخص هذا الموقف احد رجال البنوك الدوليين an International banker بقوله:

"When things go well banks are stepping on each other to get in."
(Time, Decembre 20, 1982)

ولقد صورت لنا المقاطع السابقة من اشهر المجلات العالمية وأوسعها انتشارا التسابق المحموم بين رجال البنوك، وكأنهم يتساقطون بمظلات فوق بعضهم البعض من أجل الفوز بعقد القروض مع حكومات البلدان النامية.

ويصور De lamaide في كتابه جانبا آخر من سعى البنوك المحموم لتسويق وتوظيف مواردها المالية، حيث يقول ان ممثلى البنوك كانوا يسيرون فى شكل قوافل - أو لنقل جحافل(١) - عارضين قروضهم على حكومات البلدان النامية. وكانوا يتجهون صوب البلدان التى يستشعرون ولو عن بعد أنها ربما فى حاجة الى قرض او لأنها فى ضائقة مالية:

"International bankers... formed into roving bands of many gypsies, descending on any town where there was a whiff borrowing need" (1984 : 43).

وتمشيا مع المنهج السابق، نجد أن القروض لم تعقد بعد مفاوضات تسودها الفطنة والرشادة من جانب رجال البنوك وانما - بالاضافة الى عرض الاقراض - مثل موقفها فى الاستجابة الفورية وغير المحدودة لطلب قرض Immediate and open response ولقد عبر عن هذه الحقيقة بعض رجال اكبر البنوك العالمية حيث يقول لأحد زملائه.

"When you went out to Liunch, you could have told the receptionist to watch the telex and take $ 5 in n of any deal offered.

---

(١) وتفضل حكمة جحافل لتشبيهها بجحافل الغزو، اذا ما أخذنا النتيجة فى الاعتبار وهى اغراق البلدان النامية فى بحر من الديون، والمآزق المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية طويلة المدى لا تختلف كثيرا عن صور الغزو الأخرى.

وهذا يعنى انه كان فى مقدور موظف الاستقبال فى البنك قبول منح قرض بخمسة ملايين دولار من أى مصدر وبمجرد اشارة تلكسية. وهذا يكشف ولا شك عن مدى الحرص والسعى الحثيث للبنوك لتصريف مواردها واقراض الدول النامية. ولذا اطلق هؤلاء على تلك الفترة من السبعينات بانها فترة Telex banking أو Receptionist banking (Delamaide, 1984 : 44)

ويستمر الكتاب الذين تناولوا قضية المديونية العالمية بالتحليل - فى تصوير ممارسات ممثلى البنوك فيقول J. Makin ان هؤلاء الرجال انما كانوا يتسارعون الى اقراض البلدان النامية خاصة تلك التى تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، بترولية او معدنية او تتسم بارتفاع معدل النمو الصناعى فيها. ومن أجل هذا كانوا يتعقبون رؤساء الوزارات ووزراء المالية فى هذه الدول الى كافة الاماكن التى يذهبون اليها، حتى ولو كان ذلك خارج بلادهم، وحتى الى مواقف السيارات وحجرات الفنادق التى كانوا يقيمون فيها عند زيارتهم لبلد آخر. كما كان يحدث اثناء حضور هؤلاء المسئولين مؤتمرامن المؤتمرات الدولية خاصة عند عقد الاجتماع السنوى المشترك بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية. ولقد امتد هذا المسلك فى عقد السبعينات وحتى اوائل الثمانينات ويقول J. Makin فى ذلك أن رجال البنوك كانوا:

"..., Chasing the finance ministers of LDCs around the lobby of the sheraton park hoping that those ministers would on behalf of their gevernments be able to take their money"
(J. Makin, 1984 : 85).

ونجد تأكيدا لذلك من احد وزراء مالية احدى دول امريكا الجنوبية حيث يصور المطاردة المثيرة التى تعرض لها من قبل ممثلى البنوك الدولية قائلا:

"I remember how the bankers tried to corner me at conferences to offer me loans... They would not leave me alone."

ثم يستمر فى وصف مدى الضغط الذى وقع عليه، ومدى الارتباك فى حساباته الذى سببه له هذا الضغط وتلك المطاردة قائلا:

"If you're trying to balance your budget, it's terribly tempting to borrow instead of raising taxes, to put off the agony. These gray hair of mine are because I resisted that temptation"
(J. Makin, 1984 : 147).

وفى هذا الخصوص ايضا نجد السيد / In Yong Chung المسئول عن ادارة القروض الاجنبية فى وزارة المالية الكورية الجنوبية يقول بأن ممثلى البنوك الأجنبية:

"are clamouring at the door" (The Economist, Auyust 30, 1980).

من كل هذا نجد أنه من الواضح ان البنوك لم تدخر جهدا بأى شكل من الاشكال فى تسويق بضاعتها والضغط بكل الوسائل الممكنة من اجل تنفيذ هذا الهدف خارقة، بل متجاهلة قواعد الاقراض المصرفى السليم. وهذا المسلك بلا شك أغرى الكثير من المسئولين فى البلدان النامية لان تقبل الاقتراض. لا شك انهم فى حاجة - بدلا من محاولة التفكير فى الاعتماد على الموارد المحلية وتعبئتها منذ البداية ايا كانت وتوجيهها للاستثمار فيها(١).

وهنا لا نعدم بعض الكتاب الغربيين يقرون الحقيقة السابقة اذ نجد ان وليام كلاين يقول بأن الاندفاع للاقراض لحكومات البلدان النامية من جانب البنوك أدى الى تشجيع البلدان النامية الى تفضيل اسلوب الاقتراض بدلا من اتخاذ سياسات اصلاحية ذاتية معينة. ويستشهد على ذلك بأنه فى الوقت الذى كانت فيه المكسيك فى ازمة فعلية فى النصف الاول من ١٩٨٢، زادت البنوك الأمريكية درجة انكشافها فيها بمعدلات مرتفعة كما أشرنا سابقا. (W. Cline, 1984 : 111 - 113)

---

(١) وهنا نتساءل اليس ذلك هو ما تحاول ان تفعله البلدان النامية الآن بشكل أو بآخر تحت مسميات عديدة مثل "برامج الاصلاح الاقتصادى والتى ينصح بها الصندوق، ولكن بعد غرقها فى بحر الديون. وكان المسالة اصبحت برامج الاصلاح بغرض توفير الموارد لسداد الديون، بدلا من انه كان يمكن توجيهها للتنمية منذ البداية ؟

من كل ما سبق من السهل استخلاص ان الجوانب المتعلقة بتسويق القروض marketing aspects كانت لها الاولوية فى سياسة البنوك التى اتبعتها خلال عقد السبعينات وحتى أوائل الثمانينات. وبالتالى اصبحت هذه العملية وتنشيطها محل اهتمام كل موظف فى البنك على اختلاف مواقعهم بدءا من رئيس البنك الى أصغر موظف فيه. ومرة أخرى كانوا ينظرون - جميعا - الى نجاح التسويق بأنه عملية مصيرية لهم ولبنكهم - لذا نجد أنهم أقاموا أقساما خاصة فى البنوك تقوم بالأبحاث المتعلقة بالتسويق market research والتركيز عليه بدرجة كبيرة. هذا الوضع أسفر - كما رأينا - عن احداث ما سماه بعض رجال البنوك بأنه قد حدثت ثورة فى الآداء المصرفى وكانوا يرون ذلك حتميا، أيضا اذا ما كان للبنك من أن يكسب ويحقق ارباحا. ولقد صحب هذا كله تغيرا ليس فقط فى الآداء التسويقى ومراعاة قواعد الحيطة والاحتراس، وانما انعكس ايضا على ميدان العلاقات العامة التى تتمتع بها البنوك مع الحكومات المختلفة فى الدولة الام والدولة المقترضة، مع وسائل الاعلام، ومن خلالهما بالرأى العام حيث حاولت البنوك أن تظهر بدور المنفذ صاحب الرسالة السامية والتى جاءت لتنشر الخير وتنتشل البلاد النامية من عثرتها وما يخلفه ذلك وما يخلفه أيضا من انطباع طيب عنها. (N.Coulbeck, 1984 : 138 - 140)

ولقد دافع صراحة السيد / Harry Taylor رئيس بنك Manufactures Hanover وهو أحد اكبر البنوك الامريكية والعالمية ايضا، عن الدور الذى قامت به البنوك وكان يرى ان ذلك يمثل جزءا من رسالتها الشاملة والرئيسية على مستوى العالم. أكثر من هذا قال أنه من الحمق أن نتصور أن البنوك ستتوقف عن آداء مثل هذا الدور.

(J. Makin, 1984 : 12)

وفى نهاية ذكر النماذج السابقة، يلزم الاشارة الى اننا تعمدنا ذكر الكثير منها - وهى على كثرتها قلة قليلة من الواقع - لنظهر ان الافراط فى الاقراض وتجاهل قواعد الصيرفه السليمة، انما كان بمثابة ظاهرة عامة خلال السبعينات وليست مجرد حالات فردية.

ولقد تأثرت البنوك في ممارساتها السابقة بعدد من المعتقدات والذرائع التى كانت تبديها فى هذا الخصوص. اذ كانت تتذرع بأن الـــدول لا تفلـــس Countries do not go bankrupt ، وأن الدول المدينة انما تملك دائما اكثر مما تدين. وهذا الاعتقاد انما بنته البنوك على ضوء ما تملكه بعض الدول النامية من موارد طبيعية ومعدلات نمو صناعى واحدة، كما اشرنا سابقا. كما تزعم السيد / W. Wriston رئيس سيتى بنك هذه الافكار حيث كان يردد أن ما تواجهه بعض البلدان هى حالات مؤقتة يمكن لبعض الاجراءات الاصلاحية ان تضع لها حدا (وهو ما لم يحدث). (G. Macesich, 1984 : 54)

ويرى البعض ان البنوك قد اسقطت من حساباتها بعض العناصر الهامة والتى قد يكون لها تأثير كبير على عملية المديونية ككل.

ومن الامثلة التطبيقية على هذه العناصر ما يتعلق منها بشروط التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية، اسعار الفائدة الحقيقية التى تتحملها هذه الدول كعبء على ديونها، درجة التضخم، حجم الصادرات والواردات، تطور ظروف سوق النقد الدولية.. الخ، ولا شطك أن هذه العوامل جميعها وغيرها كانت تسير فى غير صالح البلدان النامية كاتجاه عام. وهذا الوضع أدى الى عجز بعض البلدان النامية عن سداد ديونها حتى رغم توافر الموارد الطبيعية لديها، مثلما حدث مع زائير الغنية بالنحاس فى عام ١٩٧٥ فى قروض تتراوح بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار للبنوك التجارية وجدولتها عدة مرات، ثم وكما حدث مع المكسيك وكثير من الدول الاخرى الغنية بالبترول والنحاس وذات معدلات النمو الصناعى المرتفعة نسبيا. (Delamaide, 1986 : 57 - 60) [1]

وكانت البنوك تعتقد أيضا، أن حكوماتها سوف تهب لنجدتها ومساندتها عند تعرضها لخطر التوقف عن الدفع أو للسداد من قبل الدول المدينة أو بعضها. وبناءا على هذا الاعتقاد استمرت البنوك فى التصرف على النحو الفائت. وربما يجد هذا الاعتقاد سندا له فى الجدل القائل بأن البنوك قد لعبت دورا شجعتها عليه حكوماتها، وأنه يوجد نوع من التنسيق والمصالح المتبادلة فى هذا الخصوص وأن قيام البنوك

---

(١) وانظر ايضا: (Long, M 6 F, Venerosa, 1980: 278-283)

بهذا الدور قد أعتق الحكومات absolving من القيام به على النحو الذى استمر خلال نهاية الخمسينات والستينات. لذا فلم يكن مستغربا ان يلقى دور البنوك فى اقراض الدول النامية إستحسانا وتشجيعا على كافة الاصعدة، ومن ثم المساندة القوية عند اللزوم

(G. Macesich, 1984 : 26 — 55)

ولقد ردد الاعتقاد السابق مسئولو سيتى بنك الامريكى بقولهم:
"أن سوق العملات الدولية خلقت لتبقى وهو فى النهاية تسنده الحكومة الامريكية والبنك الفيدرالى الامريكى".

(R. S. Dale, 1983 : 16 - 17)

ولقد أيدت تجارب الماضى القريب والحاضر اعتقاد البنوك فى توافر الدعم الرسمى لها داخليا ودوليا، عند مواجهتها لصعوبات مع الدول المدينة. اذ أنه فى عام ١٩٧٤، عقد محافظو البنوك المركزية لدول G. 10 اجتماعا فى سويسرا لمناقشة مسألة المقرض الاخير فى الأسواق الأوروبية واصدروا بيانا فى ختامه جاء فيه:

"... ولقد أدركوا (المحافظون)، أنه ليس أمرا عمليا ان يضعوا مسبقا القواعد التفصيلية والاجراءات اللازمة لتوفير سيولة مؤقتة، ولكنهم مقتنعون بوجود وسائل متوافرة كافية لهذا الغرض وسيجرى استخدامها اذا دعت الضرورة الى ذلك وفى الوقت المناسب".

وهذا الجزء من البيان يعنى ان البنوك المركزية فى الدول الصناعية الرئيسية فى العالم، فى وضع استعداد دائم ومنذ فترة طويلة لأن تقف خلف بنوكها ونقلها من عثرتها عند الضرورة.

وهذا هو عين ما حدث عند الاعلان عن الأزمة فى اغسطس سنة ١٩٨٢ اذ هبت البنوك المركزية والحكومات، وبنك التسويات الدولية وبعض مؤسسات التمويل لتقديم ما يسمى "حزمة الانقاذ" rescue package للمكسيك لكى تستمر

فى تسديد ديونها. ولا شك ان الهدف النهائى من هذه الحزمة هو انقاذ البنوك التجارية الدولية الدائنة، وليس انقاذ المكسيك كما يقال.

ولقد افرطت البنوك التجارية فى تفاؤلها تجاه نمو التجارة الدولية، اذ اعتقدت ان التجارة الدولية ستنمو بصفة مستمرة ومطردة. ومن الأمثلة على ذلك ان مديرى سيتى بنك كانوا يعتقدون أن التجارة الدولية ستتضاعف خلال العشر سنوات من ٧٨ ـ ١٩٨٨، تماما كما تضاعف خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٧. وهذا على عكس التوقعات التى كانت ترى أنها ستشهد انكماشا بصفة عامة، وتجارة المواد الاولية من البلدان النامية-بصفة خاصة ـ كما أشارت الى ذلك اكثر الدراسات تحفظا وهى دراسات صندوق النقد الدولى المتعددة والتى تنشرها IMF Survey

(J. Makin, 1984 : 134)

ومن الذرائع التى رددها بعض رجال البنك عن الاسراف فى الاقراض قولهم أنهم كانوا تنقصهم المعلومات الضرورية أى كانوا يعانون من فجوة فى المعلومات information gap اذ يقولون انهم كانوا عاجزين عن اجراء الدراسات اللازمة اذ كانت تعوزهم المعلومات اللازمة والضرورية عن ظروف وانشطة عملاءهم.

والواقع أن هذا المبرر انما يتسم بالسطحية والسذاجة، حيث ان المنطق يفرض انه اذا كان الجو يتسم بالتعتيم وعدم الوضوح، فكان يجب على البنوك أن تكون أكثر حرصا وحذرا فى تصرفاتها الاقراضية. كما يرد بعض الصيارفة ـ ردا على الحجة السابقة ـ قائلين ان المسالة ليست مسالة نقص معلومات او فجوة اتصال مع المؤسسات الاقراضية الاخرى، وانما تكمن فى حسن تقدير المعلومات حتى فى حجالة توافرها ومدى ملاءمة هذا التقدير وتوافقه مع الهدف النهائى المسيطر على البنك. ويبدى هذا البعض تشككه من ان البنوك كانت ستتبع اسلوبا مختلفا فى تصرفاتها على فرض توافر المعلومات التى تدعى توافرها، وأن ذلك لم يكن ليمنعها من الاستمرار فى انتهاج السياسة الاقراضية الهجومية التوسعية التى دأبت على اتباعها خلال عقد السبعينات.

كما انه لمن المثير للسخرية أن يقول بعض رجال البنوك أنهم قد غرر بهم أو أخذوا على غرة بسبب الاحداث التى شهدها الاقتصاد العالمى والتى لم تكن متوقعة او فى أفق الرؤية بالنسبة لهم وهم بالتالى يلقون باللائمة على المسئولين عن ادارة الاقتصاد الدولى.

الا ان هذا التبرير مردود عليه بأن البنوك كان من الواجب عليها ان تكون اكثر تبصرا وقدره على توقع ما حدث على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وعلى ضوء ما يتسم به الاقتصاد الراسمالى من تغيرات وتقلبات. ويرى هؤلاء ان اللائمة فى الافراط فى الاقراض انما تقع على ادارات البنوك والتى اندلعت بروح بهيمية نحو الاقراض المصرفى الدولى وبهدف الحصول على اكبر قدر من الأرباح، ونظرا لأن سجل الاقراض الخارجى يفضل بكثير سجل الاقراض الداخلى. وهنا جرفت الرغبة الجامحة نحو الاقراض الخارجى كل ما تفرضه قواعد الحيطة والاحتراس والقواعد السليمة للاقراض المصرفى أمامها، واصبح ينظر الى هذه القواعد كما لو كانت عقبة كئود أمام التوسع والنمو والربح.

وبعد كل ما سبق، لانعدم أن نجد بعض الآراء التى تقول أن البنوك التجارية انما كانت تصرفاتها عبارة عن رد فعل لما شهده الاقتصاد العالمى من تطورات خلال عقد السبعينات منذ بدايته حتى اوائل الثمانينات. وأن البنوك التجارية لم تأخذ زمام المبادرة فى الاقراض لدول العالم الثالث. ويستند هؤلاء الى حجة مفادها ان ارتفاع اسعار البترول منذ ١٩٧٤ وفى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ قد أدى الى خلق فجوة فى الموارد لدى بعض الدول فى حين اتخمت خزائن هذه البنوك بالفوائض من البترو - دولارات - أى أن جانب الطلب من جانب الدول النامية كان شديدا جدا وكل ما فعلته البنوك هى انها استجابت لهذا الطلب. أى أن جانب الطلب كان هو الجانب الاقوى.

ولقد انبرى بعض الكتاب للرد على الذرائع السابقة مثل بيترنايناكمب وغيره (1985: 562) ولكننا سنكتفى بالرد بأن الرأى السابق، رأى ضعيف ويتجاهل الحقيقة، فضلا عن اصطدامه بالممارسة الفعلية التى راينا بعض نماذجها كما سبق، كما يتعارض مع ما رأيناه من تجاهل متعمد من قبل البنوك لقواعد العمل المصرفى أو

...

ما يمكن بوصفه "بقواعد السلوك" حتى وانه كانت غير مكتوبة أيضا على النحو السابق الذى رأيناه.

أيا ما كان الامر نجد أن الغالبية من الكتاب يوجد بينها اتفاق على ان البلدان النامية قد دفعت الى الوضع الذى كانت عليه فى عام ١٩٨٢ دفعا. ولا يعنى هذا انها لم تكن تحتاج الى الاقتراض، بل على العكس نرى أنها كانت تحتاج اليه اذ تعوزها الموارد المالية اللازمة ولأنها دول عالم ثالث تعانى بشكل أو بآخر من عملية التخلف وما المديونية - كما ذكرنا فى الفصل الاول هى أحد أبعاد التخلف. ولكن ما حدث من جانب البنوك على النحو الذى رأيناه قد صرف هذه الدول - الى حد بعيد - عن أن تفكر فى استغلال مواردها المتاحة وتعبئتها نحو التنمية ، هذا فضلا عن محاولة البحث عن الممكن من الموارد ايا كانت مصادرها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، علما بأنها دول فى معظمها غنى بالموارد الاقتصادية. ولقد صادفت هذه الممارسات بعض وزراء المالية والمسئولين الذن اقبلوا عليها وابتلعوا الطعم، ظانين انه يمكن احداث تنمية دون زيادة العبء أو المعاناه على شعوبهم، ولم يكن يدرون أنهم يؤجلون المعاناه بعض الوقت لتعانى منها الشعوب طول الوقت بقبولهم الاقتراض على النحو الذى تم عليه.

ومحصلة كل ما سبق أن اقترضت الدول النامية من البنوك أو اقرضت البنوك الدول النامية أموالا ضخمة على النحو الذى رأيناه فى الجزء الأول من الفصل الثالث ايضا. ولقد صاحب هذا التضخم فى المديونية حدوث تطورات وفرض شروط - استغلالا لاوضاع البلدان النامية - أدت الى تدهور الاوضاع المالية والنقدية فى هذه البلدان وتتعلق الشروط الصعبة بالفائدة، قصر اجل القروض ضآلة عنصر المنحة وعدم وجود فترة السماح.. الخ..

فبالنسبة للفائدة نجد ان سعرها اتسم بالارتفاع المستمر تقريبا طيلة فترة التزايد السريع فى حجم مديونية البلدان النامية. وهنا نرى انه من المناسب توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة. فسعر الفائدة الاجمالى يتكون أساسا من شقين رئيسيين. الأول، وهو السعر الاساسى والثانى، هامش يضاف اليه. وتحديد السعر بصفة عامة انما تحكمه عدة اعتبارات هامة. أولها: السعر الاساسى ويتمثل فى التكلفة

التكلفة التى يتحملها البنك المقرض فى سبيل الحصول على النقود التى يقرضها والتى يدفعها الى المودعين أو الى غيره من البنوك.

أى هو السعر الذى يتم التعامل بين البنوك على أساسه عادة بين البنوك فى لندن ويسمى Libor ثانيهما الهامش spread أو marginal وهو ما يضيفه البنك الى السعر الاساسى بهدف تحقيق الربح، وآخرها، هامش اضافى يحدده البنك أخذا فى الاعتبار نوعية القرض ذاته، ودرجة المخاطر التى يقدرها البنك، موقف البنوك الاخرى وكذلك بعض الاعتبارات المتعلقة بالمدة الزمنية للقرض، وكذا موقف المقترض وقدرته على المساومة.

(T. H. Donaldson, 1988 : 37)

ويلاحظ أن السعر الاساسى للفائدة يتم تحديده على ضوء التغيرات التى تشهدها اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، وما يتم اتخاذه لمواجهة هذه التغيرات. ولذا نجد أن سعر الفائدة الاسمى الذى ساد حتى ١٩٧٧/٧٦ اتسم بالاعتدال الى حد ما. ثم ما لبث ان اصابته حمى التصاعد حتى أوائل الثمانينات. وبصفة عامة كان الارتفاع فى سعر الفائدة يحمل فى طياته تضخما، اى كان يعكس ارتفاع فى معدلات التضخم التى شهدتها اقتصادات البلدان المقرضة. ولذا كان الفرق بين السعر الحقيقى والسعر الاسمى محدودا، بل وصار الى الصفر فى بعض السنوات.ولكن إتخذت حكومات البلدان الصناعية بعض السياسات النقدية بهدف كبح جماح التضخم فيها. مما ادى الى استمرار ارتفاع اسعار الفائدة الاسمية فى الوقت الذى هبطت فيه مستويات التضخم.

فلقد تبنى السيد / Volcker رئيس مجلس محافظى البنك الفيدرالى الامريكى والذى يتكون من سبعة اعضاء، المنهج النقدى الذى يرى انه لمحاربة التضخم يلزم جعل النقود أكثر ندرة واكثر تكلفة.

"by making money both scarce and costly" P. 15

وذلك من خلال التحكم فى عرض النقود، ورفع سعر الفائدة. وهذا هو النهج الذى وصفه البعض بانه dirty approach (Time, Oct., 22, 1979)

وتمشيا مع النهج السابق اعلن البنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى رفع سعر الخصم من ١١٪ الى ١٢٪. وهذا الرفع انما يعنى - كما هو معلوم - زيادة التكلفة بالنسبة للبنوك التجارية، مما دفعها بدورها الى رفع اسعار الفوائد التى تقتضيها من المقترضين ومنهم دول العالم الثالث.

ولقد ارتفعت اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة مرتين فى شهر واحد فى ٦، ٢٣ اكتوبر عام ١٩٨٧٩م، ثم اعقب ذلك ارتفاع فى مارس سنة ١٩٨٠م ثم ارتفاع آخر فى يونيو من نفس العام. ولقد قاد بنك Chase Manhattan حملة رفع اسعار الفائدة وتبعته فى ذلك البنوك الاخرى فى امريكا، كما ارتفعت الفوائد اكثر بالنسبة للقروض القصيرة الاجل. ولقد أدت الارتفاعات المتوالية فى سعر الفائدة الى زيادة الطلب على الائتمان (بدلا من كبح جماحه) خشية المزيد من الارتفاع فى اسعار الفائدة، الامر الذى زادها التهابا.

ولقد حذت بعض الدول الصناعية الاخرى حذو الولايات المتحدة فى هذا الخصوص مثل انجلترا، وكندا وغيرهما، اذ على سبيل المثال رفعت حكومة المحافظين فى كندا اسعار الفائدة لرابع مرة على التوالى فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٩ بعد الرفع الامريكى فى ٦ اكتوبر من نفس العام. ولقد برر محافظ بنك كندا المركزى هذا الرفع على اساس ان التفاوت فى اسعار الفائدة بين كندا والولايات المتحدة يؤدى الى نزوح الاموال من الاولى الى الاخيرة، الامر الذى يسفر عن تدهور مركز الدولار الكندى فى مواجهة الدولار الامريكى، ولقد استندت معظم البلدان الاوروبية الى هذا المنطق بالاضافة الى رغبتها فى محاربة التضخم وقامت برفع اسعار الفوائد فيها. ولقد ترتب على ذلك ان ارتفع سعر الفائدة حسب الايكونومست البريطانية الى اكثر من ٢٠٪ فى عام ١٩٨٠م.

(The Economist, Nov., 22 1980)

ومع السياسات السابقة شهدت معدلات التضخم فى البلدان الصناعية هبوطا مع اوائل الثمانينات. الا أن هذا الهبوط، لم يواكبه هبوط مماثلا فى معدلات الفائدة Libor ولقد أدى ذلك الى حدوث تباين كبير بين سعر الفائدة الاسمى وسعر الفائدة الحقيقى، حيث بقيت الاخيرة مرتفعة بمعدلات تاريخية. اذ نجد، طبقا

جدول رقم (٢٣)

عبء اسعار الفائدة الاسمية والحقيقية بالنسبة للبلدان النامية

خلال الفترة من ٧٢ ـ ١٩٨٣م

البيان	٧٢/ ١٩٧٣	٧٤/ ١٩٧٦	٧٧/ ١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
تكلفة اسعار الفائدة المتغيرة	٨ر٣	٩ر٩	٨ر٤	١٢ر٣	١٥ر٥	١٧ر٤	١٧ر١
معامل التضخم فى امريكا	٥ر٧	٧ر٣	٦ر٦	٨ر٧	٩ر٢	٩ر٤	٦ر٠
التكلفة الحقيقية لسعر الفائدة العائم	٢ر٥	٢ر٢	١ر٦	٣ر٣	٥ر٨	٧ر٣	١٠ر٥

(Source : R, Kitchen, 1986 : 240).

طبقا للجدول (٢٣) انه ان هناك تقاربا بين معدلات التضخم واسعار الفائدة الاسمية وظل الفارق معقولا ومتحملا حتى عام ١٩٧٨/٧٧. الا انه مع عام ١٩٧٩ والآخذ بالاجراءات السابق الاشارة اليها ازدادت الهوة بين السعرين فى الولايات المتحدة لدرجة انه فى عام ١٩٨٢، كان سعر الفائدة الحقيقى يفوق معدل التضخم بحوالى مرة وثلاثة ارباع المرة. أى ازدادت التكلفة التى تتحملها البلدان النامية المدينة وتزداد الصورة قتامة اذا ما علمنا ان الارقام القياسية لسعر التصدير كانت بالسالب للدول النامية المستوردة للنفط بحوالى -٨ر٤٪ فى ذات العام (حسب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٦ : ١٤٩).

كما يؤكد لنا ايضا الجدول رقم (٢٤) الارتفاع فى اسعار الفائدة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD).

ويستنتج من هذا الجدول ان اسعار الفائدة الاسمية على القروض لمدة ثلاثة اشهر كانت تقل عن معدلات التضخم فى هذه المجموعة ولذا فان سعر الفائدة الحقيقى كان سالبا فى عامى ٧٦ - ١٩٧٧، ثم مع بدء عام ١٩٧٨، انقلبت الصورة وزادت معدلات الفوائد الاسمية عن معدلات التضخم، ومن ثم ازدادت الهوة بين المعدلين لصالح الاولى.وازداد الفارق حدة فى ١٩٨١ وحتى ١٩٨٢ وبالتالى كان سعر الفائدة الحقيقى مرتفعا كثير ليبلغ ٨٪، ٥ر٧٪ فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٢ على التوالى.

مما سبق نخلص الى أن سعر الفائدة الاسمى، انما كان يتم تحديده بما يعكس الاوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها اقتصادات الدول المتقدمة، والاجراءات التى تتخذ لمواجهتها. فلقد تم رفع هذا السعر لاصلاح بعض الاختلالات فى هذه الاقتصادات، وهنا دفعت البلدان النامية الثمن من اقتصاداتها المجهدة من خلال خدمة الديون الواجب النهوض بها للبنوك التجارية. ولقد علق تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٥ بقوله لقد: "مثلت المصارف التجارية أداة هامة من أدوات نقل آثار السياسات الاقتصادية الكلية فى البلدان الصناعية الى البلدان النامية." (البنك الدولى ١٩٨٥ : ١٤٧).

جدول رقم (٢٤)

اسعار الفائدة الحقيقية الاسمية فى الدول اعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٧٦ ـ النصف الاول ١٩٨٤)

السنة	السعر الاساسى ٣ أشهر	معدل التضخم	معدلات الفائدة الحقيقية
١٩٧٦	٦ر٥	٧ر٦	١٠٠ر١
١٩٧٧	٢ر٦	٠ر٧	٨٠٠ر٠
١٩٧٨	٨ر٨	٥ر٥	٣٠٠ر٣
١٩٧٩	١ر١٢	٥ر٩	٦ر٢
١٩٨٠	٢ر١٤	٢ر١٣	٠٠ر١
١٩٨١	٩ر١٦	٨ر٨	٠٠ر٨
١٩٨٢	٣ر١٣	٨ر٥	٥٠٠ر٧

(Source : Midland Bank Review, London, Winter 1984 : P. 18)

ملحوظة: يلاحظ أن الجدول هذا يشير الى سعر الفائدة الاساسى دون ان يسجل هامش الربح.

والواقع ان السعر السابق، مثل - كما رأينا - السعر الاساسى، ولكن يضاف اليه الهامش، الامر الذى يضيف الى العبء الذى تتحمله البلدان النامية المدينة لخدمة ديونها. وهنا نشير الى أن حجم الهامش كان يميل الى أن يكون كبير الحجم حتى ١٩٧٩، وذلك لكى يعوض انخفاض الفائدة الحقيقية. ولكنه هبط بعد ذلك تحت تاثير بعض الاعتبارات التى تتدخل فى تحديده. من بين هذه الاعتبارات، الاستراتيجية التى يتبناها البنك. اذ ان البنك الذى يهدف الى تعظيم ارباحه ابتداءا نجده يميل الى فرض هامش مرتفع نسبيا، وعلى الجانب الآخر، اذا كان البنك - ولو كمرحلة اولى - يهدف الى النمو والتوسع والانتشار وكسب المزيد من العملاء فى وجه المنافسة من قبل البنوك الاخرى خاصة مع دخول البنوك الاوروبية واليابانية ساحة الاقراض الدولى، نجد أن الهامش الذى يفرضه يميل لأن يكون منخفضا نسبيا.

كما لا يفوتنا ان نذكر أن تحديد حجم ونطاق الهامش يتوقف على الطرف الآخر فى الصفقة وهو البلدان النامية حكومات او هيئات عامة أو خاصة. اذ ان قوة وثقل الطرف المفاوض سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا، وقدرة ممثليها على التفاوض وفهم لطبيعة عمل البنوك وطبيعة سوق العملات الدولية - تؤثر تاثيرا بالغا على تحديد الهامش. وعلى هذا من الملاحظ انه قد يوجد تفاوت فى الهامش بالنسبة لبعض الدول. فكلما دخلت الدولة التفاوض على قرض من مركز قوى Strong position وتفهمت الاساليب والتكتيكات التى تتبعها البنوك فى اقراضها لاستطاعت ان تحصل على قروض بسعر فائدة اقل من غيرها، فالهند على سبيل المثال، دخلت سوق العملات الدولية فى عام ١٩٨١ من مركز قوة، اذ لم تلهث وراء مروجى القروض ولم تلتهم الطعم كما فعلت بعض الدول الاخرى. استطاعت الحصول على قرض ٦٨٠ مليون دولار - بهامش ١/٢ ٪ خلال السنوات الاربع الاولى ٥/٨٪ على السنوات الست التالية فوق السعر الاساسى Libor هذا فضلا عن أن القرض كان طويل الاجل ١٠ سنوات وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية وبالنسبة لبعض القروض التى حصلت عليها البرازيل والمكسيك.

(The Economist, August 30, 1980)

وبصفة عامة كانت القروض للبلدان النامية تتسم بارتفاع الهامش عن القروض للبلدان الصناعية بصفة عامة، كما هو فى جدول (٢٥). وكانت البنوك تعلل ذلك بارتفاع درجة المخاطر التى تتعرض لها قروضها فى الدول الاولى. الواقع أن هذا التعليل وان كان يبدو منطقيا فى ظاهره الا أن باطنه يحمل ويحتوى على شبهة استغلال حاجة هذه البلدان والرغبة الجامحة فى تحقيق الارباح الطائلة من وراء معاناتها، وما القول السابق سوى ستار يخفى هذه الحقيقة. كما سنرى بعد قليل، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية: الواقع يؤكد أن سجل «ديون البلدان النامية» أنظف بكثير من سجل القروض داخل البلدان الصناعية ذاتها من حيث حجم الخسائر او معدلها وهذه حقيقة أقرها رئيس اكبر بنك فى العالم وهو سيتى بنك كما سبقت الاشارة اليه. كما أن الدول النامية التى أعلنت انها تواجه مشاكل فى خدمة ديونها استمرت فى آداء ذلك رغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التى تتحملها فى ذلك. ومن ثم ظلت البنوك تحقق ارباحا كبيرة. فى مقابل هذا كانت الخسائر على القروض المحلية بلغت معدلات حوالى ١٨٪ فى المتوسط خلال عقد السبعينات.

(Eiteman, 1986 : 480)

ومن ناحية ثالثة: لا يوجد دليل قاطع على ان بنكا دوليا واحدا قد افلس بنتيجة اقراضه لدول العالم الثالث، وحالات الافلاس التى شهدتها بعض البنوك فى الدول الصناعية المتقدمة انما تعود اسبابها الى ظروف داخلية خاصة بها وخاصة بهذه الدول.

ومن ناحية رابعة: ان منطق حجة البنوك برفع الهامش على قروض الدول النامية يقضى ان العلاقة بينه وبين درجة الخطر طردية بمعنى انه كلما ازدادت درجة الخطر، ازداد معها هامش الربح. الا ان الواقع سار على عكس ذلك حتى فيما يتعلق بالدول النامية ذاتها، حيث وجدنا ان الهامش فى نهاية السبعينات واوائل الثمانينات كان أقل بكثير عما كان عليه خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٨ اذ انخفض من حوالى ٢٪ خلال الفترة المشار اليها الى اقل من الواحد الصحيح فى المائة فى ٧٩ - ١٩٨٠، ثم عاد الارتفاع الى حوالى ١٣ر١٪ فى عام ٨١ - ١٩٨٢م ولا شك

جدول رقم (٢٥)

متوسط هامش الربح على الائتمان من سوق الاقراض الدولى (٪)

نطاق الهامش

السنة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية
١٩٧٥	١ - ١ر٧٥	١ر٥٧ - ٢
١٩٧٦	١ - ١ر٧٥	١ر٥٧ - ٢ر٢٥
١٩٧٧	ر٥٠ - ١ر٥٠	ر٥٧ - ٢
١٩٧٨	ر٢٥ - ١ر٢٥	ر٥٠ - ٢
١٩٧٩	١ر٢٥ - ١	ر٢٥ - ١ر٥٠
١٩٨٠ (مرحلة أولى)	ر٢٥ - ر٧٥	ر٢٥ - ١ر٥٠
١٩٨٠ (مرحلة ثانية)	ر٢٥ - ر٧٥	ر٢٥ - ١ر٥٠

"Source : R. B ernal, 1982 : 75."

أن هذا يقضى على مقولة ان ارتفاع الهامش لمواجهة الخطورة، وإنما تحدده بواعث أخرى، قد تكون المنافسة، رغبة فى النمو.. الخ. وهنا تسارع بالتنبية الى ان ذلك لا يعنى تحسنا فى شروط الديون لهذه الدول، ولكن البنوك استعاضت عن ذلك بالانواع العديدة من الرسوم وان بقى الهامش أعلى من مثيله على القروض للبلدان الصناعية.

ومن ناحية خامسة: اذا كانت البلدان النامية تواجه مشاكل وتخشى البنوك على أموالها، وهنا نتساءل الم تكن هذه الدول فى حاجة الى معاملة أفضل بفرض هامش منخفض لكى تستطيع النهوض من عثرتها وتسدد ديونها؟.أم ان تثقل عليها البنوك لاستنزاف مواردها وخلق مشاكل لها، ثم تدعى أن أموالها فى خطر؟

ومن ناحية سادسة: لقد رفعت البنوك الهامش لزعمها بوجود مخاطرة مرتفعة فى هذه الدول، ثم رأت ان هذه الدول تسدد ديونها، الم يكن الاجدر بها ان تلغى جزءا من ديونها يتناسب مع قدر الارتفاع فى الهامش والذى تم دفعه خلال سنوات القرض.

ومن ناحية سابعة: اذا كانت البنوك تشعر بكل هذا الخوف من اقراض البلدان النامية، فلم التكالب ـ الذى رأينا بعض صوره ـ على اقراض هذه الدول وهى تعلم مقدما أنها قد تواجه مشاكل فيها؟.مرة أخرى الا يحمل ذلك الرغبة فى استغلال ظروف هذه البلدان والحصول على اكبر عائد منها؟.

وتتسم القروض المصرفية ـ كما رأينا فى الخصائص العامة لها ـ بأن الجزء الاكبر منها اصبح يتم الحصول عليه على اساس سعر الفائدة العائم.

ولا شك أن هذا التغير فى هيكل سعر الفائدة اضاف الى مشكلة، خدمة الديون بعدا آخر زاد من صعوبة المسالة. فالبنوك أصبحت موصلا جيدا لنقل مشاكل الدول الصناعية وتصديرها الى الدول المدينة، فضلا عنده تحميل الأخيرة بعبء ضرورة المساهمة فى اصلاح الاوضاع الاقتصادية فى المجموعة الاولى من الدول ولقد عبرت مجلة الايكو نومست البريطانية عن ذلك أصدق تعبير وصورته أفضل تصوير حيثما قالت:

"So, when Mr Paul volcker, the chairman of" the Federal Reserve، Sneezes, Latin America catches cold.
(The Economist, Dec 11, 1982).

ولا شك أن هذا التعبير البليغ جدا يلخص لنا مدى قوة التاثير الذى يمارسه تغيير الاوضاع فى البلدان الصناعية على اقتصادات البلدان النامية المدينة من خلال اسعار الفائدة العائمة التى لجأت اليها البنوك التجارية على نطاق واسع.

يضاف الى ما سبق أن سعر الفائدة العائم هو سعر يتغير كل فترة زمنية محدودة (ثلاثة أو ستة اشهر) ولا شك ان هذا التغير الدائم يوقع البلدان المدينة فى حيرة ويسبب لها ارتباكا وعدم استقرار. فضلا عن عدم قدرة على التخطيط او التنبؤ بالالتزامات المستقبلة. فعلى سبيل المثال، أدت الزيادة فى اسعار الفائدة فى عام ١٩٧٨ الى اضافة عبء غير متوقع او مخطط له من قبل البلدان النامية المدينة، يزيد عن اربعة مليار دولار. بلغ نصيب البرازيل بمفردها منها حوالى البليون دولار. وهنا تقع هذه البلدان فى مشكلة كيفية تدبير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات الطارئة.

(Griffith - Jones, 1980 : 215)

ورب قائل بأنه فى المقابل قد تستفيد البلدان النامية من أى انخفاض يطرأ على سعر الفائدة. وهذا القول من الناحية النظرية صحيحا، ولكنه - للأسف - يصطدم بالواقع؛ اذ أنه فى الوقت الذي يكون فيه المدينون تحت رحمة الدائنين، بحيث يستطيع هؤلاء ان ينقلوا الى المدينين كل زيادة ولو طفيفة في تكلفة الاقراض تمليها الظروف الاقتصادية فى الدول الام او مصلحة البنوك ذاتها، إلا إن الدول النامية لا تستفيد من كل تحسن يطرأ على الاوضاع الاقتصادية فى هذه البلدان. والدليل الواضح على انه عند هبوط سعر الفائدة الاساسى Libor اوائل الثمانينات، لم يهبط بنفس المعدل الذى هبط به معدل التضخم وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقة مرتفعا بالنسبة للبلدان المدينة، كما رأينا فى الجداول (٢٢، ٢٣). أى أنه فى الوقت الذى تشارك فيه الدول النامية فى تمويل فاتورة الاصلاح فى الدول المتقدمة لا يعود عليها شىء من ثمار هذا الاصلاح.

(E.A. Brett, 1985 : 233)

ولقد أدى الارتفاع السابق فى اسعار الفائدة بصفة عامة الى اثقال كاهل البلدان النامية المدينة وتحميلها باعباء تئن تحتها قدرتها. ولقد أدى هذا الارتفاع الى افادة المصارف التجارية الدولية، فى الوقت الذى اضر فيه كثيرا بمصالح البلدان النامية المدينة.

واذا ما تناولنا الاضرار التى لحقت هذه البلدان من ارتفاع اسعار الفوائد ـ نجد ان هذا الارتفاع يؤدى الى زيادة وتسارع عبء خدمة الدين خاصة بالنسبة للدول التى تعتمد على البنوك التجارية كمصدر اساسى لقروضها. وهذا التزايد انما يكون سواء بصورة مطلقة او حتى فى صورة نسبية بالقياس الى عوائد صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات.

فمن الناحية المطلقة، أدى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض المصرفية الى ارتفاعات متتالية فى العبء على الدول المدينة بها، ويمكن ان نسرد بعض الأمثلة وهى تمثل قليلا من كثير. فبالنسبة للمكسيك نجد ان ارتفاع الفائدة الدولارية حولت فاتورة الفوائد من ٣ر٦ بليون دولار عام ١٩٨٠، الى ٢ر٩ بليونا عام ١٩٨١ م أى زيادة قدرها ٩ر٢ بليونا عام واحد وهى زيادة كبيرة بكل المقاييس.

The Economist, Nov., 20, 1982

وفى دراسة لخبراء الشئون الاقتصادية فى دول امريكا الجنوبية، اثبتوا فيها أنهم من بين الـ ١١٤ بليونا من الدولارات التى دفعتها دول هذه المنطقة كفوائد فقط خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٢، اسهمت الزيادة فى سعر الفائدة بحوالى ١ر٤٣٪ من هذه المدفوعات، اى ما قيمته ٤٩ بليونا من الدولارات خلال اربعة سنوات فقط.

N. Zaitsev, 1986 : 76

ولقد دفعت البلدان النامية فوائدا على ديونها خلال ذات الفترة السابقة حوالى ١٧٣ بليونا من الدولارات **(Das, 1986: 144) (1)**

---

(١) للمزيد عن اسعار الفوائد وتطورها انظر: G. Bird, 1985: 127, W. Cline, 1984 (a) 1985: 12, W. Brandt, 1983: 223, Mandly & Brandt, 1985: 96

من هذا الأجمالى دفعت دول امريكا الجنوبية وحدها حوالى ١١٤ بليونا أى ٦٥٫٩٪ تقريبا. وهذا يرجع ولا شك الى تركز الديون المصرفية فيها. بل ان دولة واحدة وهى البرازيل قد دفعت فائد مجمعة على ديونها تقدر بحوالى ٦٨ بليونا من الدولارات خلال الفترة من عام ٧٤ - ١٩٨٢.

(The Economist, June 23, 1984)

أى أن حجم الفوائد وحدها الذى دفعته البرازيل يمثل ٧٣٫٦٪ من اجمالى ديونها فى عام ١٩٨٢ والتى بلغت حوالى ٩١ بليونا من الدولارات. وإذا ما أضفنا الأقساط المجمعة التى كانت تدفعها سنويا حتى ذات العام. لتجاوزت النسبة اجمالى الدين.

وللتدليل على أن أى ارتفاع فى سعر الفائدة الاساسى أو هامش الربح ولو كان بسيطا يؤثر تاثيرا كبيرا على حجم العبء على الدولة النامية خاصة تلك المثقلة بالديون. ثبت انه فى حالة انخفاض drop سعر الفائدة فى سوق العملات الدولية بمقدار ١٪ فقط، انما يعنى توفير ٧٥٠ مليونا من الدولارات فى العام الواحد لدولة كالمكسيك. فاذا كان الانخفاض٣٪ مثلا، ولمدة ثلاث سنوات فقط لأدى ذلك الى توفير ٦٧٥٠ مليون دولار (ستة مليارات وسبعمائة وخمسين مليون دولار). وهو رقم يفوق بما مقداره ٢ مليار دولار قيمة التسهيلات التى كانت المكسيك تود الحصول عليها من صندوق النقد الدولى، ودارت بشأنها المفاوضات المضنية ودار الجدل الشديد بخصوص الشروط والسياسات التى يود الصندوق أن يمليها عليها. الى غير ذلك من صور التدخل فى الشئون الداخلية.

(G. Macesich, 1984 : 30)

هذا المثال، يوضح لنا كيف أن تخفيض اسعار الفائدة العالمية بمقدار التخفيض فى معدلات التضخم (والتى أُدعى انها السبب فى رفع اسعار الفائدة فى بادىء الامر) او حتى بمعدل يقل بقدر معقول عن معدل هبوط التضخم، يعفى الدول النامية المدينة بصفة عامة والمدينة بديون مصرفية بصفة خاصة من عبء يقدر بعشرات المليارات من الدولارات فى فترة زمنية وجيزة،ولاعفاها من جهود الجدولة واعادة الجدولة والمفاوضات مع الصندوق وغير الصندوق وفرض السياسات.. الخ، وفوق كل هذا لحال ذلك دون حدوث أزمة فى الدول النامية ولما عانت شعوبها المعاناة التى تعانيها الآن.

ونستطيع أن نبرهن على صحة الزعم السابق بعملية حسابية بسيطة لا تتجاهل الحقائق الاقتصادية. وتخلص فى انه حسب جدول (٢٣) السابق بلغ سعر الفائدة الاسمى حوالى ١٧٪، وكذلك معدل التضخم ٨ر٨٪ فى دول منظمة التعاون الاقتصادى، والتنمية فى عام ١٩٨١م. كما أنه حسب جداول المديونية العالمية للبنك الدولى بلغ حجم مديونية البلدان النامية جميعها حوالى ٦ر٢٨٢ر٦٦٢ مليون دولار. وعلى هذا فاذا خفضت الدول الصناعية الفائدة الاسمية الى ١٠٪ فقط خلال عام ١٩٨١، لأدى ذلك الى توفير ٧٪ فائدة على اجمالى المديونية السابقة أى توفير ٧٨٩ر٣٥٩ر٤٧ مليون دولار (سبعة واربعين بليونا وثلاثة مائة وتسع وخمسين مليونا. وسبعمائة وتسعة وثمانين الف دولار) خلال عام واحد فقط للدول النامية. وهو رقم يقل قليلا عن الـ ٥٥ بليونا التى دفعتها هذه الدول كفوائد على ديونها فى ذات العام طبقا لبعض التقديرات مثل Das وغيره من المراجع المشار اليها من قبل.

وهنا يجب ان نلاحظ:

أ) ان السعر الذى تم تخفيضه هو سعر الفائدة الاسمى والاساسى اى لا يشمل هامش الربح ومن ثم لن تتأثر ارباح البنوك ولا غيرها.

ب) ان السعر المخفض وهو ١٠٪ مازال يفوق معدل التضخم السائد فى هذه المجموعة من الدول (دول OECD) بمقدار ٢ر١٪ أى أنه الفارق بين المعدلين فى عام ١٩٨٢ يفوق الفارق بينهما فى كثير من سنوات السبعينات.

هذه الامثلة، وغيرها تكشف بجلاء عن ان الارتفاع فى اسعار الفائدة الاجمالية سواء فى سعر الفائدة الاساسى او فى الهامش الذى تفرضه البنوك التجارية على قرضها ظل يستنزف موارد مالية ضخمة من البلدان النامية، ولذا ظلت البلدان المدينة أسيرة اسعار الفائدة المرتفعة فلا تستطيع هذه الدول ان تمضى قدما فى سداد الفوائد الحقيقية المرتفعة والتى تجاوزت فى بداية الثمانينات معدلات النمو فى معظم البلدان النامية ووصولها الى ما أسماه البنك الدولى سعر الفائدة الحرج. The critical interest rate

ولا هى تستطيع ان تفى بجزء عادل من متطلبات شعوبها من مواردها الذاتية. ولذا

ظلت هذه البلدان فى سوق الاقتراض الدولى، تستدين ديونا جديدة لتدفع فوائد ديون قديمة وليتراكم الاصل وتتزايد الاعباء مع الوقت.

The new loans takes care of the old loan's

وبالتالى اصبحت الديون تتراكم على الديون او الديون تلد الديون

"debt piles upon debt"

ولقد تم تصوير ذلك من قبل (Eliot janeway) فى جريدة الواشنطن بوست بالنسبة للديون التجارية على النحو التالى:

"Banks advance the interest owed them with one hand and take it back with the other. No real money changes hand. It's a numbers game" (W. Cline, 1984 : 14).

وهنا نجد وصفا دقيقا لما يتم فعلا من قبل البنوك. اذ تقدم الفوائد المستحقة لها على الدول المدينة كقروض وتضيفها الى اصل القرض وتظهر كما لو كانت قد منحت الدولة المدينة قرضا جديدا. ولكنه فى الواقع لم تتسلم البلد المدين اموالا حقيقيه وكل العملية لا تعدو ان تكون قيدا كتابيا لقرض جديد او كما تم وصفها لعبة الارقام هذا من الناحية المطلقة.

ومن ناحية نسبة معدل خدمة الديون (الاصل + الفائدة) الى صادرات البلدان النامية، نجد أن تطوره لم يكن بأى حال فى صالح البلدان النامية. ويرجع هذا الى ما سبق ذكره من ارتفاع فى اسعار الفائدة، تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية، انخفاض حجم صادرات هذه البلدان للدول الصناعية لحالة النمو البطىء الذى كانت تعانى منها اقتصادات هذه البلدان لذلك نجد أن معدل خدمة الديون قد ازداد مع الوقت منذ بداية السبعينات. ولكن زيادته الحادة كانت ملحوظة خلال السنوات الثلاث الاولى منذ ١٩٧٩م وحتى ١٩٨١. وهذه الزيادة كانت على مستوى الدول النامية - غير البترولية، وايضا كانت اكثر من ذلك بكثير بالنسبة للدول المقترضة الرئيسية، على النحو الذى يوضحه الجدول (٢٦).

جدول رقم (٢٦)
معدل خدمة الدين بالنسبة للدول النامية
غير البترولية والدول النامية المقترضة
الرئيسية من ٧٩ ـ ١٩٨٢م

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
أ) الدول النامية ـ غير البترولية:	١٨ر١	٢١ر٥	٢٥ر١	٢٢ر٣
الفائدة:	٩ر٢	١٢ر١	١٤ر٦	١٣ر٣
الاصـــل:	٨ر٩	٩ر٤	١٠ر٥	٩ر٠٠
ب) الدول المقترضة الرئيسية:	٢٩ر٧	٣٣ر٦	٤٤ر١	٣٨ر٨
الفائدة:	١٧	١٩ر٨	٢٧ر٧	٢٥ر٣
الاصـــل :	١٢ر٧	١٣ر٨	١٦ر٤	١٣ر٥

(Source : Kettell & Magnus, 1986 : table 8.2)

مدفوعات الاصل على الدين طويل الاجل فقط

ونستنتج من الجدول السابق ان مدفوعات خدمة الدين قد التهمت فى المتوسط حوالى ٢٢٪ من عائدات الصادرات من السلع والخدمات خلال السنوات المذكورة بل انها قد زادت عن ١/٤ هذه العوائد فى عام ١٩٨١م. ويلاحظ من ناحية أخرى ان مدفوعات الفوائد كانت تزيد عن مدفوعات الاصل وان معدل الزيادة فيها كان اكثر ارتفاعا. وهذا يرجع الى الارتفاع المستمر فى اسعار الفائدة كما راينا سابقا. كما يكشف الجزء (ب) من نفس الجدول ان الدول المقترضة الرئيسية كان تدفع نسبة اكثر ارتفاعا اذ بلغت نسبة مدفوعاتها حوالى ٦ر٦٣٪ فى المتوسط من حصيلة صادراتها خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢م ولقد قفزت نسبة هذه المدفوعات من ٧ر٢٩٪ عام ١٩٧٩م لتلتهم ١ر٤٤٪ من عائدات هذه المجموعة من الدول من الصادرات. ولا شك ان ذلك يمثل استنزافا بكل ما تعنيه الكلمة لامكانات وقدرات هذه البلدان. وما يلاحظ من انخفاض فى هذه النسبة فى عام ١٩٨٢، انما يعود اساسا الى الاجراءات التى اتخذت، لاعادة جدولة الديون فى الكثير من هذه الدول، كما يعود الى الهبوط الطفيف فى اسعار الفائدة الاسمية.

ومما يضاعف من مشكلة الفوائد ومدفوعاتها واثرها مما يكون له انعكاسات عديدة على موقف البلدان النامية وموقف البنوك الدائنة ايضا. ان حوالى ٩٠٪ من القروض المصرفية بصفة عامة ونسبة اكبر من القروض الجماعية تكون بالدولار الامريكي.
"denominated in American dollars"
كما فى الجدول (٢٧) وهذا الامر يؤدى الى الآتى:

أ - الارتباط العضوى بين حجم فاتورة خدمة الديون وسعر الفائدة فى الولايات المتحدة والقرارات التى يتخذها الكونجرس الامريكى او البنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى بخصوص عجز الموازنة والسياسات النقدية اللازمة لمواجهته. أى أن عبء خدمة الدين - كما راينا سابقا - يحدده اساسا الكونجرس الامريكى هذا من الناحية المباشرة (Time, July 2, 1984)
ولكن من الناحية غير المباشرة. ارتفاع اسعار الفائدة على الدولار فى امريكا يؤدى الى ارتفاع قيمته من خلال تشجيعه جذب الاموال الى الولايات المتحدة. وهذا يكون على حساب وفرة رأس المال ذاته للبلدان الاخرى، ازدياد حدة المنافسة عليه وبالتالى تكلفة الحصول عليه هذا من جانب. ومن جانب آخر ارتفاع قيمة الدولار

جدول رقم (٢٧)

الوزن النسبي للعملات الرئيسية في القروض الجماعية (S.L)

(٪)

السنة العملة	الدولار الامريكي	الجنيه الاسترليني	المارك الالماني	الفرنك السويسري	الين الياباني	وحدات مركبة	وحدات أخرى
١٩٧٢	٩٠ر١	٦ر٣	١ر٤	١ر٦	-	-	ر٦
١٩٧٣	٩٩ر٢	-	ر٦	-	-	-	-
١٩٧٤	٩٨ر٣	-	١ر٣	ر١	-	-	ر٣
١٩٧٥	٩٦ر٧	ر٢	٢ر٤	-	-	-	ر٧
١٩٧٦	٩٧	-	٢ر٨	ر٢	-	-	-
١٩٧٧	٩٦ر٩	-	٢ر٤	ر٣	ر١	-	ر٣
١٩٧٨	٩٨	-	١ر٤	-	ر٣	-	ر٣
١٩٧٩	٩٦ر٦	-	٢ر٦	ر١	ر٣	-	ر٤
١٩٨٠	٩٦ر٥	ر٢	١ر٥	ر٥	ر٢	-	١ر١
١٩٨١	٩٥ر١	ر٨	١ر٢	ر٣	ر٣	١ر١	١ر٢
١٩٨٢	٩٤ر٣	١ر٣	ر٦	ر٤	١ر٧	ر٤	١ر٣

(Source : M. K. Lewis & K. T. Dowis
"Domestic & International Banking"
Oxford, England, 1987.

الامريكي، تزيد من العبء على البلدان النامية المدينة اذ يصبح من المتعين عليها ان تزيد من حجم صادراتها للحصول على نفس القدر اللازم من الدولارات لسداد ديونها. أي بايجاز اضافة جديدة لاستنزاف الموارد من هذه البلدان.

(Mandly & Brandt, 1985 : 96)

ب) ان كثيرا من البنوك غير الامريكية، تقدم قروضها بالدولار، وهو ما يعنى انها تحصل على جزء كبير منها بالائتمان. ولا شك أن هذا الوضع يجعلها اكثر حساسية لموقف المديونية فى دول العالم الثالث. وهو ما يجعل ايضا عملية الاقتراض من هذه البنوك عملية قلقة ويكسبها طنينا - على غير حق فى كثير من الاحيان، حتى لمجرد سريان شائعة حول ان بعض الدول المدينة تمر بمشكلة سيولة. وهنا يبدأ الحديث عن أزمة فى الطريق فى التصاعد. (Time, July 2, 1984)

ولا شك ان هذه الامور تضيف ابعادا لمسألة المديونية المصرفية.

وليت الامر يقف عند هذا الحد بالنسبة لعبء او تكلفة المديونية الخاصة بل نجد انه مازالت توجد بعض الروافد التى تغذيه وهى الرسوم. اذ تلجأ البنوك التجارية الدولية الى فرض رسوم على المقترض بمناسبة عقد الصفقة وتزداد صورة هذه الرسوم فى القروض الجماعية بالذات. ولقد اتبعت البنوك الحيل فى سبيل الحصول على الرسوم. اذ لجأت الى تخفيض الهامش الذى تضيفه الى سعر الفائدة الاساسى ولكنها فى مقابل ذلك حصلت على انواع عديدة من الرسوم، غالبا تحصل عليها دفعة واحدة كنسبة من الحجم الكلى للقرض ومن أهم هذه الأنواع ما يسمى برسوم مقابل ادارة القرض managerial fees وتتراوح نسبتها بين ١/٨٪ - ١/٢٪ يحصل عليها البنك الرائد، رسوم مقابل الاشتراك فى القرض Participation fees وتتراوح بين ١/٨ - ٣/٤٪ تحصل عليها كل البنوك المشاركة فى القرض الجماعى على اساس نسبة مشاركة كل منهم، رسوم مقابل الارتباط بالتعهد بالقرض، وتخصيص مبالغ له Commitment fees وتبلغ نسبته حوالى ١/٣٪ ويضاف الى ذلك ما يسمى التسهيلات facility fees ١/٨٪ ورسوم التفاوض ١/٢٪(١) (Y. S. Park & J, Zwick, 1985 : 18)

---

(١) للمزيد انظر: (T. H. Donaldson, 1988 : 87)

ويمكن أن نبدى الملاحظات التالية على الرسوم :

أولا: انها فى مجموعها تزيد بكثير عن مقدار التخفيض الذى تجريه البنوك على هامش المزج. إذ نجد انها مجمعه تبلغ حوالى ٦ر٢٪.

ثانيا: ان هذه الرسوم ربما تكون اكثر عبئا عن الفوائد، اذ يتم دفعها - غالبا - مرة واحدة عند التوقيع على العقد، او تخصم احيانا من القرض وهو ما يمثل انتقاصا منه - وعليه فهى تمثل ارباحا فورية بالنسبة للبنوك.

ثالثا: ان هذه الرسوم رغم ارتفاع نسبتها وضخامة التكلفة التى تمثلها نجد أنه لا توجد

اشارة إليها من قريب او بعيد حيث يتركز الحديث عن الفوائد. ومن ثم تظهر البنوك التى تتبع هذا التكتيك وتخفض الهامش كما لو كانت افضل من غيرها. أى ان الرسوم يشوبها جو من التعتيم.

ويعلق Park & Zwick على الرسوم بقولهما:

"It seems that these front - end fees are a sort of gimmick created by Eurobanks to overcharge very risky or inexperienced borrower"

وهذا المقطع إنما تستوقفنا فيه الكلمات الآتية: risky, gimmick inexperienced تكلمة gimmick تعنى أن الرسوم هى حيلة او اختراع من قبل المصارف فى سوق العملات الدولية تستخدمها فى الحصول على عائدات اعلى من المقترضين ويؤكد انها وسيلة مخادعة كلمة inexperienced حيث يتم استخدامها بالذات مع المقترضين قليلى الخبرة بآليات السوق المشار اليه. كما تؤكده كلمة risky حيث اثبتنا من قبل ان البلدان النامية ليست اكثر خطورة من البلدان الصناعية المتقدمة. وفى النهاية الرسوم هى آلية من آليات تعبئة ما يمكن تعبئته من البلدان النامية الى البنوك الدولية، وبالتالى الدول الصناعية وذلك بمناسبة للقروض المصرفية التى تقدمها البنوك الى هذه الدول.

ولقد أضرت الفوائد المرتفعة السعر وكذلك الرسوم المتعددة الدول النامية في الوقت الذى جنت فيه البنوك من وراء ذلك الارباح الطائلة. اذ اثبتت، الدراسات المختلفة ان الاقراض للدول النامية ليس اقل خسارة فقط من الاقراض في الصناعية ولكنه اكثر ربحيا بكثير ايضا. ففي دراسة اجرتها مجموعة G 30 في عام ١٩٨٢ حول الاقراض المصرفي خلال النصف الثاني من السبعينات، أثبتت ان هذا النوع من الاقراض اكثر ربحية من الاقراض المحلى. اذ أجاب ٥٠٪ من البنوك التى استجابت لاستطلاع الرأى الذى اجرته، ان الارباح التى حصلوا عليها من هذا النوع من الاقراض تفوق تلك التى حصلوا عليها من الاقراض المحلى. هذا في حين اجاب ٢٧٪ ان النوعين من الارباح متساويان! ولكن قال ٤ من كل ٥ بنوك انهم يتوقعون ارباحا خارجية اكثر من الداخلية خلال الفترة القادمة.

ولذا أعرب ٧٥٪ من تلك البنوك عن رغبتهم في توسيع عملياتهم في الخارج اكثر من الداخل.

(P. Nunnenkemp, 1985: 267 & The Econo, May 8, 1982)

ولقد اثبت العديد من الدراسات ان الاقراض لبلدان العالم الثالث مربحا للغاية extremely profitable فلقد قدم مورزيكا نسكى في عام ١٩٨١م تقديرات عن فترة منتصف السبعينات بالنسبة لأوسع عشرة بنوك امريكية نشاطا على الصعيد الدولى. تفيد أن هوامش الربح على أصول البنوك الدولية قد فاقت بكثير مثيلتها على الاصول المحلية.

كما نجد أن J. Makin ، اكد على الحقيقة السابقة، حيث ذكر انه في الوقت الذى بلغت فيه القروض للبلدان النامية حوالى ٨٪ فقط من الأصول الكلية لاكبر تسعة بنوك امريكية، كانت هذه البنوك تحصل على اكثر من ٥٠٪ من عائدها من هذه الدول. وفي المقابل نجد أن ٥٠٪ من العائد، انما هو ناتج ٩٢٪ من الاصول.(Makin, 1984 : 33)

كما نجد ان بالنسبة لبلد واحد وهو البرازيل - اكبر مدين في العالم قد مثل المصدر لاكثر من خمس الارباح الكلية لسيتى بنك في عام ١٩٧٧م. هذا في الوقت الذى كان اجمالى اصول البنك في هذا البلد لا تتعدى ٤٪ من اجمالى اصوله على مستوى العالم.

وهذا يوضح الفارق الكبير فى عدم التوازن بين الاصول والعوائد التى تحصل عليها البنوك فى الدول المتقدمة بالمقارنة للدول النامية. وكذلك يظهر بوضوح ارتفاع الايرادات ارتفاعا فاحشا من البلدان النامية. كما سبق وذكرنا بالنسبة للفوائد والرسوم.

ولقد اثبت كلا من هوارد واكتيل ان الاقراض الدولى من جانب المصارف الدولية يمثل المصدر الرئيسى لارباحها. ولقد استندا فى ذلك الى تقديرات بعض المصادر الامريكية التى يمكن الوثوق فيها مثل النيويورك تايمز وسلمون اخوان. Solomon brothers وهذا الاخير يعد من اكبر بيوت المال فى نيويورك، حيث كشفت ان الجزء الاكبر من الارباح الكلية لاكبر ١٢ بنكا امريكى، انما وجدت مصدرها من قروض خارج الولايات المتحدة. اذ فى عام ١٩٧٩م حققت هذه المصارف الـ ١٢ حوالى ٦٣٪ من كافة ارباحها نتيجة عمليات فروعها الخارجية، ليس هذا فحسب. بل كانت تتزايد هذه الارباح مع مرور الوقت، اذ كانت ٤٣٪ فى عام ١٩٧٥، ٢٣٪ فقط فى عام ١٩٧١. اما على مستوى البنك الفرد فلقد كانت نسبة الارباح الخارجية اكثر من ذلك بكثير. بالنسبة لبعض البنوك فكانت مثلا ٨٢٪ بالنسبة لنشيز مانهاتن بنك، فى ١٩٧٥، ٨٠٪ من ارباح بنك فيرست ناشيونال اوفى بوستن، ٦٣٪ من ارباح فيرست ناشيونال بنك اوفى شيكاغو و ٧٥٪ بالنسبة لسيتى بنك فى عام ١٩٧٦. كما كان معدل تزايد هذه الارباح سنويا مرتفعا للغاية خلال النصف الاول من السبعينات ٣٠٪ تقريبا ثم هبط الى ١٠٪ خلال ٧٧ ـ ١٩٧٨، وان كنا نعتقد انه ارتفع بعد ذلك نظرا لان الفترة منذ ١٩٧٨ ـ ١٩٨١، مثلت فترة التزايد السريع فى الاقراض الخارجى(١).

(The Econo, March 31, 1979, R. Kitchen, 1986, 273)

---

(١) لمزيد من التفصيل عن الارباح الخارجية للبنوك الدولية انظر: فهمى الصدى، ١٨٣ : ١٧٩ بيترنا فينكامب، ١٩٨٦ : ١٥٢، ١٥٥)

E. Brett, 1985: 230.

D, Delamaide, 1984 : 16 & The Economist, different Issues from 1973 - 1982, Eiteman, 1986 : 480.

ولعل الارباح الضخمة التى ضختها البنوك التجارية من البلدان النامية، يقدم تفسيرا للتسابق المحموم على الاقراض للبلدان النامية خلال الفترة المذكورة. اذ لم تترك البنوك فرصة يمكن ان تقرض هذه البلدان من خلالها الا واستغلتها كما استعملت كل ما تملك كافة الحيل والاساليب بغرض عصر اقتصادات هذه البلدان وتعظيم عائدها منها. ولقد كشف عن ذلك صراحة احد كبار مسئولى بنك

Manufacturers Hanover

ملخصا سياسة بنكه فى هذا الخصوص:

"We have already got most of the orange we need overseas, now it is a question of squeezing out all the juice"
(The Economist March 31, 1979).

وللأهمية المحورية للفائدة ودورها كمصدر رئيسى لأرباح البنوك، كانت هذه البنوك على استعداد لعمل اى شيء إلا شيء واحد هو التنازل عن الفوائد الباهظة التى كانت تتقاضاها ومازالت. ولقد علق بعض الكتاب على ذلك قائلين:

"the only thing on which the banks can agree is that they want their interest."

من كل ما سبق نجد أن البنوك قد حرصت على اقراض البلدان النامية حرصا شديدا، واستطاعت بعد أن وضعت اقدامها فى هذه البلدان وبعد ان التهمت الطعم الذى قدمته لها، ان تعصر اقتصاداتها عصرا، كما عبر عن ذلك احد رجال البنوك ذاتها. وبذا استنزفت كل ما يمكن لها استنزافه من هذه الاقتصادات المرهقة، والتى لجات لها كمصدر تمويل ولكن البنوك قلبت الاوضاع وصارت تستخدم الدول النامية كمصدر للتمويل. ولقد ترتب على النزيف draining المستمر للموارد من البلدان النامية ان اصيبت اقتصادات هذه البلدان فى اوائل الثمانينات الحالة أشبه بحالة الجفاف. ولقد صورت مجلة التايم الامريكية ذلك بقولها ان البنوك اصبحت تنزح آبارا خاوية.

"..., the banks are pumping a dry well"
(Time, July 1, 1984)

وبعد كل هذا يمكن للانسان ان يزعم ان ارتفاع اسعار الفائدة، ضخامة الرسوم وتعددها وفرضها باساليب التوائية قد دفعا البلدان النامية وبلا رحمة الى طريق الازمة. طريق جفاف عروق اقتصادات هذه البلدان من كل سيولة واصابتها بحالة من العجز عن السداد. لسنا وحدنا فى هذا الزعم المبنى على الدراسة السابقة وانما نجد Robert Solomon الذى كان يعمل اقتصاديا فى بنك الاحتياطى الفيدرالى الامريكى، ثم فى Brookings instiute يقول ان ارتفاع اسعار الفائدة فى الدول الصناعية تمثل قلب الصعوبات والمشاكل التى تواجهها البلدان النامية فى سداد ديونها

(Time, January 10, 1983)

ولقد ضاعف من خطورة الازمة بالنسبة للبلدان النامية، ان تزايد مدفوعات خدمة الديون قد صاحبه تضخم فى ظاهرة هجرة رأس المال منها الى البلدان الصناعية. ولقد تعددت التقديرات التى اعطيت فى هذا الخصوص من قبل جهات عديدة. ولكن جميع هذه التقديرات تتفق على حقيقة واحدة وهى ان هذه الظاهرة تضخمت كثيرا مع تزايد المديونية الخارجية لدرجة انها تبتلع نسبا ضخمة من اجمالى الموارد الخارجية التى تحصل عليها هذه الدول. ويمثل الجدول (٢٨)، احد التقديرات عن البنك الدولى للتعمير والتنمية.

ويوضح لنا هذا الجدول مدى الضخامة الرهيبة فى ظاهرة التهريب لرأس المال لدرجة انها فاقت فى بعض الدول الاكثر مديونية مثل فنزويلا حجم ما تحصل عليه من موارد خارجية بما يزيد ١٣٦٫٦٪. وكذلك مثلت حوالى ٥٦٫٦٪ بالنسبة للأرجنتين وحوالى ٤٧٫٨٪ بالنسبة للمكسيك.

ولقد بلغت ظاهرة هروب رأس المال Capital Flight أوجها فى عام ١٩٨٢م وحيث قدرت رؤوس الأموال المهربة حوالى ٢٦ بليونا من الدولارات من البرازيل والمكسيك والارجنتين، شيلى، كولومبيا، واكوادور، نيجيريا، بيرو، الفلبين، وفنزويلا. وهذا الرقم يمثل ضعف صافى القروض المصرفية التى حصلت عليها هذه الدول مجتمعه خلال ذات العام.

(The Economist, August 8, 1987 : 71)

حدول رقم (٢٨)

مؤشرات عن الوزن النسبى لهروب راس المال

فى بلدن مختارة ٧٩ - ١٩٨٢م

البلد	حجم راس المال المهرب بالبلايين (١)	اجمالى التدفقات الى الداخل (٢)	٢/١
فنزويلا	٢٢	١٦ر١	١٣٦ر٦
الارجنتين	١٩ر٣	٢٩ر٥	٦٥ر١
المكسيك	٢٦ر٥	٥٥ر٤	٤٧ر٨
اورجواى	٠ر٦	٢ر٢	٢٧ر٣
البرتغال	١ر٨	٨ر٦	٢٠ر٩
البرازيل	٣ر٥	٢٣ر٩	٨
كوريا	٠ر٩	١٨ر٧	٤ر٩

المصدر: البنك الدولى. تقرير ١٩٨٥ / الجدول ٤ - ٤ ص٨١.

وهنا نلاحظ أن هذا التزايد الكبير انما كان فى الوقت الذى تزايدت فيه المديونية الخارجية، خاصة من المصادر الخاصة فى هذه الدول - والحقيقة أن هذه الظاهرة لها اسبابها الاقتصادية، كما قد تكون لها اسبابها السياسية والادارية والاجتماعية والخلقية. وليس هنا مجال استعراض هذه الاسباب. وكل ما نود التركيز عليه ان هذه الظاهرة كات بمثابة كمن يصب الزيت على النار ليزيد الموقف تعقيدا وتأزما - الامر الذى اضاف الى الاندفاع نحو الازمة زخفا جديدا.

ثم جاء دور اللجوء الى القروض قصيرة الآجل ليعجل بالازمة. حيث لجأت الدول النامية بكثره الى الاقتراض قصير الاجل، ومن ثم ازدادت اهميتها النسبية فى هيكل ديون البلدان النامية - كما راينا عند دراسة الخصائص.

ويلاحظ على هذا النوع من الديون بصفة عامة انها تستخدم فى تمويل اغراض استهلاكية، كما تم استخدامها فى الفترة المشار اليها في تسديد فاتورة قروض سابقة. ولقد حل اجل كثير من هذه القروض فى مواعيد لم تكن تتلاءم مع ظروف البلدان النامية مما ادى الى تأخرها، بل وعجزها عن تسديدها فى الوقت المناسب ربما ضاعف الضغوط على الطريق نحو الازمة.

وبقية كلمة بسيطة نقولها، قبل تجميع الدور الذى قامت به البنوك من خلال الاقراض المصرفى فى الدفع بقوة نحو ازمة المديونية الدولية.

توجد بعض وجهات النظر التى ترى بأن حكومات البلدان الصناعية قد شجعت بنوكها على اقراض البلدان النامية، بل دفعتها احيانا الى ذلك. هذا يعود الى اسباب منها ان اقتصادات هذه البلدان تعود عليها فائدة من ذلك. ولا شك ان هذا القول ينطوى على جانب كبير من الحقيقة. فالامر لم يقتصركما حاول البعض تصويره بأن دور البنوك التجارية هو دور الوسيط فى تدوير الفوائض البترو - دولارية من دول الفائض الى دول العجز وكأن الدولارات انما تذهب من الدول البترولية الى البنوك ثم الى الدول النامية - غير البترولية التى تعيدها واكثر الى الدول البترولية بغرض تسديد فاتورة وارداتها البترولية بصفة خاصة بعد ارتفاع اثمانه مرتين خلال عقد السبعينات.

حدول رقم (٢٨)
مؤشرات عن الوزن النسبى لهروب راس المال
فى بلد ن مختارة ٧٩ - ١٩٨٢م

البلد	حجم راس المال المهرب بالبلايين (١)	اجمالى التدفقات الى الداخل (٢)	٢/١
فنزويلا	٢٢	١٦ر١	١٣٦ر٦
الارجنتين	١٩ر٣	٢٩ر٥	٦٥ر١
المكسيك	٢٦ر٥	٥٥ر٤	٤٧ر٨
اورجواى	٠ر٦	٢ر٢	٢٧ر٣
البرتغال	١ر٨	٨ر٦	٢٠ر٩
البرازيل	٣ر٥	٢٣ر٩	٨
كوريا	٠ر٩	١٨ر٧	٤ر٩

المصدر: البنك الدولى. تقرير ١٩٨٥ / الجدول ٤ - ٤ ص٨١.

وهنا نلاحظ أن هذا التزايد الكبير انما كان فى الوقت الذى تزايدت فيه المديونية الخارجية، خاصة من المصادر الخاصة فى هذه الدول . والحقيقة أن هذه الظاهرة لها اسبابها الاقتصادية، كما قد تكون لها اسبابها السياسية والادارية والاجتماعية والخلقية. وليس هنا مجال استعراض هذه الاسباب. وكل ما نود التركيز عليه ان هذه الظاهرة كات بمثابة كمن يصب الزيت على النار ليزيد الموقف تعقيدا وتأزما . الامر الذى اضاف الى الاندفاع نحو الازمة زخما جديدا.

ثم جاء دور اللجوء الى القروض قصيرة الآجل ليعجل بالازمة. حيث لجأت الدول النامية بكثره الى الاقتراض قصير الاجل، ومن ثم ازدادت اهميتها النسبية فى هيكل ديون البلدان النامية . كما راينا عند دراسة الخصائص.

ويلاحظ على هذا النوع من الديون بصفة عامة انها تستخدم فى تمويل اغراض استهلاكية، كما تم استخدامها فى الفترة المشار اليها فى تسديد فاتورة قروض سابقة. ولقد حل اجل كثير من هذه القروض فى مواعيد لم تكن تتلاءم مع ظروف البلدان النامية مما ادى الى تأخرها، بل وعجزها عن تسديدها فى الوقت المناسب ربما ضاعف الضغوط على الطريق نحو الازمة.

وبقية كلمة بسيطة نقولها، قبل تجميع الدور الذى قامت به البنوك من خلال الاقراض المصرفى فى الدفع بقوة نحو ازمة المديونية الدولية.

توجد بعض وجهات النظر التى ترى بأن حكومات البلدان الصناعية قد شجعت بنوكها على اقراض البلدان النامية، بل دفعتها احيانا الى ذلك. هذا يعود الى اسباب منها ان اقتصادات هذه البلدان تعود عليها فائدة من ذلك. ولا شك ان هذا القول ينطوى على جانب كبير من الحقيقة. فالامر لم يقتصر كما حاول البعض تصويره بأن دور البنوك التجارية هو دور الوسيط فى تدوير الفوائض البترو . دولارية من دول الفائض الى دول العجز وكأن الدولارات انما تذهب من الدول البترولية الى البنوك ثم الى الدول النامية . غير البترولية التى تعيدها واكثر الى الدول البترولية بغرض تسديد فاتورة وارداتها البترولية بصفة خاصة بعد ارتفاع اثمانه مرتين خلال عقد السبعينات.

والواقع ان هذا التصوير للمسالة يتجاهل حقيقة ان المستفيد الاكبر مما حدث هو اقتصادات الدول الصناعية للأمور الآتية:

١ - ان جزءا كبيرا - كما رأينا - من عائدات البترول انما يوضع فى سوق العملات الدولية وفى شراء السندات فى الدول الصناعية، كما يتم استثمار جزءا منه بصفة مباشرة فى هذه الاقتصادات، أى بصفة عامة يغذى التنمية فى هذه البلدان ويوفر لها ولجهازها المصرفى السيولة الهامة.

٢ - ان جزءا كبيرا من القروض التى حصلت عليها البلدان النامية، انما تم استخدامها فى تمويل شراء الواردات من الدول الصناعية.

هذا فى وقت كانت تعانى فيه اقتصادات هذه الدول من الكساد وفى أمس الحاجة الى اسواق لتصريف منتجاتها. فلقد زادت صادرات البلدان الصناعية للبلدان النامية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ من ٢٣٪ الى ٢٨٪ من صادراتها الكلية. اما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد وصلت النسبة الى ٤٠٪.

(Brock, 1984 : 1039) وكدليل واضح ايضا نجد ان الدول المدينة الكبرى الخمسة عشر قد استوردت ما قيمته ١٥٠ بليون دولار فى المتوسط من السلع والخدمات خلال ٧٩ - ١٩٨٠م، فقط. ولا شك ان الغالبية العظمى، منها من الدول الصناعية. (M.H. Johnson, 1987)

لذلك لا نندهش حينما يذكر البنك الدولى فى تقريره ١٩٧٧، ان اتباع البلدان النامية لسياسات توسعية ادى الى حدوث انتعاش اقتصادى فى الدول انصناعية والاقتصاد الدولى. (G. Helleiner, 1980 : 105)

وبالعكس عند بدء ارهاصات الازمة، واشتداد العجز فى موازين المدفوعات بدأت الدول النامية تقلص من وارداتها، خاصة مع ١٩٨١، نجد ان واردات امريكا الجنوبية ككل من الولايات المتحدة قد هبطت من ٦٣٫٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٠م الى ٣٩ بليونا عام ١٩٨١م ثم ٢٢٫٦ بليونا فى عام ١٩٨٣م اى هبطت بمقدار الثلثين ولا شك ان ذلك ليس فى صالح الاقتصاد الامريكى.

(J. Barth et al, 1984)

امام هذا تعالت الاصوات التى تطالب البنوك الامريكية فى امريكا ذاتها بأن تخفض اسعار الفائدة والرسوم وان تطيل فترة استحقاق الديون لاكثر من ٨ـ١٠ سنة اكثر من هذا ذهب بعض اعضاء الكونجرس الامريكى مطالبة الحكومة الامريكية للعمل على التوفيق بين مصالح البنوك ورجال الاعمال عند اعادة جدولة ديون امريكا الجنوبية.

(The Economist, March 31, 1984)

وبصفة عامة، ادت المديونية الدولية بالبلدان النامية ان تفتح اسواقها امام المنتجات الاجنبية وان تتبع سياسات اقتصادية اكثر تحررا خاصة مع الدول الدائنة، وكذلك ان تفتح ابوابها للاستثمارات المباشرة من هذه الدول.. الخ. وكل هذا مرة ثانية يعود بالنفع على اقتصادات البلدان الصناعية.

٣ ـ ان جزءا ليس بالقليل ـ كما رأينا ـ من الموارد الخارجية يعود مرة ثانية الى اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة فى صورة تهريب او هروب لرأس المال وهذا يترابط مع بعض السياسات التحررية فى مجال الاقتصاد التى تنفذها الدول المدينة والواجب عليها اتباعها كما رأينا.

٤ ـ الفوائد الضخمة التى تعود على البنوك التجارية واقتصادات الدول الصناعية من الفوائد المرتفعة والرسوم المتعددة.

ومن كل هذا نرى أن الدول الصناعية هى احدى حلقات التدوير والتى تصب فيها معظم الفوائض المالية العالمية سواء من الدول البترولية. او الدول غير البترولية. ولقد مثلت القروض المصرفية مناسبة طيبة لتعميق هذا الوضع واكسابه ابعادا جديدة.

امام كل هذا لا ندهش كثيرا من القول بأن حكومات البلدان الصناعية قد شجعت ودفعت بنوكها الى اقراض البلدان النامية ـ غير البترولية. لانه ولا شك هذا يحقق مصلحتها على الصعيد الاقتصادى. وكذلك على الجانب السياسى الذى نتركه لبعض الكتابات المعينة الاخرى.

والواقع ان هذا التصوير للمسالة يتجاهل حقيقة ان المستفيد الاكبر مما حدث هو اقتصادات الدول الصناعية للأمور الآتية:

١ - ان جزءا كبيرا - كما رأينا - من عائدات البترول انما يوضع فى سوق العملات الدولية وفى شراء السندات فى الدول الصناعية، كما يتم استثمار جزءا منه بصفة مباشرة فى هذه الاقتصادات، أى بصفة عامة يغذى التنمية فى هذه البلدان ويوفر لها ولجهازها المصرفى السيولة الهامة.

٢ - ان جزءا كبيرا من القروض التى حصلت عليها البلدان النامية، انما تم استخدامها فى تمويل شراء الواردات من الدول الصناعية.

هذا فى وقت كانت تعانى فيه اقتصادات هذه الدول من الكساد وفى أمس الحاجة الى اسواق لتصريف منتجاتها. فلقد زادت صادرات البلدان الصناعية للبلدان النامية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ من ٢٣٪ الى ٢٨٪ من صادراتها الكلية. اما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد وصلت النسبة الى ٤٠٪.

(Brock, 1984 : 1039) وكدليل واضح ايضا نجد ان الدول المدينة الكبرى الخمسة عشر قد استوردت ما قيمته ١٥٠ بليون دولار فى المتوسط من السلع والخدمات خلال ٧٩ - ١٩٨٠م، فقط. ولا شك ان الغالبية العظمى، منها من الدول الصناعية. (M.H. Johnson, 1987)

لذلك لا نندهش حينما يذكر البنك الدولى فى تقريره ١٩٧٧، ان اتباع البلدان النامية لسياسات توسعية ادى الى حدوث انتعاش اقتصادى فى الدول انصناعية والاقتصاد الدولى. (G. Helleiner, 1980 : 105)

وبالعكس عند بدء ارهاصات الازمة، واشتداد العجز فى موازين المدفوعات بدأت الدول النامية تقلص من وارداتها، خاصة مع ١٩٨١، نجد ان واردات امريكا الجنوبية ككل من الولايات المتحدة قد هبطت من ٦٣٫٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٠م الى ٣٩ بليونا عام ١٩٨١م ثم ٢٢٫٦ بليونا فى عام ١٩٨٣م اى هبطت بمقدار الثلثين ولا شك ان ذلك ليس فى صالح الاقتصاد الامريكى.

(J. Barth et al, 1984)

امام هذا تعالت الاصوات التى تطالب البنوك الامريكية فى امريكا ذاتها بأن تخفض اسعار الفائدة والرسوم وان تطيل فترة استحقاق الديون لاكثر من ٨ـ١٠ سنة اكثر من هذا ذهب بعض اعضاء الكونجرس الامريكى مطالبة الحكومة الامريكية للعمل على التوفيق بين مصالح البنوك ورجال الاعمال عند اعادة جدولة ديون امريكا الجنوبية.

(The Economist, March 31, 1984)

وبصفة عامة، ادت المديونية الدولية بالبلدان النامية ان تفتح اسواقها امام المنتجات الاجنبية وان تتبع سياسات اقتصادية اكثر تحررا خاصة مع الدول الدائنة، وكذلك ان تفتح ابوابها للاستثمارات المباشرة من هذه الدول.. الخ. وكل هذا مرة ثانية يعود بالنفع على اقتصادات البلدان الصناعية.

٣ ـ ان جزءا ليس بالقليل ـ كما رأينا ـ من الموارد الخارجية يعود مرة ثانية الى اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة فى صورة تهريب او هروب لرأس المال وهذا يترابط مع بعض السياسات التحررية فى مجال الاقتصاد التى تنفذها الدول المدينة والواجب عليها اتباعها كما رأينا.

٤ ـ الفوائد الضخمة التى تعود على البنوك التجارية واقتصادات الدول الصناعية من الفوائد المرتفعة والرسوم المتعددة.

ومن كل هذا نرى أن الدول الصناعية هى احدى حلقات التدوير والتى تصب فيها معظم الفوائض المالية العالمية سواء من الدول البترولية. او الدول غير البترولية. ولقد مثلت القروض المصرفية مناسبة طيبة لتعميق هذا الوضع واكسابه ابعادا جديدة.

امام كل هذا لا ندهش كثيرا من القول بأن حكومات البلدان الصناعية قد شجعت ودفعت بنوكها الى اقراض البلدان النامية ـ غير البترولية. لانه ولا شك هذا يحقق مصلحتها على الصعيد الاقتصادى. وكذلك على الجانب السياسى الذى نتركه لبعض الكتابات المعنية الاخرى.

بايجاز يمكن القول بان البلدان النامية المدينة بديون مصرفية قد دفعت فعلا الى طريق الازمة دفعا وذلك تأسيسا على التطورات التى لحقت بهذا النوع من المديونية، وكما حللناها خلال هذا الفصل. فلقد نزلت البنوك التجارية الى ساحة الاقراض للبلدان النامية بكامل ثقلها وما أوتيت من آساليب تسويقية متقدمة،فلقد دفعت هذه البنوك باعداد كثيرة من ممثليها الى سوق العملات الدولية بل والى الدول النامية ذاتها والى كل مكان نرى انها تستطيع ان تسبق غيرها من البنوك فى الفوز بعقد قرض. ولقد دفعت الى البنوك ذلك دوافع كثيرة كما راينا خلال هذا البحث. وأيا كانت الدوافع نجد ان البنوك قد استطاعت النفاذ الى اسواق الكثير من البلدان النامية بأحجام كبيرة من القروض. لكن قروضها تميزت بصفة عامة بالتركز الشديد فى عدد محدود من هذه البلدان لدرجة ان انهارت نسبة رأس المال / الاصول لدرجة كبيرة. ومن ثم اصبحت الاصول تزيد بكثير عن راس مال البنوك. والبنوك بالاضافة الى ذلك تخلت عن كل ما تفرضه عليها من قواعد الحيطة والاحتراس التى يفرضه عليها الفن المصرفى الرشيد والسليم، وبالتالى اصبحت البنوك فى وضع حرج Critical situation إذ كان يكفى ان تعلن اكبر خمسة دول مدينة فقط عن توقفها عن خدمة نصف ديونها فقط، لتفلس اكبر ستة بنوك فى الولايات المتحدة. واذا ما علمنا ان هذه البنوك الستة كانت تتعامل فى عام ١٩٨٢م فى حوالى ٣٤٠ بليون دولار كودائع تحت الطلب وودائع ادخارية وهو ما يمثل ٢٠٥٠٪ الودائع فى الولايات المتحدة فى ذات العام، لأصبح من السهل ان نتخيل وضع الجهاز المصرفى الامريكى كله، وفى العالم الرأسمالى وفى الاقتصاد الامريكى لو حدث ذلك. (Makin, 1984 : 19)

وكذلك أدى نمو سوق العملات الدولية الى احداث نوع من التكامل بين الأسواق النقدية الوطنية والخارجية فى الدول الرأسمالية. ومن ثم قد تترتب على اى هزه بالنسبة للبنوك العملاقة عدة هزات وانعكاسات على غيرها من البنوك. وهذا الموقف جعل البلدان الصناعية الرأسمالية شديدة الحساسية لمديونية البلدان النامية، خاصة تلك المدينة مديونية كبرى بقروض مصرفية. ومن هنا أتى اهتمامهم بقضية المديونية وليس من اهتمامهم بتدهور الاوضاع فى البلدان النامية فى حد ذاته.

ولقد اندفعت البنوك التجارية ولقد لاقت التشجيع والاستحسان من حكوماتها وذلك - كما رأينا - للارتباط الكبير بين مصالح البنوك كاحد اعضاءها ان لم يكن اركان النظام الراسمالى ومصالح هذا النظام فى مجموعه. ولذا كانت البنوك مطمئنة الى ان حكوماتها، بل والاجهزة النقدية الدولية ستهب لنجدتها ولن تتركها بمفردها فى الميدان مع البلدان النامية.

ولقد تميزت القروض المصرفية بتزايد الجزء الذى كان يتم الحصول عليه على اساس سعر الفائدة العائم، خاصة فى السنوات الاخيرة من السبعينات واوائل الثمانينات. ولقد سبب هذا السعر ارتباكات عديدة فى سياسات الدول النامية، وحملها بالكثير من الاعباء غير المتوقعة، بل واجبرها على ان تشارك فى تحمل آثار السياسات النقدية والمالية التى يتم اتخاذها فى الدول الصناعية لاجراء اصلاحات اقتصادية فيها. ومن اهم هذه النقاط رفع سعر الفائدة فى هذه البلدان بما يفوق معدلات التضخم بكثير. ولقد أدى ذلك الى احداث استنزاف دائم لموارد البلدان النامية - وكذلك تم اتخاذ بعض السياسات فى المجال الاقتصادى والتى عجلت بالازمة مثل سياسة الحماية التجارية وارتفاع قيمة الدولار الى غير ذلك من السياسات - لذلك نجد بعض الكتاب المنصفين من البلدان الصناعية يقرون هذه الحقيقة. اذ على سبيل المثال قال:

"There is no question that the debt Crisis is in good measure due to our own fiscal policy failures, and it is outright cynical that our treasury officials should travel to the debter countries to preach belt tightening" (R.Dornbusch 1984 : 6).

ليس هذا فحسب بل اضافت البنوك الى الارتفاع فى سعر الفائدة الاساسى هامش ربح مرتفع نسبيا بالقياس الى ما كانت تحصل عليه من البلدان الصناعية تحت حجج واهية لا دليل على صحتها. اكثر من هذا كانت تبتكر انواع عديدة من الرسوم والتى تستطيع بها ومن خلالها ان تحصل على اكبر قدر من الموارد ومن هذه البلدان. هذا رغم مشاكل هذه البلدان ورغم تدهور شروط التجارة بالنسبة لها. وعلى هذا كله نجد أن البلدان النامية صارت تتدفق منها الموارد المالية صوب البلدان المتقدمة. ولقد قدرت هذه التوفقات الصافية بحوالى ١٥ بليونا من الدولارات فى المتوسط بحلول عام ١٩٨٢. Kettell & Magnus, 1986 : 56

يضاف الى كل هذا ان ازداد الوزن النسبى للقروض قصيرة الاجل خلال السنوات الاخيرة من السبعينات واوائل الثمانينات وذلك حيث اصبحت البلدان النامية عاجزة من الناحية الفعلية عن خدمة ديونها بوضعها السابق واقترضت قروضا الاجل لسدادها. كما ان البنوك فضلت هذا النوع من القروض لانها كانت ترى فيه اكثر سيولة ومن ثم امانا اذ تستطيع الحصول عليه فى غضون عدة اشهر فقط. ولا شك ان هذا النوع من الديون والذى كانت تتميز به القروض المصرفية بصفة عامة لم يكن ليتفق مع حاجة البلدان النامية اساسا. ولقد علق البعض على ذلك قائلين:

"Where would the U.S. be now, if in the 19 th century it had to make doing with five year money"
(The Economist, March 20, 1982)

بعد كل ما سبق عرضه خلال هذه الدراسة، يستطيع المرء ان يزعم - ولديه الأدلة - ان أزمة الديون الدولية لم تولد بين يوم وليلة بل مرت بفترة تكوين لعدة سنوات ليست قصيرة. ولقد تخللت هذه الفترة سياسات وتصرفات وممارسات على جانب كافة اطراف الأزمة، على مستوى البلدان النامية، على مستوى البلدان الصناعية على مستوى البنوك. أى أن الدول النامية لم تخلق أزمة الديون بمفردها، بل شاركت فى خلقها كل من الدول الصناعية الراسمالية، كذلك البنوك التجارية. ولذا فان اللوم يقع على الشريكين الاخيرين ايضا بنفس القدر الذى نضعه على البلدان النامية التى فضلت هذا الاختيار. ولذا يجب ان تشارك البنوك التجارية البلدان الصناعية المتقدمة فى تحمل عبء حل الازمة لا ان تتحمله البلدان النامية وشعوبها بمفردها وتظل تئن تحت وطأته الى اجيال قادمة. فلقد استفادت الدول الصناعية وبنوكها الكثير ولقد أتى وقت وجوب تحملها جزءا من العبء الثقيل جدا.

الخلاصـــة

تعيش البلدان النامية أزمة مديونية حقيقية، أدت الى تعميق ازماتها المختلفة فى كافة النواحى. ولكن - فى واقع الحال، ليست هذه الأزمة بالظاهرة انما هى عملية تكونت خلال سنوات عديدة وخضعت فى تكوينها للعديد من المؤثرات التى تمس كافة اطرافها بشكل مباشر وغير مباشر. ومن ابرز التطورات التى شهدتها قضية المديونية الدولية هو تعاظم دور البنوك التجارية دولية النشاط فيها.

ولتوضيح دور البنوك التجارية، قدمت العديد من التفسيرات والنظرية والتى يجمع بينها جميعا خط فكرى متعدد الجوانب، الا أنه بصفة عامة ينصرف الى أن البنوك انما اقدمت على الاقراض الاجنبى وخاصة الدول النامية بوحى من مصالحها ومصالح الدول الأم التى تتبعها وهى كما راينا الدول الصناعية المتقدمة. فالبنوك انما توسعت نحو الاقراض الخارجى لانها جزء من النظام الراسمالى ومن مصلحته التوسع وتوسعت لتحقيق النمو فى الخارج بهدف تنظيم عائدها فى نهاية الأمر ولقد دفعها هذا الى الدخول فى منافسة شديدة مع غيرها من البنوك التى تحاول ان تقف فى طريقها بالدخول فى سوقها او كسب ارض جديدة على حسابها ولقد حاولت البنوك ان توظف الموارد المالية الضخمة التى تدفقت عليها من كل جانب سواء من داخل بلدانها الاصلية او من العالم الخارجى. كما أن البنوك فى نشاطها السابق كانت تعمل فى ظل مناخ هيأ لها الساحة تماما. ومن مظاهر ذلك التشجيع الرسمى لها سواء من حكوماتها او من الهيئات الدولية وسواء بطريق مباشر او غير مباشر. فلقد شجعت الحكومات البنوك، بل ويرى البعض انها حثتها على تقديم القروض لبعض الدول، كما شجعتها بانفساح المجال لها وتراجع حجم مساعداتها للدول النامية. كما شهد سوق العملات الدولية تطورا فى حجمه و فى آلياته و فنونه المصرفية. و لقد ساعد هذا التطور البنوك على الاضطلاع بمهمة اقراض البلدان النامية فى يسر وسهولة.

وامام كل هذا نجد أنه قد صحب التطور فى دور البنوك الدولية قيامها ببعض الممارسات المحمومة لاقراض البلدان النامية. ولقد تركت البنوك خلفها كافة قواعد الاقراض السليم واستمرت فى سعيها الحثيث لتوظيف مواردها فى البلدان النامية.

النامية. وهنا نجد أن اقراضها اتسم بعدم التوازن الجغرافى مما أدى الى تدهور نسبة راس المال / الاصول وارتفاع نسبة التعرض لبعض الدول. كما لجات الى الاقراض قصير الاجل والذى لا يناسب البلدان المدينة. لجات الى سعر الفائدة العائم والمرتفع وفرض رسوم عديدة مما الهب ظهر البلدان النامية وإستنفد مواردها واصابها بحالة جفاف فعلى. فعلت البنوك كل هذا واكثر تحقيقاً لمصلحتها ومصلحة دولها .

فالخلاصة: ان البنوك كانت - واعتقد مازالت - لا ترى فى اسواق البلدان النامية سوى سوقا لتوظيف مواردها المالية الضخمة والحصول على اكبر قدر من العائد والارباح، مستغلة فى ذلك كافة الظروف والعوامل التى تمكنها من تحقيق هذا الهدف.

وهذا يذكرنا بما كنا نتعلمه دائما ان البلدان النامية وهى الاسواق لتصريف الفائض من منتجات البلدان الصناعية.

ومرة أخرى، لقد ساهمت، بل دفعت البنوك التجارية فى سعيها الى تحقيق مصالحها ومصالح دولها بقروضها صوب البلدان النامية الى الحد الذى غرقت فيه اقتصادات هذه الدول ، واصبحت غير قادرة على النهوض بعبء خدمتها وعبء تلبية متطلبات شعوبها. وبالتالى اعلنت بعضها عن عدم قدرتها على سداد الديون وهو ما عرف فى كافة الاوساط بأزمة الديون. وتأسيسا على هذا الاستنتاج مرة اخرى نرى وجوب تحمل البلدان الصناعية وبنوكها فى جزء من عبء المديونية سعيا الى حل ووضع نهاية جذرية لها، لا كما يراه الدائنون بالاستمرار فى دفع الفوائد وفقط من قبل الدول المدينة. وهذه هى التوصية الاساسية لهذا البحث. وفى النهاية بقيت كلمة او تعليق.

نجد ان البلدان النامية قد فضلت الطريق السهل - تحت مؤثرات عديدة - ولجات الى الاقتراض من الخارج وتركت الطريق الصعب، وهو طريق تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو التنمية الحقيقية. ثم اليوم نجدها - وهى مجبرة - تعود الى الطريق الصعب مرة أخرى تحت ما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى بهدف تعبئة

مواردها المحلية ولكن فى هذه المرة ليس صوب التنمية الحقيقية، وانما بغرض سداد ديونها وخدمتها. أى أنها تعبىء مواردها صوب الخارج. وبالتالى فى الوقت الذى لجأت فيه البلدان النامية للموارد الأجنبية لتحقيق تنمية اصبحت هذه الموارد القيد الحقيقى والرئيسى الآن على التنمية المنشودة.

أكثر من هذا ادى اللجوء الى الموارد الاجنبية على النحو الذى تم به لا الى تضييق الفجوة او التقليل من الحاجة لها مستقبلا، بل أدى الى تعميق وتوسيع فجوة الموارد، والى خلق الاليات التى تضمن استمرار الحاجة لها مستقبلا ولأجل طويل.

وبناء على ذلك نجد أنه ما زال فى موضوع المديونية الدولية العديد من الجوانب التى مازالت فى حاجة إلى بحث منها، اما المخرج من الأزمة، الحصاد المر لها، العلاقة الثلاثية بين صندوق النقد الدولى، البنوك التجارية الدولية، حكومات البلدان الصناعية وتطور قضية المديونية.... الخ .

أ - مراجـع عربيـة :   مراجع بحث الديون المصرفية

١- ابراهيم احمد ابراهيم : "أزمة الديون الخارجية للدول النامية" السياسة الدولية، عدد ٧٢ - ابريل سنة ١٩٨٣م.

٢- ابراهيم فؤاد : "امريكا اللاتينية الفقر وهموم التبعية" السياسة الدولية، ٦٧ - يناير سنة ١٩٨١م.

٣- احمد عبد الله : "الاثار السياسية لتقشف الدول النامية" السياسة الدولية، ٢٩٣ يوليو سنة ١٩٨٨م.

٤- احمد فارس عبدالمنعم : "ازمة الديون الخارجية فى الدول النامية" السياسة الدولية، ٦٨ - ابريل سنة ١٩٨٢م

٥- بهرام نوزاد :"مديونية البلدان النامية: بعض قضايا الثمانينات" التمويل والتنمية، مارس سنة ١٩٨٢م

٦- بيتر ثان كامب : "اقراض البنوك الى الدول النامية وحلول ممكنة لمشكلات الديون العالمية" الثقافة العالمية عدد ٣٠، السنة ٥، سبتمبر سنة ١٩٨٦م.
ترجمة خاتم عبد الغنى.

٧- جوليو سيلف كولميناريس : "الاستعمار المالي : تناقضات اعمق بين امريكا اللاتينية والامبريالية" دراسات اشتراكية السنة (١٧) ابريل سنة ١٩٨٨.

٨ - حكمت شريف النشاشيبى : "استثمار الارصدة العربية" دار الشايع للنشر، الكويت سنة ١٩٧٨م.

٩- رمزى زكى :"أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

١٠- رمزى زكى :"التمويل الخارجي والاعتماد على الذات القضايا الجوهرية والدروس المستفادة: مع اشارة خاصة لمصر" الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين، ٢٦-٢٨ مارس سنة ١٩٨١ القاهرة سنة ١٩٨٤م.

١١- رمزى زكى :"بحوث فى ديون مصر الخارجية"
مدبولى القاهرة، ١٩٨٥م.

١٢- رمزى زكى :"الديون والتنمية - القروض الخارجية"
دار المستقبل العربى، القاهرة سنة ١٩٨٥م

١٣- رمزى زكى :"ازمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة : الاليات الجديدة لاعادة اضواء العالم الثالث"
السياسة الدولية، ٨٦ - اكتوبر سنة ١٩٨٦م

١٤- رمزى زكى :"حوار حول الديون والاستقلال - مع دراسة حول الوضع الراهن لمديونية مصر"
مدبولى القاهرة سنة ١٩٨٦م.

١٥- رمزى زكى :"ازمة القروض الدولية: الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة رؤية عربية"
دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧م.

١٦- رمزى زكى :"فكر الأزمة - دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى"
مدبولى - القاهرة - ١٩٨٧م

١٧- زهدى الشامى :"المؤسسات غير القومية ومديونية العالم الثالث"
السياسة الدولية، ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦م

١٨- سامح محمود ابو العنين :"ابعاد أزمة المديونية الافريقية"
السياسة الدولية، ٩٣، يوليو ١٩٨٨م

١٩- سعد حافظ محمود :"دور الاختيارات التنموية فى مشكلة المديونية الخارجية"
السياسة الدولية، ٨٦، ٦ اكتوبر ١٩٨٦م

٢٠- على أحمد على جادالكريم :"ازمة المديونية الخارجية"
مجلة البحوث التجارية المعاصرة ت تجارة سوهاج عدد (١) مجلد (١)، يونيو سنة ١٩٨٧م

٢١- عمر محمد محمد الايوبى :"فائض رؤس الاموال العربية: مدى امكانية استخدام فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر"
رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - فبراير سنة ١٩٨٥م.

٢٢- فهمى الصدى :"الفوائض النقدية لدول الاوبك ومديونية العالم الثالث"
فى العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد "ايليا حريق (محرر) دار الشرق بيروت، ١٩٨٣م.

٢٣- كريستين بوجد اتوفنيش بندت :"صغار المدينين ايضا يخلقون مشكلات كبيرة"
ترجمة حاتم عبدالغنى. الثقافة العالمية سنة ٥، عدد ٣٠، سبتمبر سنة ١٩٨٦م.

٢٤- مانويل جونيبان :"شروط لاستخدام موارد الصندوق وعملية التكيف الدولية: الشروط المتغيرة خلال الثمانينات"، التمويل والتنمية، مارس سنة ١٩٨٠م.

٢٥- مجدى صبحى :"الابعاد الخارجية لمشكلة المديونية: آثار السياسات النقدية والتجارية". السياسة الدولية، ٨٦، اكتوبر سنة ١٩٨٦م.

٢٦- محمد السيد سعيد :"الاثار السياسية الخارجية لمديونية العالم الثالث"
السياسة الدولية، عدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦م.

٢٧- محمد نور الدين :"المؤسسات الدولية ديون العالم الثالث" السياسة الدولية عدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦م.

٢٨- مصطفى كامل السيد :" المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث" السياسة الدولية، عدد ٨٦، اكتوبر سنة ١٩٨٦.

٢٩- نيلوبى هارتلاند :"مصادر ومضامين أزمة الديون العالمية"
ترجمة حاتم عبدالغنى، الثقافة العالمية عدد ٣٠ سنة ٥، سبتمبر سنة ١٩٨٦م.

ب - مراجع أجنبية :

1) Arnau J. C. Sanchez (1982)
"Dette et Developpement : Me'canismes et Consequences L'endettement du tiers Monde" Paris.

2) Barth (1984)
"The int, Debt crisis - Rhetoric Vs Reality" J. Social. political and Economic studies, Vol. g. winter.

3) Bellanger , 5 (1987)
"Regulating international Banking"
The Bankers Magazine / Nov... Dec.

4) Bernal, R. (1982)
"T. NBs, The IMF and external debt of developing countries.
"Social and Economic studies Vol. 31 N. 4.

5) Bird, G. (1985)
"World Finance and adjustment"
The Macmillan press Ld, London.

6) Bird, G. (1985)
"understanding International Debt"
Economics, Vol. xxi, part 2, No. g, Summer .

7) Bird, G. (1987)
"International Financial policy and Economic Development".
Lonodon, the Macmillan Press. Ltd.

8) Bogdenowicz - Bindert, C.A. & P.M., Sacks (1984)
"The Role of information : closing the Barn Door. Feinbery & Kallab.

9) Bogdanowicz - Bindert, C.A. (1985 / 86)
"World Debt : the U.S. Reconsiders"
Foreign Affairs, Vol. 64 N. 2, winter.

10) Brainard, L. J. (1984)
"More Lending to the third world & A.
Banker
View in feinberg & Kallab.

11) Brett, E.A. (1985)
"The world economy since the war : the
politics of uneven development".
The Macmillan publisher Ltd, London.

12) Brookme, W.E. (1984)
"Trade & Debt : The vital Linkage"
Foreign Affairs, summer.

13) Bryant, R.C. (1986)
"The Internationalizaion of financial
intermediation
An empirical survey" Brooking papers,
No. 51, September.

14) Burki, S. J. (1984)
"Developing countries' Debt : A south
Asian outlook"
Journal of International Affairs, Vol. 38
No. 1 Summer.

15) Business week, July 28, 1986
"The Costs of bearing down on the 3 rd
world".

16) Callaghy, T. M. 1980
"Africa's Debt crisis'
Journal of International Affairs, Vol. 36
No. 1 .

17) Cernohous, Z. (1984)
"Developments outside the U.S affecting the supervision of international Bank Lending operations'
Federal Reserve Bank of New York, November,

18) Cheng, H. S (1986)
"Intenrational Financial Crisis : Past & Present"
Economist Review, Federal Reserve Bank f Sanfrancisco No. 4 Fall.

19) Cho, K. R. (1986)
"Determinent of MNB's "Managemnt int., Vol. 26, part 1,

20) Clairmonte, F.F. & J. H. Cavanagh
"TNcs and the struggle for the Global Market"
Journal of Contemporary Aisa, Quarterly Vol. 13 No. 4 1983.

21) Clausen, A. W. (1983)
"Lets not panic about third world debt"
H. B. R., Nov. Dec. 1983 No. 6.

22) Cline, W. R. (1984)
"The issue is illiquidity - Not insolvency : the int, Debt problem.
challenge, July / August

23) Cline, W. R. (1984)
"International Debt : systemic Risk and policy Response"
Instiute for international Economics, Washington Dc.

24) Cline, W. R. (1985)
"International Debt : From crisis to Recovery"
A.E.R, Vol. 75. No. 2 May.

25) Cohen, B. J. (1984)
"High finance, High politics" in Feinberg, R.F & Kallab, V. ed,

26) Coulbeck, N. (1984)
"The Multinational Banking Industry'
Croom Helm, London.

27) Cuddy, J.D.A (1987)
"Third world Ligidity needs : a new Look" Third Affairs, third Foundation for social and economic studies, London.

28) Dalé, R. S (1983)
"Internationa Banking is out of Control"
Challenge, January / February.

29) Das. D. K (1986)
"Migration of Financial Resources to Developing Countries,
London, Macmillan.

30) de vries, B. A (1984)
"Restructuring Debter Economics, : Long - term Finance"
Journal of international Affair, Vol. 38, Summer.

31) Delamaide, D. (1984)
"Debt shock The Full story of the world debt crisis"
Doubleday & Company, INc, Garden city, N. Y.

32) Diaz - Algandro, C. F. (1984)
"International Markets in the 1980's"
Journal of international Affairs, Vol. 38, No. 1,Summer.

33) Donaldson, T. H. (1988)
"Lending in International commercial Banking.
London, the Macmillan Press Ltd.

34) Dorbush, R. (1984)
"The International Debt problem. The latin American Dimension." Challange, july-August

35) Dornbursch, R. (1986)
"International Debt & Economic instability"

36) Eiteman, D. K. & et al (1986)
"Multinational Business finance"
Addison - Wesley publishing Company, Reading.

37) Errunzo, U.R & J. P Ghalouni (1986)
"Interest Rates and Int , Debt Crisis"
Banca Nazionale Del L voro, Quarterly Review, June.

38) Fweinbery, R. E. (1984)
Restoring Confidence in Industrial credit Markets' in : Feinberg, R. E & V. Kallab (ed) uncertain future : commercial Banks and the third world"
Transactions Book, New Braunswick.

39) Feinberg, R. E (1985)
"LDC Debt and the public sector Rescue"
Challenge, July / August.

40) Feldstein, M. (1984)
"From crisis to Renewed Growth"
Challenge, July / August

41) Freidman, I. S. (1983)
"The world Debt Dilema : Managing Risk".
Philadelphia : Council for international Banking studies, Robert Morris Associates.

42) Frydl, E. J & D.M. Sobol (1988)
"Aperspective on the Debt crisis 1982-87"
Federal Reserve Bank of New York, 73 annual Report.

43) Gozalez, H (1985)
The Lain American Debt crisis : the bailout of the Banks"
Inter - American Economic Affairs. Vol xxxix N. 3, winter.

44) Gorostiaga, X (1984)
"The Role of the international financial centers in underdeveloped Countries".
Croom Helm, Kent.

45) Griffith - Jones, S. (1980)
"The Growth of Multinational Banking, the Euro - currency Market and their effects on Developing Countries".
Journal of development studies, Vol. 16 N. 2., January.

46) Griffith - Jones & Rodina (1984)
Private international finance and industrialization of LDCs"
Journal of development studies, V. 21 N. 1 October.

47) Gwin, C. (1984)
"The IMF and the world Bank : Measures to improve the system"
in feinbery & Kallab.

48) Hardy, C. S. (1979)
"Commercial Bank Lending to develpoing Countries : Supply Constraints"
world development feb, pp. 189 - 198.

49) Helleiner, G. K. (1980)
"International Economic Disorder : Essay s in North - South Relation"
The Macmillan Press Ltd, London,

50) Hope, N. C & D. V Mc Murray (1984)
"Loan Capital in Development finance, the Role of Banks, and some implications for Managing Debt: in: Black & Dorrance opcit.

51) I. M. F (1986)
"World Economic outlook, April"

52) I. M. F survey, June (1986)

53) IMF "International financial statistics," 1988
P. 106

54) IMF, "Capital Markets - Development and prospects. "Washington, D.C. January 1988.

55) IMF, "World economic outlook" Washington.

56) Johnson, M. H, (1987)
"Refections on the Current International Debt situation"
Econonmic Review, federal Reserve Bank of Kansas city, June.

57) Kettell, B. & G. A. Magnius (1986)
"The international Debt game : A study in international Bank Lending"
Graham & Trotman Ltd, London.

58) Kitchen, R. L (1986)
"Finance for the developing countries"
John, New York, wiley & sons.

59) Lees, F. A. (1974)
"International Banking and Finance"
Macmillan Press Ltd, London,

60) Leslie, P. (1985)
Techniques of reschedulings : the Latest Lessons" The Banker, April.

61) Lever, H. & C. Huhne (1985)
"Debt and Danger : the world financ ial crisis" Penguin Books, England.

62) Lewis, M. K. & K. T. Dowis. (1987)
"Domestic and international Banking"
Oxford, England.

63) Lissakers, K. (1984)
"Bank Regulation and international Debt"
in feinberg & Kallab.

64) Liywe Liyn, D. T (1984)
"Modelling international Banking Fl-ows" An Analytical framework" in J. Black & C. S. Dorrance: Problems of international finance",
the Macmillan Press Ltd, London.

65) Long, M. & F. Venerosa
"External Finance and the Balance of poy ments of the
nonoil less developed countries : An ov erview in D. B. Demoon.

66) Macesich, G. (1984)
"World Banking and Finance"
Praeyer publisher, New York.

67) Magdoff, H. (1986)
"Theird world Debt : Post and present"
Monthly Review, Vol. 37 part 9 Feb.

68) Makin, J. H. (1984)
"The Global Debt Crisis"
Basic Book, New York.

69) Manley, M. & W. Brandt (1985)
"Global challenge"
pan Books, London.

70) Meissner, C. F. (1984)
"Debt Reform without governments"
Foreign policy, N. 56, fall.

71) Michalo poulos, C. (1980)
"Institutional Aspects of Developing Cou ntries Debt Problems in: David B. H. Denoon"
the NIEO, the Macmillan press Ltd, London.

72) Mirakhor, A. & P. J. Montiel (1987)
"Adjustment and the import intensity of output"
finance & Development / December.

73) Mullineux, A. W (1987)
"International Money and Banking : the c reation of a New order" London,
Wheaisheaf Book Ltd.

74) Myers, R. J (1987)
"The political Morality of the IMF: ethics and foreign policy" volume 3. Transnations Books,. New Yor pedro - pablokuczynski, \
"the IMF and debt crisis.

75) N. B. E, economic Bulletin, Vol. XL., N. 1, 2, 1987

76) Nowzad, B.
"The Debt Burden problem" in Batch & Dorrance opcit.

77) Nunnenkamp, P. (1985)
"Bank lending to developing countries and possible Solutions to international Debt problems" Kyklos, Vol. 38.

78) Odle, M. A (1981)
"Multinational Banks and under development
Oxford, pergamon, Press.

79) Park, Y. S. & J. Zwick (1985)
"International Banking in theory and practice" Addison - wesley, New York.

80) Pietro Manes
"International indebtedness - interest Rates and inflation"

81) Ranis, G. (1984)
"Needed: Commitment to structural Adjustment"
challenge, July. August.

82) Reed, E. W. (1984)
"Commercial Banking"
New Jersey, prentice. Hall INc.

83) Restrepo, J. L. (1985)
"Latin America : An assessment of the past and a search for the future.
inter - American Economic Affairs, Vol. 39, N. 3, Winter.

84) Roett, R. (1985)
"Latin America Respone to...."
third world quarterly, 7 (2) April.

85) Sachs, J. D. (1988)
"Managing the LDC Debt crisis"
Brookings papers on Economic Activity, 2.

86) Sachs, J. D (1988)
"The Debt crisis at a turning point"
challange, May / June.

87) Sachs, J. & H. Huizinga
"U. S Commercial Banks and the develop ing Country Debt crisis". Brookings papers on Economic activity, 2, 1987.

88) Stewart, F.
"The international Debt situation and North / south relations"
World Development, Vol. 13, N. 2, 1985.

89) Tugendhat, C. (1971)
"The Multinationals"
Middlessex, penguin.

90) UNCTC (1981)
"Transnational Banks - operations strategies and their effects in developing countries"
uN, New York.

91) Varshney, A. (1981)
Political Economy of western Aid to the third world: A structural Reinterpretation.
India Quarterly : Vol. xxxVll, No. 3 Jul - Sep.

92) Volcker, P. A. (1983)
"How serious is U. S. Bank Exposure"
challenge, May / June

93) Weinter, R. S (1984)
"Coping with LDC Debt"
Journal of International Affairs, Vol . 38 No. 1 summer.

94) Wellons, Ph. A. (1987)
"Passing the Buck : Banks, Governments and third world Debt" Harvard Business school press, Boston.

95) Wiesner, E. (1986)
"Latin America Debt Lessons and pending issues.
American Economic Review May Vol. 75, No. 2

96) Wilson, R. (1983)
"Banking and finance in the Arab Middle East".
st Martins press, New York.

97) Wood, R. E (1984)
"The Debt crisis and North / South Relations"
third world Quarterly 6 (3), July.

98) World Bank (1986)
"World Debt tables - external debt o f Developing countries" 1985 - 86, Washington N. C.

99) World Bank (1987 / 88)
"World Debt tables - external debt of developing Countries" Volume 1.

100) Zaitsev, N. (1986)
"Latin America in the Grip. of the foreign debt"
International Affairs, March.

- Barclays Review, May 1984
International indebtedness - the Banking crisis of the 1980.

- Barclays Review, Feb. 1983

- Congressional Guarterly Weekly Report Vol. 44, No. 14, April 5, 1986.

- International Business week, June, 23, 1986.

- International Herald Tribune.
Fridey / July 11, 1986.

- International Herald Tribune thursday, May 29, 1986.

- The Courier : No. 93, Sept. - Octob. 1985.

- The Economist, March 31, 1979.
"International Banking"

- The Economist, March 22, 1980.

- The Economist, March 20, 1982.
"Keeping America's money on target."

- The Economist, March 20 1982.
"Anight mare of debt : A survey of international Banking"

- The Economist, April 30, 1983.
"The international Debt Threat: A way to avoid a crash"

- The Economist March 24, 1984.

- Thr Economist, June 2, 1984.

"How can Aperican Banks account for these Latin London?

- The Economist March 21, 1987.

"International Banking : a survey.

- The Economist february 20, 1988.

- The Economist, September 10, 1988.

رقم الايداع بدار الكتب

٨٧٠٥ / ١٩٩٢

I.S.B.N 977-5225-04-3

مطبعة النهضة العربية
١٣ شارع الفجالة تليفون : ٩٠٦٧٨٠